مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023

Global
Economic Diversification Index

القمة العالمية للحكومات 2023

بالتعاون مع

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
MOHAMMED BIN RASHID SCHOOL OF GOVERNMENT

حقوق التأليف والنشر

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

لا تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير أو النتائج المُدرجة فيه بالضرورة آراء كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية أو مجلس أمنائها أو إدارتها أو موظفيها.

عند الاستشهاد بأي جزءٍ من التقرير، يجب توثيق المصدر على النحو التالي:

براساد أ.، رفاس س.، سعيدي ن.، سالم ف.، شيبيرد ف.، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023. دبي: كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية. يتوفر التقرير على الموقع الإلكتروني التالي: www.EconomicDiversification.com

تحتفظ كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بحقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر الممنوحة بموجب هذا التقرير.

التصميم والتنسيق: شركة إنفوغرافيك. لي (Infographic.ly)

لعرض النسخة التفاعلية من تقرير مؤشر التنويع الاقتصادي، ولتحميل أحدث نسخة من مجموعة البيانات أو أحدث نسخة من هذا التقرير، يُرجى زيارة: www.EconomicDiversification.com
أو www.GEDI.ae

يمكن التواصل مع فريق العمل المشرف على مؤشر التنويع الاقتصادي عبر عنوان البريد الإلكتروني التالي: **EDI@mbrsg.ac.ae**

المؤلفون

آثيرة براساد، رئيسة شركة ناصر السعيدي وشركاه ومديرة قسم الاقتصاد الكلي بالشركة
سلمى رفاس، باحثة أولى في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
د. ناصر سعيدي، المؤسس لشركة ناصر السعيدي وشركاه
د. فادي سالم، مدير قسم بحوث السياسات بكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
د. بن شبرد، مدير تطوير التجارة والاستشاريين

صفحة الشكر والتقدير

تم إعداد تقرير مؤشر التنويع الاقتصادي بالاعتماد على الإسهامات والبيانات التي جمعت بعد استشارة مجموعة من الجهات الرائدة والخبراء العالميين في مختلف مراحل إعداد التقرير منذ عام 2020.
ويُعبر مؤلفو التقرير عن امتنانهم للخُبراء العالميين التالي ذكرهم تقديراً لوقتهم الثمين الذي خصصوه والبيانات التي قدموها على مختلف مستويات إعداد تقرير مؤشر التنويع الاقتصادي، حيث ساهمت عمليات المراجعة التي أجروها في تعزيز جودة ومصداقية وواقعية المشروع وإثرائه بالبيانات وزيادة نطاق تأثيره على التنويع الاقتصادي وتنويع السياسات.

.

الخبراء من المنظمات الدولية (بحسب الترتيب الأبجدي لأسمائهم):

مجموعة البنك الدولي:
د. ناوكو ك. كوجو، خبير اقتصادي أول
د. ريتا رمالو، مدير أول لمجموعة المؤشرات العالمية

صندوق النقد الدولي :
د. تيم كالين، رئيس قسم مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وآسيا الوسطى لدى صندوق النقد الدولي
د. رضا شريف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي
د. فؤاد حسنوف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
د. ماريا روزا لوناتي، استشاري أول بأمانة العلاقات العالمية
د. أناليزا بريمي، رئيسة وحدة السياسات الهيكلية والابتكار لدى مركز تطوير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
د. ماري-إستيل راي، استشاري أول في قسم شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا لدى أمانة العلاقات العالمية

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:
ألكساندرا لورانت، محللة في الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية
أنو بيلتوال، وحدة تطوير الإحصاءات والمعلومات في شعبة استراتيجيات العولمة والتنمية
جيوفاني فالينسيسي، موظف معني بالشؤون الاقتصادية في قسم البرامج المخصصة لأفريقيا وأقل الدول نمواً والبرامج الخاصة

مراجعة الأقران:
د. احتشام أحمد، زميلة أولى في مركز الأبحاث الاقتصادية لدى جامعة بون الألمانية ومركز الأبحاث الآسيوية في كلية لندن للاقتصاد
د. رضا شريف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي
د. نيكوالس ديبيرتيس-شوفين، أستاذ مساعد في كلية جينيف العليا لإدارة الأعمال وزميل غير مقيم لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
د. فؤاد حسنوف، خبير اقتصادي أول لدى صندوق النقد الدولي
د. إسوار براساد، أستاذ أول لمادة السياسة التجارية في جامعة كورنيل، وزميل أول لمؤسسة بروكينغز، خريج كلية تولاني الهندية
زينب عثمان، زميلة أولى ومديرة برنامج أفريقيا في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
د. كارن يونغ، زميلة أولى والمديرة المؤسسة لبرنامج العلوم الاقتصادية والطاقة في معهد الشرق الأوسط.

كما يود مؤلفو التقرير التعبير عن تقديرهم لمجلس أمناء والرئيس التنفيذي وعميد كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، شاكرين دعمهم المطلق خلال مختلف مراحل المشروع.

ويتقدم مؤلفو التقرير بالشكر للفريق المعني بالأبحاث المرتبطة بالسياسات في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، لقاء الدعم الكبير الذي قدمه الفريق ومساهمته في الأنشطة المعنية بمؤشر التنويع الاقتصادي العالمي، مع توجيه الشكر على وجه الخصوص إلى السيدة إنجي شبل المشرفة على إدارة المنشورات، والسيد مروان غزال مصمم الشعار، والسيدة صالحة بوكتارة والسيد شعيب كونوث على جهدهم في تنسيق العمل لإتمام الموقع الإلكتروني. وختاماً نتوجه بشكر خاص للسيدة كريستينا مولر من مجموعة بورصات لندن.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	8
الفصل 1: مؤشر التنويع الاقتصادي لعام 2022	14
النتائج الرئيسية	18
تصنيفات الإنتاج والتجارة والإيرادات	23
الأداء الإقليمي على مرّ السنين	26
الفصل 2. تأثير أزمة كوفيد-19 على التنويع الاقتصادي	34
أزمة كوفيد-19 وتأثيرها على الإنتاج	37
آثار الجائحة على الزراعة	38
آثار أزمة كوفيد-19 على الصناعة والتصنيع	39
أثّرت أزمة كوفيد-19 على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدرجة أكبر من تأثيرها على الشركات الكبيرة	40
أزمة كوفيد-19 وتأثيرها على التجارة	42
الاتجاهات بحسب المنطقة	43
أزمة كوفيد-19 وتأثيرها على تحصيل الإيرادات	48
الفصل 3. التنويع الاقتصادي لدى الدول المنتجة للسلع	54
هل نجحت الدول المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب؟	58
تنويع الإنتاج لدى الدول المنتجة للسلع	60
تنويع التجارة لدى الدول المنتجة للسلع	62
تنويع الإيرادات الحكومية لدى الدول المنتجة للسلع	64
التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي	67
الفصل 4. مستقبل التنويع الاقتصادي	68
مراجع مختارة	72
الملحق (أ): مكونات ومنهجية مؤشر التنويع الاقتصادي	76
الملحق (ب): مؤشرات البيانات والبيانات الوصفية	84
الملحق (ج): مجموعات الدول الإقليمية وحسب الدخل ومنتجي السلع	86

الملخص التنفيذي

بات واضحاً أن مفهوم "التنويع الاقتصادي" يلقى حالياً شهرة ورواجاً في كبرى الدول المنتجة للسلع الأساسية بسبب فوائده العديدة، منها على سبيل المثال: استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وإيجاد فرص عمل جديدة مع تنشيط القطاع الخاص، واستدامة التمويلات الحكومية بدرجة أكبر، وإحداث تنويع في المهارات على مستوى سوق العمل. لكن رغم كل الاهتمام السياسي الحالي به، لا يوجد حتى اليوم مؤشر متفق عليه ولا مقياس موحَّد للتنويع الاقتصادي. ولم يظهر أول إصدار من تقرير "مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي" إلا في العام 2022، وكان وقتها يهدف تحديداً إلى سد الفجوة القائمة على مستوى المنشورات والبيانات، وتثقيف قادة فكر الأعمال، وتوفير أدوات سياسة مستندة إلى بيانات صحيحة للتمكن من تتبع التنويع الاقتصادي تتبعاً سليماً. وبالفعل نجح الإصدار الأول من تقرير "مؤشر التنويع الاقتصادي" في قياس وتصنيف 89 دولة على أساس مدى تنويعها الاقتصادي من زاوية واحدة لكن متعددة الأبعاد (أبعاد التنويع الثلاثة)، إذ تم استقصاء مدى التنويع الحادث في الأنشطة الاقتصادية وفي التجارة الدولية وفي الإيرادات الحكومية (يعني الابتعاد عن مجرد الاعتماد على الموارد الطبيعية أو على عائدات السلع).

واليوم يأتي هذا الإصدار من تقرير "مؤشر التنويع الاقتصادي" لتوسيع نطاق التغطية ليشمل ما مجموعه 105 دولة، عن فترة زمنية امتدت إلى 22 عاماً، وهي ما بين العام 2000 والسنوات التي تأثرت بأزمة كوفيد-19، وهما العامان 2020 و2021 تحديداً، مما أتاح إجراء مقارنة بين الدول وعلى المستوى الإقليمي والدولي ووضع تصنيف للدول المعتمدة على السلع الأساسية.

ظلت الولايات المتحدة والصين وألمانيا محتفظة بالمراتب الثلاث الأولى في هذا الإصدار من مؤشر التنويع الاقتصادي، ولم يكن هناك فارق نقاط بين الدول التي احتلت المراتب من الرابع إلى العاشر إلا 6 نقاط فقط، مما يوضح أن قوة التنويع الاقتصادي تظهر أكثر بين الدول ذات التصنيف العالي. على سبيل المثال، ظلت المرتبة العامة لدولة مثل الصين في تحسن مستمر على مؤشر التنويع الاقتصادي على مرّ السنين، لكنها احتلت المرتبة الأولى على المؤشر الفرعي لتنويع التجارة في العام 2021 المتأثر بجائحة كوفيد-19 (مزيحة بذلك الولايات المتحدة). وتُظهر النتائج أيضاً أن الحجم الاقتصادي للدولة ينبغي ألا يقف عائقاً أمام تنويعها الاقتصادي، إذ إن العديد من الدول العشرة الأولى هي دول ذات اقتصادات صغيرة نسبياً ومع هذا تمكّنت من تنويع قاعدة ناتجها الاقتصادي ومن تنويع تجارتها. علاوة على ذلك، يعد اعتماد التكنولوجيا الحديثة والابتكارات مكوناً أساسياً لزيادة التنويع، فها هي الدول ذات التصنيف العالي بالفعل دول مبتكرة ومن أوائل الدول التي اعتمدت التكنولوجيا الحديثة.

ظلت التصنيفات الإقليمية، بشكل عام، ثابتة ومستقرة حتى خلال سنوات جائحة كوفيد-19 (لكن الدرجات كانت أقل بكثير):

فقد تصدرت قارة أمريكا الشمالية القائمة بينما ظلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في مرتبة متأخرة. ويوضح لنا هذا التحليل أنه في حين نجحت الدول المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق مكاسب على المؤشر الفرعي لتنويع الإنتاج وعلى المؤشر الفرعي لتنويع التجارة على مرّ السنين، إلا أن تنويع الإيرادات ظل يعيق التقدم الإجمالي في كثير من الدول. على سبيل المثال في النرويج، التي تحتل مرتبة عالية على المؤشر الفرعي لتنويع الإيرادات، نجد أن الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبة عالية تزيد على 30% مقارنة لها بنسب دول أخرى لم تتعدَ قراءتها رقما واحداً؛ كدول مثل البحرين أو إيران أو الكويت، على سبيل المثال البسيط وإلا فالقائمة تطول. خلال نفس هذه الفترة، نجد أن ثلاث دول من الدول المنتجة للنفط ظلت تأتي ضمن أدنى 10 دول، بينما سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في الوقت ذاته، تحسناً في أواخر العقد الماضي، دعمه تسريع خطط التنويع لدى العديد من الدول المنتجة النفط. أما من حيث درجات التنويع حسب فئة الدخل، فلم تمثل الدرجات الناتجة مفاجئة كذلك، إذ تقع أكبر 25 دولة شديدة التنويع الاقتصادي في فئة الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، باستثناء الصين (التي جاءت في المرتبة الثانية عام 2021) والمكسيك (جاءت في المرتبة 25)، حيث إن كلتا الدولتين تقع ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط، لكنهما في مصاف أوائل هذه الدول. أما مجموعة الدول منخفضة الدخل فقد سجلت أدنى الدرجات في جميع مكونات مؤشر التنويع الاقتصادي.

كيف أثرت جائحة كوفيد-19 على التنويع الاقتصادي؟

توفر لنا بيانات مؤشر التنويع الاقتصادي رؤى وتحليلات مهمة حول مدى تأثير الصدمات الاقتصادية التي خلفتها أزمة كوفيد-19 على أداء دول العالم، فلا شك أن جائحة كوفيد-19 أثرت سلباً على كل قطاعات الاقتصاد تقريباً، لكن اختلفت قوة مسارات التعافي منها من دولة إلى أخرى:

ففي الدول النامية منخفضة الدخل استغرق التعافي وقتاً أطول، وظلت هذه الدول أكثر عرضة لصدمات اقتصادية خارجية (عند مقارنتها بالدول المتقدمة).

وعانى **القطاع الزراعي وقطاع الخدمات** من عمليات إغلاق صارمة في بداية الأزمة عندما توقف نشاطنا البشري التقاءً وجهاً لوجه، لكن سرعان ما عاود قطاع الزراعة التعافي بفضل الدعم الحكومي المقدَّم وبفضل زيادة الإنتاج العالمي للسلع الأساسية. وكذلك انتعش قطاع التجارة وازدهرت أسعار المواد الغذائية.

أما **قطاع التصنيع** فقد كان أكثر صموداً من قطاع الخدمات، وشاهدنا كيف أن الدول التي لديها أنظمة تصنيع قوية كانت أقل خسائر عموماً في الناتج المتوقع.

وانتعشت **تجارة السلع** وعادت إلى مستويات ما قبل الأزمة، بعد عام واحد تقريباً من انتشار جائحة كوفيد-19، ما يشير إلى شيء من الصمود الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية، لكن في الوقت ذاته لا تزال تجارة الخدمات بطيئة.

وفي حين كان تأثير جائحة كوفيد-19 على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم أكبر من تأثيرها على الشركات الكبيرة، ظلت هناك آثار للأزمة لا يستهان بها ويمكن أن تؤدي إلى مزيد من اختلاف القيم في درجات التنمية الاقتصادية (على مستوى الدولة الواحدة من جانب، وبين الدول وبعضها من جانب آخر). وأثبتت لنا الجائحة أن هناك حاجة ماسة إلى التنويع التجاري (في كل من المنتجات والشركاء)، وهناك حاجة إلى تعزيز سلاسل التوريد، كما أكدت لنا أن كل الدول تحتاج إلى قاعدة أوسع في نظام تحصيل الضرائب، لتوفير الحيز المالي الملائم والضروري لتقديم المساعدات اللازمة في حالة الطوارئ.

كما أظهرت نتائج مؤشر التنويع الاقتصادي أيضاً أن الدول المعتمدة على السلع الأساسية منتشرة في جميع المناطق: فقد حظيت دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بالنصيب الأكبر (إذ تستحوذ وحدها على حوالي ثلث إجمالي عدد الدول المشمولة)، تليها منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية؛ ومن بين السلع يظل الوقود هو السلعة الأكثر تصديراً. وتندرج أكثر من ثلث الدول المصنفة على أنها دول تعتمد على السلع الأساسية في مؤشر التنمية الاقتصادية تحت الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، والعجيب أن أكثر هذه الدول تعتمد على صادرات الوقود. ويأتي هذا التقرير الجديد اليوم كي يتتبع مدى التقدم المُحرز في التنويع الاقتصادي في الدول المعتمدة على السلع الأساسية، ويخلُص إلى أنه في حين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حققت درجة منخفضة نسبياً، إلا أنها نجحت في أن تسجل أسرع وتيرة تزايد في نتيجة مؤشر التنويع الاقتصادي. وشهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضاً، تحسناً ملحوظاً في درجاتها على مؤشر التنويع الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين عام 2000 وعام 2019، مدعومة بجهود التنويع الاقتصادي المبذولة هناك. فقد بذلت دول تلك المنطقة جهوداً واعية بشكل فعال لزيادة حصة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن وضع تدابير جديدة لتعزيز الإيرادات؛ مثل ضريبة القيمة المضافة والضرائب غير المباشرة، فكانت النتيجة الرئيسية الأخرى أنه كلما ارتفع "ريع الموارد" كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت درجة مؤشر التنمية الاقتصادية؛ وهي فرضية صحيحة تنطبق على العامين 2000 و2021. وفي حين أن العديد من الدول تحسنت درجاتها في مؤشر التنمية الاقتصادية، لم يكن هذا التحسن بالمستويات التي تتناسب مع انخفاض ريع الموارد.

لا أحد ينكر أن التنويع الاقتصادي تعرّض على الصعيد العالمي لصدمة أضعفته خلال السنوات المتأثرة بجائحة كوفيد-19، لكن أظهرت لنا هذه الجائحة أيضاً كيف يمكن للاقتصادات والقطاعات التكيف مع الصدمات.

ولأن الاقتصاد الرقمي بات جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، نجد أن البنية التحتية الرقمية ومؤشرات الاتصال توفر رؤية ثاقبة لمسارات التنويع المستقبلية الممكن تحقيقها. وأخيراً، في المناطق ذات التصنيف الأدنى مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء، نجد أن التكامل الإقليمي في البنية التحتية للطاقة والنقل واللوجستيات سيتيح للدول أن تصبح أكثر اندماجاً، ليس فقط فيما بينها وبين بعضها، بل مع الاقتصاد العالمي ككل، وهو ما يدعم التنويع الاقتصادي ويقويه.

يهدف مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي التابع لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية إلى أن يكون أداة من أدوات وضع السياسات المستندة إلى البيانات، وسوف يستمر هذا المؤشر في تتبع وتقييم التنويع الاقتصادي على مستوى العالم، وسيظل يتوسع في نطاقه وتغطيته. أما الهدف الرئيسي من وراء هذا المؤشر الرائد فيتمثل في تزويد واضعي السياسات في مختلف أنحاء العالم بمقياس قوي لتقييم درجة التقدم المُحرز على طريق تحقيق التنويع الاقتصادي وتحديد المجالات التي تحتاج سياساتها إلى إصلاح وتدخل إيجابي. كما يهدف أيضاً إلى تزويد مجتمع البحث العالمي بمجموعات بيانات تثري الأبحاث السياسية والمحاضرات العلمية في هذا الشأن. ويمثل كل هذا في النهاية فلسفة مؤشر التنويع الاقتصادي؛ ألا وهي تمكين الوصول إلى بيانات وتحليلات على مرّ السنين تساهم في تحسين السياسة الاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

نتائج مؤشر التنويع الاقتصادي: مقارنة بين عامي 2000 و2021

2021 ● 2000 ●

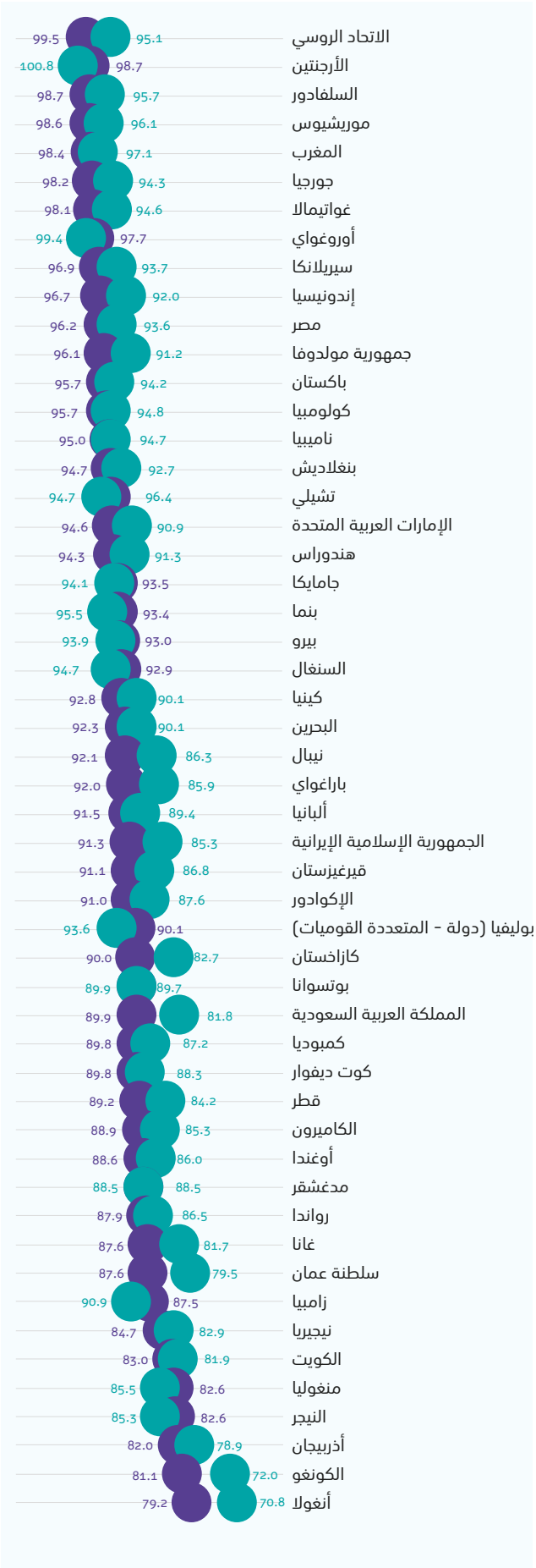

الفصل 1

مؤشر التنويع الاقتصادي لعام 2023

ما مكوناته؟
لماذا يعد مهماً؟
ما نتائجه الرئيسية؟

بات واضحاً أن مفهوم "التنويع الاقتصادي" يلقى حالياً شهرة ورواجاً في كبرى الدول المنتجة للسلع الأساسية بسبب فوائده العديدة، منها على سبيل المثال: استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وإيجاد فرص عمل جديدة مع تنشيط القطاع الخاص، واستدامة التمويلات الحكومية بدرجة أكبر، وإحداث تنويع في مهارات القوى العاملة. طوال الوقت، تتمحور الأبحاث حول التنويع الاقتصادي حول محددات التنويع الاقتصادي وتأثير السياسات على التنمية الاقتصادية، مع إجراء دراسات خاصة بكل دولة لفهم مسارات النمو واستكشاف دوافع التنويع.

ورغم كل الاهتمام السياسي الحالي بالتنويع الاقتصادي، لا يوجد حتى اليوم مؤشر متفق عليه ولا مقياس موحَّد له. ولسد الفجوة القائمة على مستوى المنشورات والتحليلات العملية، تم نشر **الإصدار الأول من تقرير "مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي"** عام 2022؛ حيث تم فيه قياس وتصنيف الدول على أساس مدى تنويعها الاقتصادي من عدة زوايا، إذ تم استقصاء مدى التنويع الحادث في الأنشطة الاقتصادية وفي التجارة الدولية وفي الإيرادات الحكومية (يعني الابتعاد عن مجرد الاعتماد على الموارد الطبيعية أو على عائدات السلع) لعدد من الدول وصل مجموعها إلى 90 دولة خلال الفترة الممتدة بين عاميّ 2000 و2019.
يأتي هذا التقرير الذي بين أيدينا اليوم ليلقي الضوء على مجموعة كبيرة من الدول المعتمدة على السلع الأساسية، كما يلقي الضوء على مجموعة فرعية من الدول التي تقوم أنظمتها الاقتصادية على موارد النفط والغاز، وقد تم تحديد الدول المعتمدة على السلع باستخدام مقياسين شائعين على النحو التالي:

المقياس الأول: تعتبر الدولة معتمدة على الموارد إذا كان
أكثر من 60%
من إجمالي صادراتها السلعية يتكون ـ من ناحية القيمة ـ من موارد طبيعية (وفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ مع ملاحظة أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشيران إلى حد أدنى يبلغ 25%)[1] (وتكون نسبة ريع مواردها الطبيعية إلى ناتجها المحلي الإجمالي
أكثر من 10%.[2]

المقياس الثاني: عادة ما تكون الإيرادات الضريبية لهذه الدول، وهي نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أقل من 20%.

[1] حصة المنتجات الزراعية أو الوقود (حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية) من إجمالي البضائع.
[2] توجد قائمة الدول المعتمدة على السلع، وبحسب مجموعة المنتجات الرئيسية، في الملحق.

يوفر مؤشر التنويع الاقتصادي أساساً للدول لمقارنة نفسها مع أقرانها من الدول الإقليمية والمحلية، ولمقارنتها بالدول التي تتمتع بموارد شبيهة، ثم لعقد مقارنات على مستوى دولي أكبر مع الدول الأكثر تنويعاً.

ويكتسب عقد مقارنات بين الأقران أهمية خاصة، لذا تم تصميم مؤشر التنويع الاقتصادي؛ ليتيح للدول تصور ترتيبها العالمي على كل مقياس من مقاييس التنويع (تنويع الإنتاج، وتنويع الإيرادات الحكومية، وتنويع التجارة)، بين المجموعات الإقليمية، ومجموعات الدخل، وداخل مجموعات الموارد الطبيعية (مثل الدول الأعضاء بمنظمة الدول المُصدِّرة للنفط "أوبك"). يتيح مؤشر التنويع الاقتصادي للدول المصدِّرة للنفط وغيرها من الدول المصدِّرة للسلع الأساسية إمكانية قياس وضعها الحالي من ناحية التنويع الاقتصادي وتقديم تحليلات صائبة بشأن العوامل التي إما أن تعزز من التنويع أو تعيقه.

لتحقيق الشفافية وكي يكون مؤشر التنويع الاقتصادي "بحثاً قابلاً للتكرار"، فإنه **لا يعتمد إلا على المؤشرات والبيانات والمعلومات المتاحة للجمهور.** وتم تحديد مجموعة المؤشرات والمؤشرات الفرعية للتنويع الاقتصادي بناءً على البحث والتحليل والمنشورات والبيانات المتاحة حول التنويع الاقتصادي (مذكورة بالتفصيل في الإصدار السابق من مؤشر التنويع الاقتصادي). وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر التنويع الاقتصادي يعتمد فقط على **المؤشرات الكمّية، مع عدم وجود مؤشرات استقصائية أو تصورات،** وبالتالي يتم توفير معيار كمّي وترتيب عالمي للتنويع الاقتصادي للدول. وتجدون قائمة كاملة بالمؤشرات والبيانات الوصفية الخاصة بها مفصلة في الملحق (أ)[3].

يمتد تقرير هذا العام، بما فيه من تحليلات، إلى الفترة 2020-2021، وبالتالي فهو يشمل السنوات التي تأثرت بأزمة كوفيد-19، حيث تكيفت الدول مع الوضع الطبيعي الجديد للقيود المفروضة على العرض وانخفاض الإنتاج في معظم أنحاء العالم.

إضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق التغطية ليشمل مزيداً من الدول (بمجموع 105 دولة، شملت مزيداً من الدول في مجموعات الدول).

[3] يمكن العثور على معلومات إضافية حول البيانات الوصفية على موقع مؤشر التنويع الاقتصادي: www.economicdiversification.com

النتائج الرئيسية

كشفت تصنيفات مؤشر التنويع الاقتصادي الإجمالية عن أن الدول العشر الأولى ظلت كما هي رغم تأثر الاقتصادات بأزمة كوفيد-19، رغم وجود تغييرات في التصنيفات المحددة. وهذه نتيجة بديهية: إذ يمكن للاقتصادات المتنوعة تنويعاً جيداً أن تتغلب على الصدمات، وتكون أكثر صموداً في مواجهة الأحداث غير المتوقعة كالجوائح والأوبئة.

فنجد مثلاً الولايات المتحدة والصين وألمانيا حافظت على مراكزها الثلاثة الأولى، وبينما كان الفارق 21.6 نقطة بين الولايات المتحدة والصين في المرتبة الثانية في عام 2019، ضاقت هذه الفجوة بحلول عام 2021، ولم يكن هناك فارق إلا ست نقاط فقط بين الدولتين.

وتتصدر الولايات المتحدة المؤشر العام، بفضل قوتها على المؤشر الفرعي لتنويع الإنتاج والمؤشر الفرعي لتنويع التجارة.

تمكنت الصين عام 2021 من سد الفجوة بفضل المكاسب التي أُحرزتها على المؤشر الفرعي لتنويع التجارة: إذ نجحت الصين في تخطي الولايات المتحدة لتصبح الأفضل أداءً على المؤشر الفرعي لتنويع التجارة عام 2021.

وتنبع قوة ألمانيا من أدائها على المؤشر الفرعي لتنويع التجارة قبل أي شيء، نظراً لموقعها كواحدة من أكبر الدول العالمية المصدِّرة.

أما الدول التي جاءت في المرتبة من الرابعة إلى العاشرة فلم يكن فيما بينها فارق إلا ست نقاط فقط، مما يبرز قوة التنويع بين الدول ذات التصنيف العالي (يوجد اختلاف طفيف جداً في أدائها الأساسي).

كما رأينا في الإصدار السابق من مؤشر التنويع الاقتصادي، جاءت كل الدول التي احتلت المرتبة الأولى من الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع، معظمها من أوروبا الغربية (بخلاف الولايات المتحدة) وثلاث من شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة). وفيما يلي عدد قليل من النتائج البارزة، تتعلق بتكوين الدول ذات التصنيف الأعلى:

- **(أ) ظهور الصين:** جاء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000 ليعني أن ترتيب الدولة على المؤشر الفرعي لتنويع التجارة استمر في التحسن على مرّ السنين: ورغم مجيء الصين من بين أكبر 15 دولة متنوعة اقتصادياً في عام 2006 وأعلى 10 دول في عام 2007، فإنها كانت من بين الدول العشر الأولى في التصنيف التجاري الفرعي خلال كامل الفترة 2000-2021.

- **(ب) بعض الدول يقوم أداؤها أساساً على تقديم الخدمات عموماً والخدمات المالية خصوصاً** مثل سنغافورة وسويسرا، ويؤكد لنا أداء مثل هذه الدول، علاوة على أداء الدول الصناعية التقليدية جداً، أنه بمقدور الدول تطوير تنويع إنتاجها وزيادته بما يجاوز الأنشطة التقليدية، وبالتالي تمكين "اللحاق" بالدول المتقدمة.

- **(ج) يعد الابتكار واعتماد التقنيات الجديدة** مكوناً أساسياً لزيادة التنويع الاقتصادي[4]. وليست مفاجأة أن العديد من الدول ذات التصنيف الأعلى في مؤشر التنويع الاقتصادي جاءت كأعلى دول أيضاً في الأداء الابتكاري في مؤشر الابتكار العالمي 2022 (حيث تتصدر سويسرا القائمة حالياً، تتبعها الولايات المتحدة والسويد والمملكة المتحدة وهولندا؛ ثم تقترب الصين من العشرة الأوائل في التصنيفات الإجمالية، ولها مدخلات عديدة كواحدة من أكبر الدول ذات الابتكارات العالمية في مجال العلوم والتكنولوجيا العالمية).

- **(د) ينبغي ألا يمثل حجم اقتصاد الدولة عائقاً أمام التنويع الاقتصادي المرجو تحقيقه،** فها نحن نشاهد العديد من الدول العشر الأولى، مثل أيرلندا وهولندا وسنغافورة وسويسرا وهي اقتصادات صغيرة نسبياً، تمكنت بالفعل من تنويع قاعدة إنتاجها الاقتصادي وتجارتها.

---

[4] مع تقدير "تقرير مستقبل العمل" لعام 2020 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي أن 97 مليون وظيفة جديدة سوف تتطلب مهارات في التفاعل الآلي والخبرة الحسابية، من الضروري للدول النامية تضمين الابتكار والتكنولوجيا في خططها الإستراتيجية طويلة الأجل للاقتصاد. وعلى الرغم من أن العديد من الدول النامية لديها استراتيجيات وطنية حول مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكارات لكنها لا تزال استراتيجيات نظرية على الورق فحسب، تحتاج أن تترجم إلى واقع من خلال التنفيذ الفعال والحوكمة الرشيدة.

الجدول 1.1. **أعلى 10 دول، مؤشر التنويع الاقتصادي**

الجدول 1.2. **أدنى عشر دول، على مؤشر التنويع الاقتصادي**

نرى أن الدول التي تم تصنيفها في أدنى مرتبة في مؤشر التنويع الاقتصادي جميعها من الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على السلع الأساسية أو الموارد الطبيعية، فقد ظلت ثلاث دول من الدول المنتجة للنفط في أدنى 10 دول خلال الفترة المعنية، كما هو موضح بخط غامق في الجدول 1.2.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن المملكة العربية السعودية وقطر كانتا من أدنى 10 دول في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فإن الإصلاحات السياسية هناك أدت إلى تحسينات كبيرة في مكونات التجارة والإيرادات؛ حيث نجحت المملكة العربية السعودية في العقد الماضي في الصعود من قائمة أدنى 10 دول مرتبة. لكن لا تزال هذه الدول تأتي في قائمة أدنى 25 بالمائة اعتباراً من عام 2021.

وعلاوة على ذلك، تنتمي جميع الدول الأخرى إلى فئة الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأدنى أو الأقل (وظلت في تلك المرتبة)، إلا دول مجلس التعاون الخليجي وأذربيجان وكازاخستان (التي جاءت في الترتيب العاشر الأدنى في عام 2000).

بلغ متوسط درجات مؤشر التنويع الاقتصادي (غير الموزون) 101.3، في عام 2021، مقارنةً بأعلى أداء بلغ 149.9، وصلت إليه الولايات المتحدة. يُقارن هذا بمتوسط درجات بلغ 97.5 وأعلى درجة بلغت 133.3 في عام 2000.

ثم على مرّ السنين، اتسعت الفجوة بين الدول الأكثر تنويعاً والأقل تنويعاً في الغالب، رغم تضييق الفجوة في الفترة 2020-2021 المتأثرة بأزمة كوفيد-19.

ولا تشير أدلة مؤشر التنويع الاقتصادي إلى عدم وجود تقارب في التنويع الاقتصادي على مرّ السنين؛ حيث تبذل الدول الأقل تنويعاً جهوداً محدودة في محاولة تحقي التنويع المنشود، بينما تستمر الدول الأعلى تنويعاً في تحقيق مزيد من التنويع، لا سيما من خلال تنويع الإنتاج.

الجدول 1.3. **مؤشرات التنويع الاقتصادي من حيث أعلى 10 درجات وأدنى 10 درجات في المتوسط**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2020-21
أعلى 10 متوسط	116.5	119	123.3	125.2	126.6	129.7	128.8
أدنى 10 في المتوسط	79.6	80.9	80	81.2	86.1	83.6	84.1

الجدول 1.4 **درجات مؤشر التنويع الاقتصادي، بحسب المنطقة، للفترة من عام 2000 إلى 2021**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2020-21
أمريكا الشمالية	120.9	121.7	126.9	129.8	131.9	134.3	130.5
أوروبا الغربية	108.9	110.3	112.3	111.8	113.3	114.2	113.9
شرق آسيا والمحيط الهادئ	101.4	103.2	104.1	106	107.2	108.2	107.9
منطقة شرق أوربا ووسط آسيا	96.3	97.8	99.1	99.9	101.2	101.2	101
جنوب آسيا	92.7	94.6	95	95.8	96.9	97.4	97.4
أمريكا اللاتينية	95.7	95.3	95.6	96.2	97.4	97	96.8
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	92.3	92.7	92.8	94	97.9	97.5	97.4
منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	87.4	88.5	88.3	88.9	90.9	89.5	89.4

الأقلّ تحسناً — الأكثر تحسناً

يلقي الجدول 1.4 الضوء على مدى تأثير أزمة كوفيد-19 على مختلف دول العالم، مع انخفاض في الدرجات بين جميع دول التجمعات الإقليمية.

حيث نجحت العديد من الدول التي سعت لتنويع دخلها، وعدم الاعتماد على السلع، في التنويع بالفعل وظهرت بها قطاعات قائمة على الخدمات كقطاع السياحة والتجارة واللوجستيات والنقل ونحوها، لكنها تضررت بشدة في آخر ثلاث سنوات، وبالتالي فرضت قيوداً مؤقتة على جهود التنويع

(الذي يركز على الدول المعتمدة على السلع الأساسية، وسوف نناقش هذا بالتفصيل في الفصل 3 من هذا التقرير). وقد تم استخدام متوسط درجات للفترة 2020-2021 بدلاً من الاكتفاء بالدرجات المرصودة عام 2021 فقط، عندما كانت العديد من الدول تمر بمراحل من التعافي، وإن تفاوتت سرعة هذا التعافي من دولة إلى أخرى.

تصنيفات الإنتاج والتجارة والإيرادات

يتألف مؤشر التنويع الاقتصادي من ثلاثة مكونات فرعية: الإنتاج، والتجارة، والإيرادات. ويسرد الجدول 1.5 أعلى 10 دول لعام 2021 - مرتبة حسب مؤشر التنويع الاقتصادي العام وحسب المؤشر الفرعي.

الجدول 1.5. **الأداء حسب المؤشر الفرعي - أعلى 10 دول، حسب مؤشر التنويع الاقتصادي الإجمالي وحسب المؤشرات الفرعية للإنتاج، والتجارة، والإيرادات (2021)**

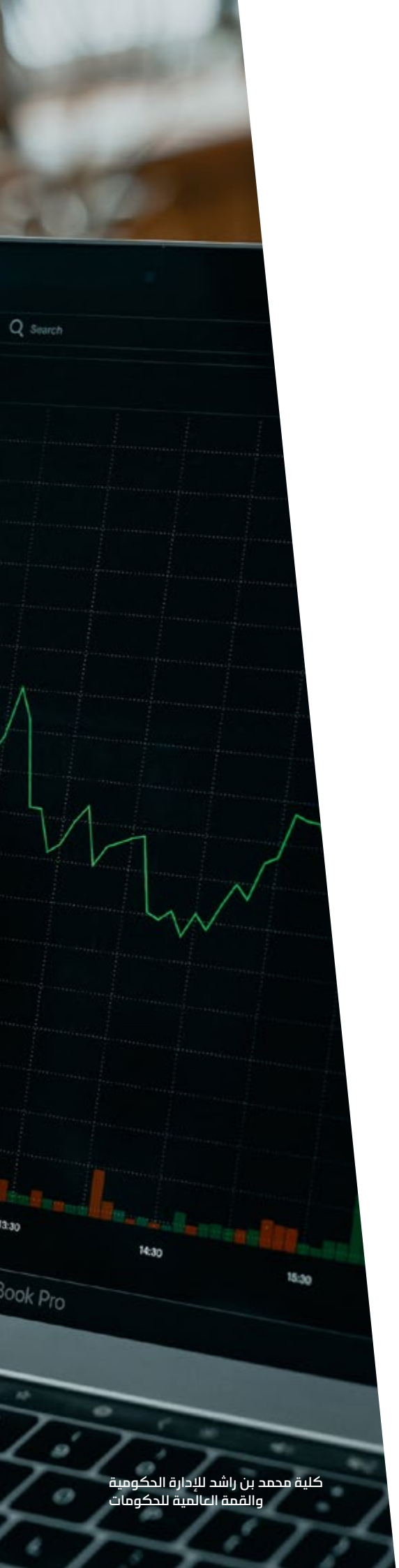

المؤشر الفرعي لتنويع الإنتاج:
رغم أن قطاع الخدمات كان هو الأكثر تأثراً بجائحة كوفيد-19 عموماً، فإن أثر الجائحة على الخدمات المالية، بشكل خاص، نجح تخفيفه نسبياً بسبب الدعم الكبير الذي وفرته السياسة النقدية الناجحة (من خلال التوسع في الإقراض والتوسع في برامج شراء الأصول ونحو ذلك). وقد أدى هذا إلى تمكين الدول التي تعد أكبر مراكز مالية في العالم، كسويسرا وسنغافورة، من بقائها في أعلى التصنيف حتى في عام 2021؛ حيث بلغت الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بين 65-75%، ويدعم هذه النتيجة قيم التحميلات العالية في تحليل العنصر الأساسي لمؤشر الخدمات ضمن المؤشر الفرعي للإنتاج. وحتى عند مقارنة نتائج عام 2021 المتأثرة بأزمة كوفيد-19 بالعام الذي سبقه، سنجد حوالي نسبة 80% من الدول التي تم تتبعها، أو نسبة أقل قليلاً، نجحت بالفعل في تحسين إنتاجها كما تدل الأرقام.

المؤشر الفرعي لتنويع التجارة:
جاء تصنيف الدول المُصدِّرة الرائدة على المؤشر الفرعي لتنويع التجارة، بين العشرة الأوائل، وجاءت أكبر ثلاث دول مُصدِّرة على مستوى العالم في المراكز الثلاثة الأولى. وعند النظر إلى أول أشهر حدث فيها الإغلاق عام 2020، كان هناك انخفاض في إجمالي التجارة في جميع دول المراكز العشرة الأولى في عام 2020؛ ومع ذلك تعافت التجارة العالمية في عام 2021، حيث تجاوزت بعض الدول قراءات ما قبل جائحة كوفيد-19. فقد سجلت الصين، على سبيل المثال، زيادة بنسبة 30% على أساس سنوي في إجمالي تجارة السلع (مجموع الصادرات والواردات) وكانت ثالث أكبر دولة مصدِّر للخدمات خلال عام 2021، مما دعم صعودها إلى المرتبة الأولى على المؤشر الفرعي لتنويع التجارة، مزيحة بذلك الولايات المتحدة. وجاء أداء العديد من الدول غير المصدِّرة للنفط في الشرق الأوسط أفضل من دول مجلس التعاون الخليجي على المؤشر الفرعي لتنويع التجارة، لا سيما المغرب وتونس والأردن، وهي دول تحظى بمجموعة صادرات أكثر تنويعاً نسبياً ولديها مجموعة متنوعة من شركائها التجاريين. وحققت حوالي أربعة أخماس الدول تحسينات كبيرة في المكون الفرعي للتجارة خلال الفترة بأكملها. وعند مقارنة عام 2021 بعام 2000، سنجد الدرجات المحسّنة التي أحرزتها الدول المصدِّرة للخدمات الرئيسية واضحة الدلالة. وبالإضافة إلى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وألمانيا، تم إجراء تحسينات كبيرة في كافة أنحاء دول أخرى كالهند وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة (شكّلت هذه الدول الثلاث مجتمعة ما يقرب من 10 % من صادرات الخدمات العالمية في عام 2021). أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد شهدت كل من دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية قفزة كبيرة في المكون التجاري (ولم يكن هذا مستغرباً، بالنظر إلى التغيير الحادث هناك في التوجه السياسي لدعم القطاعات غير النفطية).

المؤشر الفرعي لتنويع الإيرادات على مدى الفترة 2000-2021، سيطرت دول الشمال على مؤشر الإيرادات الفرعي، نظراً لارتفاع مستوياتها وتنويع الضرائب التي تُترجم بعد ذلك إلى تمويل الحكومي يمتد إلى قطاعات أساسية كقطاع الرعاية الصحية والتعليم ورعاية الأطفال والمسنين ونحو ذلك. وعلى الطرف الآخر، توجد العديد من الدول شهدت أقل درجة من التنويع من حيث مصادر الإيرادات، سواء كانت من الدول المنتجة للنفط (من دول مجلس التعاون الخليجي أو من إفريقيا)، أو من الدول الأخرى التي تعتمد على السلع الأساسية (مثل كوت ديفوار). ولم يكن تشتت الدرجات هو الأدنى بين المكونات الفرعية فحسب، بل تراجعت أيضاً الفجوة بين أعلى الدرجات وأدناها مع إقدام الدول ذات الترتيب الأدنى على إجراء إصلاحات مالية وضريبية.

قبل أزمة كوفيد-19، كان هناك نمط لاختلاف القيم في مسارات التنويع:

حيث كانت دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشرق آسيا والمحيط الهادئ متقدمة كثيراً على نظيراتها، حيث تقدمت دول أمريكا الشمالية بوتيرة أسرع بكثير من بقية الدول.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسناً في أواخر العقد 2010 حيث بدأت العديد من الدول المُصدِّرة للنفط في تسريع خطط التنويع الاقتصادي لديها.

وظلت الدرجات والتصنيفات الإجمالية للمناطق ثابتة دون تغيير حتى بعد تأثير أزمة كوفيد-19:

حيث تصدرت قارة أمريكا الشمالية القائمة، رغم كونها الأكثر تأثراً خلال الفترة 2020-2021 (تراجعت النتيجة بمقدار 3.8 نقاط في الفترة 2020-21)،

بينما بقيت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في أسفل الترتيب (رغم انخفاض النتيجة بمقدار 0.1 نقطة فقط).

الأداء الإقليمي على مرّ السنين

الرسم البياني 1.1 أداء مؤشر التنويع الاقتصادي بين المناطق خلال الفترة 2000-2021

متوسط مؤشر التنويع الاقتصادي - حسب المنطقة

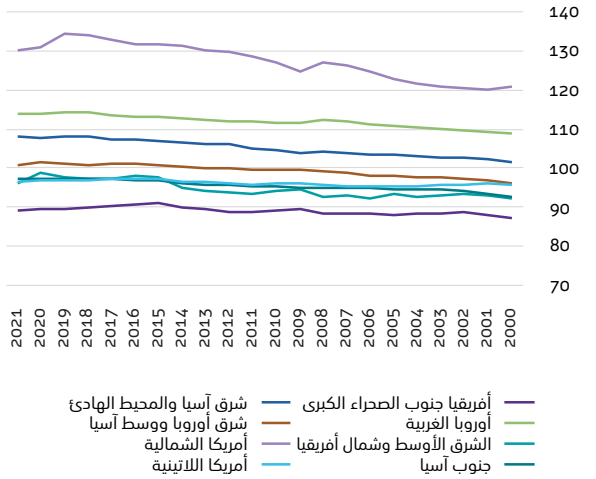

متوسط مؤشر التنويع الاقتصادي - دون المناطق الأفضل أداءً والأسوأ أداءً

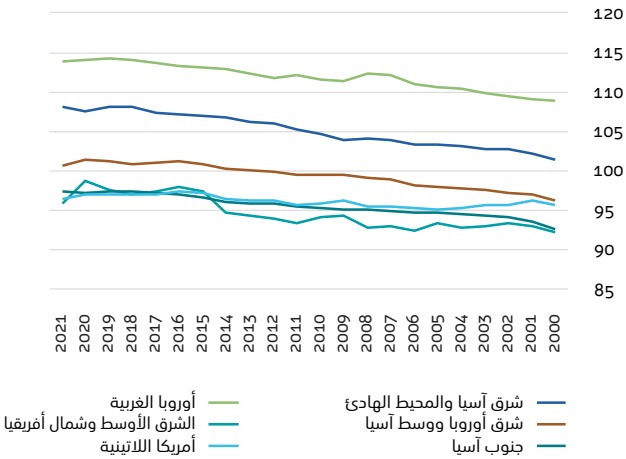

لم يتغير المشهد العام لنتائج الأداء الإقليمي كثيراً عن إصداره السابق، فقد أشارت النتيجة الرئيسية، في مؤشر التنويع الاقتصادي بشكل عام (وفي معظم مكوناته الفرعية)، إلى أن دول قارة أمريكا الشمالية تفوقت على منطقة أوروبا الغربية وكانت هي الأفضل أداءً (وهي نتيجة متوقعة وليست مفاجئة بالنظر إلى الترتيب الأعلى الذي حافظت عليه الولايات المتحدة طوال السنوات الماضية).

يوضح الرسم البياني 1.1 أن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء لا تزال تعاني من كونها الأسوأ أداءً خلال الفترة 2000-2021: رغم تحسّن متوسط درجات هذه المنطقة كثيراً على مرّ السنين، بيد أن **أزمة كوفيد-19 أثرت سلباً على درجاتها خلال الفترة 2020-2021.** استمر أداء منطقة جنوب آسيا في التحسن بشكل ثابت على مرّ السنين، في حين شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مزيداً من التقلبات في الأداء العام، حيث أدت أزمة كوفيد-19 إلى انخفاض حاد في المؤشر الفرعي لتنويع الإنتاج وفي المؤشر الفرعي لتنويع التجارة (لكن أظهرت الدرجات الإجمالية تحسناً لا بأس به مقارنةً بعام 2000).

الرسم البياني 1.2. أداء المؤشر الفرعي لتنويع الإنتاج بحسب المناطق، عن الفترة 2000-2021

متوسط المؤشر الفرعي لتنويع الإنتاج - حسب المنطقة

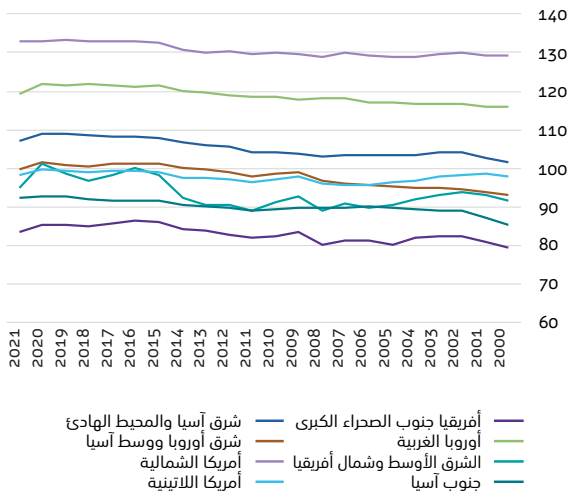

متوسط المؤشر الفرعي لتنويع الإنتاج - دون المناطق الأفضل أداءً والأسوأ أداءً

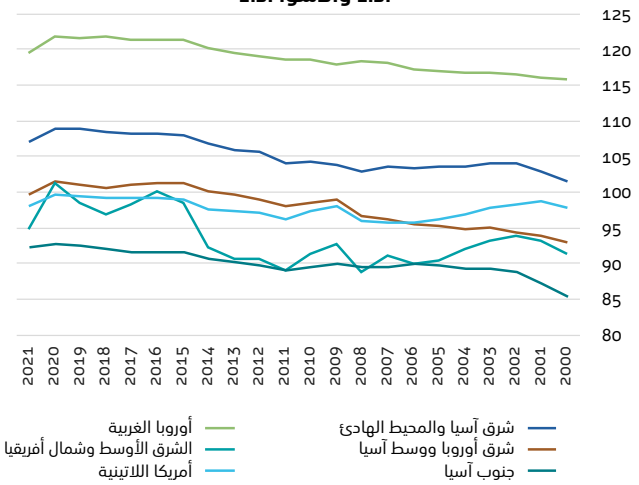

يظهر التأثير العالمي لأزمة كوفيد-19 بوضوح في المؤشر الفرعي للإنتاج في الرسم البياني 1.2، مع انخفاضه في الفترة 2020-2021. إذا استثنينا المناطق الأفضل أداءً والمناطق الأسوأ أداءً، سنجد أن أداء جنوب آسيا يُظهر تقدماً بطيئاً على مرّ السنين. بالنظر إلى قيم تحميلات "تحليل العنصر الأساسي"، نجد أنه بينما أحرزت **منطقة جنوب آسيا نمواً مدهشاً في الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي** (بلغ

52%
خلال الفترة 2016-2019 ثم زاد إلى

53%
في الفترة 2020-2021)،

فقد سجلت نفس المنطقة درجات سيئة جداً في المؤشرين الآخرين اللذين يرتبطان بشكل إيجابي بالمؤشر الفرعي للإنتاج:

حيث سجلت **اتجاهاً هبوطياً** على مرّ السنين على مؤشر التصنيع التكنولوجي المتوسط والعالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع في السنوات الخمس الماضية زاد على **واحد على ثمانية عشر** من قراءته في أمريكا الشمالية في نفس الفترة المعنية.

جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضاً في ترتيب متأخر، بسبب عدم استقرار أدائها وسرعة تقلبه، ما أدى إلى تقلبات في أسعار النفط: ظل ريع الموارد كحصة من الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى على مستوى العالم، رغم انخفاضه تدريجياً من حوالي

19.3%
في عام 2000 إلى متوسط

13%
في الفترة 2020-2021.

الرسم البياني 1.3. المؤشر الفرعي لتنويع التجارة بحسب المناطق، عن الفترة 2000-2021

متوسط المؤشر الفرعي لتنويع التجارة - حسب المنطقة

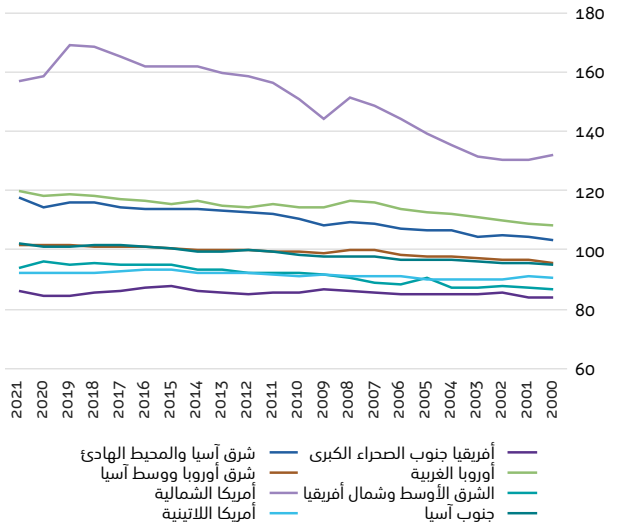

متوسط المؤشر الفرعي لتنويع التجارة - دون المناطق الأفضل أداءً والأسوأ أداءً

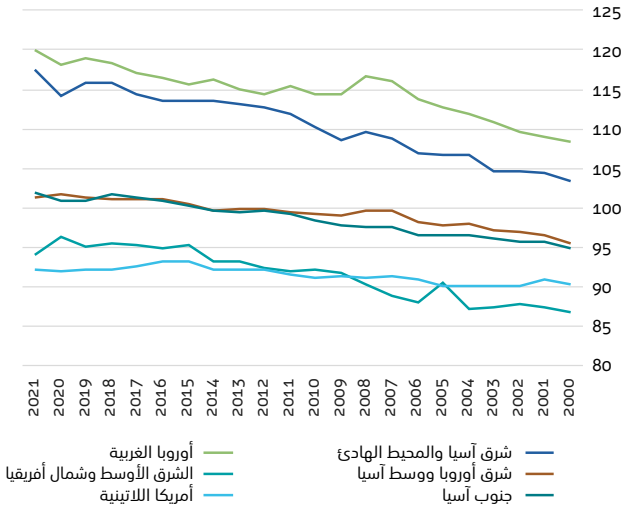

تفوق أداء قارة أمريكا الشمالية على نظرائها الإقليميين في المؤشر الفرعي لتنويع التجارة (الرسم البياني 1.3). بينما شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تحسناً كبيراً في المكون الفرعي للتجارة (ساعدها على ذلك انتقالها إلى إنتاج منتجات تصدير عالية التكنولوجيا)، وكذلك منطقة أوروبا الغربية.

وارتفعت درجات أوروبا الشرقية من متوسط

96.5 في الفترة 2003-2000

إلى المتوسط

101.2 في الفترة 2019-2016

(وبقيت ثابتة عند متوسط 101.5 في الفترة 2021-2020).

كما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زيادة مطردة في المؤشر الفرعي لتنويع التجارة على مرّ السنين، ساعدها على ذلك عدد من العوامل، مثل ما يلي:

(أ) انخفاض صادراتها من الوقود كنسبة من الصادرات السلعية (حيث انخفضت إلى **32.7%** في الفترة 2021-2020 بعدما كانت **43%** في الفترة 2003-2000)؛

(ب) الصادرات المصنعة بالتكنولوجيا المتوسطة والعالية كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة (زادت من **25%** في الفترة 2003-2000 إلى **36.9%** في الفترة 2021-2020)؛

(ج) زيادة الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية (زادت إلى **42%** في 2021-2020 بعدما كانت **37.6%** في الفترة 2003-2000).[5]

[5] يرتبط التحميل الأول ارتباطاً سلبياً والتحميلان الأخيران ارتباطاً إيجابياً بالمؤشر الفرعي للتجارة، وتوجد مزيد من التفاصيل حول قيم تحميلات العوامل في الملحق (أ).

الرسم البياني 1.4. الرقم القياسي الفرعي لتنويع الإيرادات بين المناطق، للفترة 2000-2021

متوسط المؤشر الفرعي لتنويع الإيرادات - حسب المنطقة

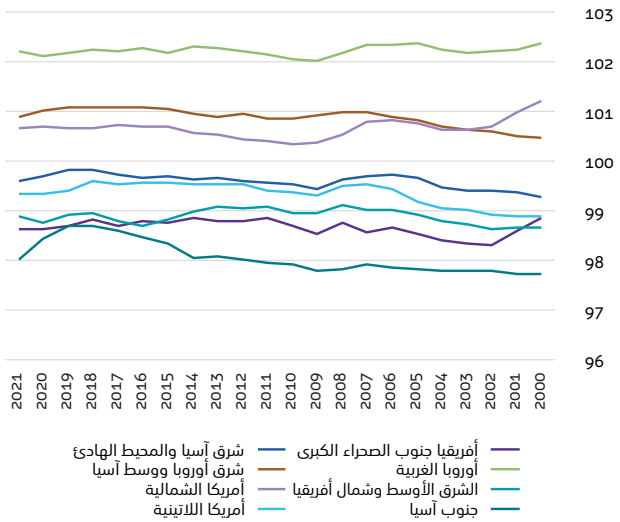

متوسط المؤشر الفرعي لتنويع الإيرادات - دون المناطق الأفضل أداءً والأسوأ أداءً

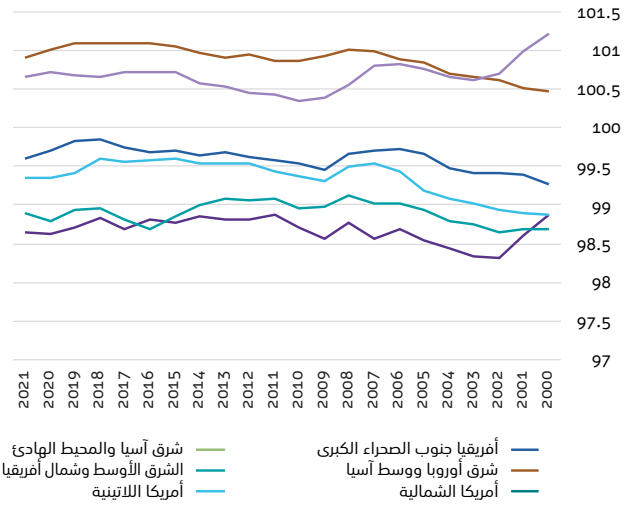

تعد أوروبا الغربية المنطقة الرائدة في المؤشر الفرعي للإيرادات، بعدها أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في المرتبة الثانية ثم أمريكا الشمالية في المرتبة الثالثة (الرسم البياني 1.4).

وسجل المؤشر الفرعي زيادات هامشية جداً في أكثر المناطق باستثناء أوائل عام 2020 حينما وقعت جائحة كوفيد-19 إذ تأثرت حينها كل المناطق وسجلت انخفاضاً.

وحافظت منطقة جنوب آسيا، وكانت الأسوأ أداءً، على مرتبتها على مرّ السنين رغم إحرازها بعض التحسينات في السنوات الأخيرة: فمثلاً يعد إجمالي إيراداتها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هو الأدنى بين كل المناطق لكنه تحسن من

13% في الفترة 2003-2000 إلى

16% في الفترة 2019-2016 (ثم بلغ

15% في الفترة 2021-2020).

كما أن لديها أدنى حصة من ضريبة الدخل كنسبة مئوية من الإيرادات (بلغت 4.3% في الفترة 2021-2020، بما يعادل حوالي ثلث نسبة منطقة أوروبا الغربية خلال الفترة نفسها). علاوة على ذلك، لا تزال تعتمد على عائدات التجارة (ترتبط ارتباطاً سلبياً بالمؤشر الفرعي لتنويع الإيرادات): فمن ناحية النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، بلغت إيرادات التجارة في منطقة جنوب آسيا

1.3% في الفترة 2021-2020،

أي أقل بمقدار 2.6 فقط عن

قراءة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء البالغة 2.6%

تظهر تفاوتات واسعة بدرجة لافتة للنظر عند تحليل الفوارق الإقليمية، كما يتضح من الرسم البياني 1.5.

الرسم البياني 1.5. الفوارق الإقليمية في درجات مؤشر التنويع الاقتصادي (عام 2000 في مقابل الفترة 2012-2020)

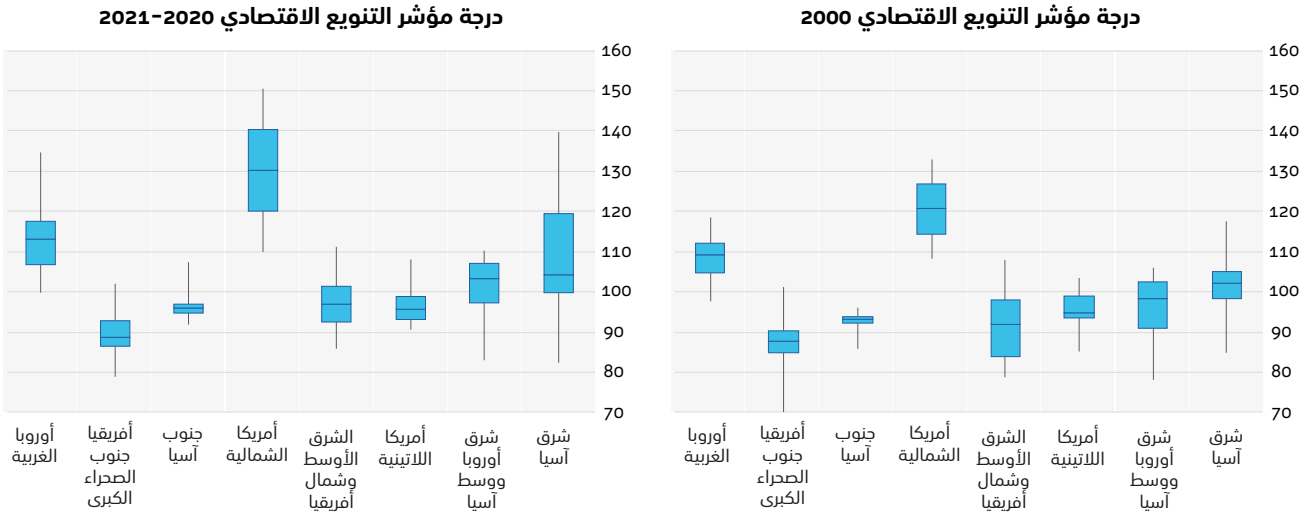

جاءت الدرجة المتوسطة في كل المناطق في **أدنى مستوياتها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى** لعام 2000 وعن الفترة 2020-2021. وعند المقارنة بين هذه السنوات، نجد أنه في حين شهدت كل المناطق زيادة في متوسط الدرجات، تم تسجيل أقل تحسن في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

ففي عام 2000، بلغت الفجوة بين الحد الأقصى والأدنى للدرجات **أعلاها في منطقة شرق آسيا** (كانت أعلى درجة لليابان بمقدار **32.4** نقطة متقدمة بذلك على منطقة منغوليا التي سجلت أدنى درجة).

ثم في الفترة 2020-21، كانت الفجوة تتسع في شرق آسيا أكثر (**حيث كانت الصين الأعلى مرتبة في الفترة 2020-21 ثم اتسعت الفجوة بينها وبين منغوليا ذات التصنيف المنخفض إلى 57.4 نقطة**)، وتظهر صورة مشابهة أيضاً في أمريكا الشمالية (بالنظر إلى أعلى درجة أحرزتها الولايات المتحدة) وأوروبا الغربية. ومن المثير للدهشة أن الفجوة سجلت أكبر انخفاض لها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

بمقارنة النطاق الذي بين الشرائح الرُّبعية (ارتفاع المربع أزرق اللون)، يُلاحظ أقل اختلاف في القيم في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية في عام 2000، بينما جاء أكثر اختلاف للقيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ثم انخفض اختلاف القيم في الدرجات في منطقتين فقط من 8 مناطق: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (كانت الأكثر انخفاضاً، بمقدار خمس نقاط) ثم أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (بمقدار 1.4 نقطة).

وفي حين نجد أن اختلاف القيم يزداد أكثر في شرق آسيا (كما يتضح من الرسم البياني)، من العجيب أن نلاحظ أن التوزيع الخاص بمنطقة شرق آسيا مال إلى اليمين في الفترة 2020-2021 (أي أن درجات مؤشر التنويع الاقتصادي الأعلى زاد اختلافها بدرجة أكبر).

وفي هذه المجموعة الإقليمية، **سجلت الدول ذات الدخل المنخفض والدول المنتجة للسلع أقل من متوسط القيمة؛**

حيث سجلت منغوليا أدنى درجة بمقدار

82.5

بينما أحرزت للصين أعلى درجة بمقدار

139.9

في منطقة غرب أوروبا، توجد 4 دول فقط حصلت على نقاط أعلى من 120 دولة في عام 2019 (كان الأفضل أداءً منها دولة ألمانيا)، بينما كانت الدول المنتجة للسلع الأساسية (وهما النرويج وأيسلندا) الأقل تسجيلاً ضمن هذه المجموعة.

الرسم البياني 1.6. أداء مؤشر التنوع الاقتصادي حسب فئة الدخل (وحسب المؤشر الفرعي) على مرّ السنين

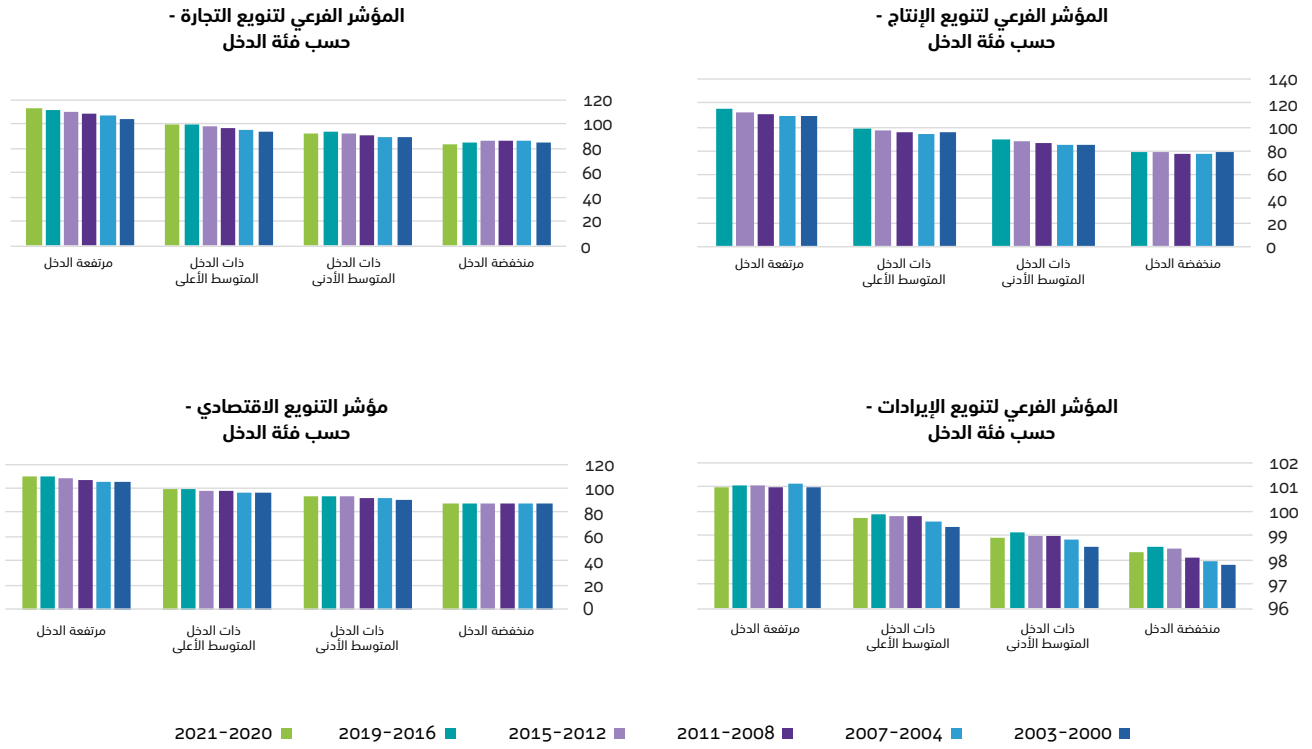

لا تمثل هذه النتائج مفاجئة عندما يتعلق الأمر بدرجات التنويع حسب فئة الدخل (الرسم البياني 1.6)،

فنجد أن أعلى 25 دولة من حيث التنوع الاقتصادي هي الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، إلا الصين (والتي جاءت في **المرتبة الثانية** في عام 2021) والمكسيك (جاءت في **المرتبة 25)** في عام 2021)

حيث وقعت كلتا الدولتين في فئة مجموعة الدول العليا ذات الدخل المتوسط.

أما مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض بأدنى درجات في كل مكونات المؤشر فيعود سبب افتقارها إلى التحسن من كونها أقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي، فلم تتحسن حتى في المؤشر الفرعي لتنويع التجارة. ويظهر عدد قليل من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع والعالي في أدنى 25% من المؤشر غالباً.

على سبيل المثال، في عام 2021، كانت الدول العشرة الأقل مرتبة هي جميع الدول المنتجة للسلع الأساسية (باستثناء دولة واحدة):

بما فيها الدول المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع (مثل سلطنة عُمان والكويت)

والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى (مثل أذربيجان)،

بالإضافة إلى **دول أخرى غير نفطية منتجة للسلع منخفضة الدخل** (مثل زامبيا والنيجر).

فيما يلي مخطط مبعثر لمؤشر التنويع الاقتصادي ومستوى الدخل (يقاس فيه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على أساس تعادل القوة الشرائية وتحويله إلى لوغاريتم) لعام 2021، يقدم بعض الأفكار المثيرة للاهتمام، في الرسم البياني 1.7،

ونرى فيه بوضوح أن هناك علاقة إيجابية بين مؤشر التنويع الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ونستخلص منه أن كون الدولة ذات دخل مرتفع لا يعني أن درجة تنويعها الاقتصادي عالية.

وتظهر نتيجة مؤشر التنويع الاقتصادي الأقل من المتوسط بين العديد من الدول المصدِّرة للنفط ذات الدخل المرتفع (الربع الأيمن السفلي في الرسم البياني).
وتعد **المكسيك وماليزيا** من الأمثلة على الدول التي كانت تعتمد في السابق على تصدير النفط ثم نجحت في التنويع الاقتصادي (والآن تظهر في الربع العلوي الأيمن في الرسم البياني)، بينما نجد **دولتا الإمارات والنرويج** لا تزالان في طور زيادة التنويع والاقتراب من متوسط نتيجة مؤشر التنويع الاقتصادي في 2021.

وعلى نحو مشابه، نجد أن الدولة ذات الدخل المرتفع والأدنى مرتبة (مثل الكويت عام 2021) تبعد حوالي 60 نقطة و25 نقطة عن الصين (المرتبة الثانية) وعن المكسيك (المرتبة 25) على التوالي.

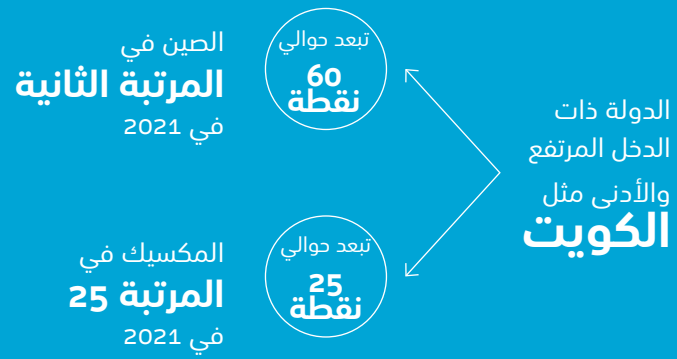

الرسم البياني 1.7. **أداء مؤشر التنويع الاقتصادي في 2021، بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**

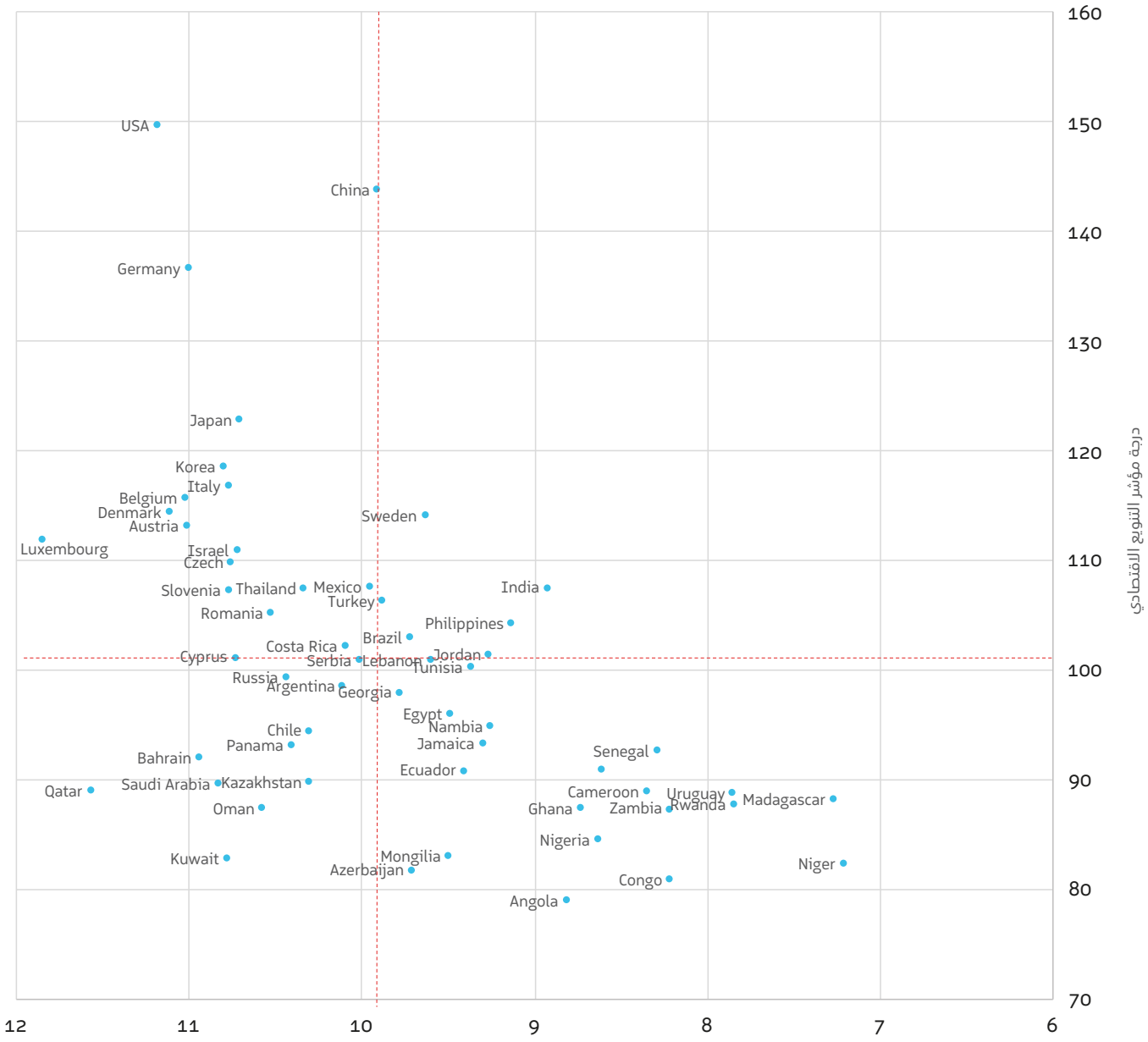

الفصل 2

تأثير أزمة كوفيد-19 على التنويع الاقتصادي

تحملت دول العالم ثلاث صدمات كبرى خلال السنوات الثلاث الماضية:

هي جائحة كوفيد-19 الصحية،

وأسعار السلع المتقلبة،

والحرب الروسية الأوكرانية المستمرة (منذ اندلاعها عام 2022، مما أثار مخاوف على الأمن الغذائي وسط ارتفاع تكاليف المعيشة على مستوى العالم).

الرسم البياني 2.1: الارتفاع في مؤشري الوقود وغير الوقود خلال 2020-21

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022

ويلقي الرسم البياني 2.1 الضوء على ارتفاع مؤشرات الوقود ومؤشرات السلع الأخرى: حيث انهارت أسعار النفط بنسبة 31.7% في عام 2020، بالتزامن مع ضعف الطلب على النفط والمخزونات الكبيرة وظهور مخاوف كبيرة لدى الدول المصدِّرة للنفط، لكنها وإن ارتفعت بعد ذلك بنسبة 66% في عام 2021. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار السلع غير الوقودية بنسبة 6.5% و26.3% في عامي 2020 و2021 على التوالي. وتسببت أزمة كوفيد 19، على عكس الأزمات العالمية السابقة، في حدوث صدمة بالعرض والطلب؛ حيث حدثت صدمة في العرض نتيجة تخفيضات الإنتاج، وإغلاق المصانع، واضطرابات في سلسلة التوريد، وتعطل سير التجارة والنقل والشحن، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد والبضائع المركونة على أرصفة الموانئ، فضلاً عن تضييق الائتمان والحد منه. نتجت صدمة الطلب عن انخفاض الإنفاق الاستهلاكي (بسبب الحجر الصحي وقيود «التباعد الاجتماعي»، وانخفاض الدخل الناتج عن فقدان الوظائف التي تستلزم الحضور إلى مكان العمل، والإغلاق والاضطرابات)، إلى جانب تأخر الإنفاق الاستثماري، ما أدى إلى حدوث تباطؤ في إجمالي الطلب.

ورغم انخفاض حالات أزمة كوفيد-19 بشكل كبير مقارنة لها بعام 2020-2021، فإن آثارها لا تزال واضحة: حيث شاع ظهور عمليات الإغلاق المؤقتة واسعة النطاق في الصين خلال عام 2022، ما أدى إلى ضعف الطلب المحلي وآثار غير مباشرة مع انخفاض الصادرات إلى الدول الأجنبية. وفي حين أن ضغوط سلسلة التوريد انخفضت من أقصى درجاتها أوقات أزمة كوفيد-19، إلا أنها لا تزال مرتفعة نسبياً. ولا يزال اختلاف القيم في معدلات التحصين بلقاح كورونا على مستوى العالم (حوالي 26% في إفريقيا مقابل حوالي 66% في المناطق الأخرى) يهدد بعودة ظهور متحورات من الفيروس ويهدد التعافي الاقتصادي.

أزمة كوفيد-19 وتأثيرها على الإنتاج

يتوقع صندوق النقد الدولي، في أحدث تقرير له عن آفاق الاقتصاد العالمي (في أكتوبر 2022)، حدوث تباطؤ في النمو العالمي إلى 3.2% في عام 2022 ثم انخفاضه إلى 2.7% في عام 2023[6]، أي أقل من متوسط النمو الذي بلغ 3.6% خلال الفترة 2000-2021. شهد عام 2020 انخفاضاً في الإنتاج العالمي بنسبة 3.1% (وهو شيء مشاهد في كل مجموعات الدول الإقليمية) بينما تميز عام 2021 بتعافي النمو (بلغ 6+%، وهي نسبة تمثل أسرع وتيرة نمو منذ ما يقرب من 50 عاماً) علاوة على ارتفاع واستمرار التضخم الناشئ عن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود. ويعود سبب الانتعاش الاقتصادي جزئياً إلى تعافي التجارة في النصف الثاني من عام 2020. كانت مسارات تعافي النمو المتباينة بارزة أيضاً في عام 2021:

فقد نمت الدول المتقدمة بنسبة **5.2%**

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة **4.2%**

إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة **4.6%.**

استغرقت الدول النامية ذات الدخل المنخفض وقتاً أطول للتعافي من تأثير الجائحة، وظلّت أكثر عرضةً للصدمات الخارجية (مقارنةً لها بالدول الأخرى المتقدمة). يرى فورسيري وآخرون (2021) أن خسائر الإنتاج كانت أكبر في الدول التي انخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والأكثر صرامةً في احتواء الأزمة، والأعلى ارتفاعاً في معدل وفياتها من الأفراد، والأكبر في حصتها السياحية، وذات الأسواق الائتمانية الأكثر تحرراً، والتي كان بها معدل نمو أعلى قبل ظهور الأزمة، والتي تُطبّق الأنظمة الديمقراطية بدرجة أكبر.

ظهر اختلاف القيم في درجة التعافي إلى حد كبير، بسبب سياسات بعض الدول، حيث كان لدى العديد منها حيز مالي محدود وقواعد إيرادات ضريبية قليلة لطرح تدابير الإنفاق وجودة الرعاية الصحية ولم يكن لديها التأهب الكافي، بالإضافة إلى عدم انتظام وتيرة تلقي اللقاح.

كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى خفض الإيرادات من الضرائب والرسوم مع زيادة الإنفاق، مما أدى إلى تدهور كبير في العجز المالي في جميع أنحاء العالم ومستويات متزايدة من الديون.

وبينما استخدمت الاقتصادات المتقدمة دعماً مالياً ونقدياً يعادل حوالي 25% من ناتجها المحلي الإجمالي منذ بداية عام 2020، نجد أن الرقم المكافئ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول منخفضة الدخل يبلغ حوالي 10% و 4% على التوالي من قراءات أقل بكثير من الناتج المحلي الإجمالي[7].

أثرت أزمة كوفيد-19 سلباً على كل قطاعات الاقتصاد تقريباً،

فقد عانى قطاع الزراعة وقطاع الخدمات من عمليات الإغلاق الصارمة الأولية عندما توقفت الأنشطة التي كانت تُنفذ وجهاً لوجه. وأثرت الأزمة بشكل غير متناسب على الفئات الأشد فقراً وضعفاً، كفئة الشباب والنساء، الذين كانوا يشكلون جزءاً أكبر من القوى العاملة في هذه القطاعات (كانوا من فئة العمالة غير الرسمية أحياناً، وهو ما جعل معاودة انضمامهم إلى القوى العاملة بعد زوال الأزمة صعباً إلى حد كبير). وانخفض دخل الأسرة المعيشية مع تدني مشاركة القوى العاملة، مما أثر أيضاً على طلب المستهلكين.

[6] يقدر صندوق النقد الدولي خسارة في الإنتاج العالمي بحوالي 4 تريليونات دولار أمريكي بين نهاية عام 2022 وعام 2026، وهو حجم الاقتصاد الألماني، بسبب جائحة كوفيد-19 وبسبب الحرب على أوكرانيا علاوة على أزمة غلاء تكلفة المعيشة (نظرًا لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة).

[7] بيانات من قاعدة بيانات المراقبة المالية لصندوق النقد الدولي بشأن التدابير المالية التي اتخذتها الدولة استجابة لجائحة كوفيد-19.

آثار الجائحة على الزراعة

الرسم البياني 2.2 انتعاش القطاع الزراعي بعد أزمة كوفيد-19

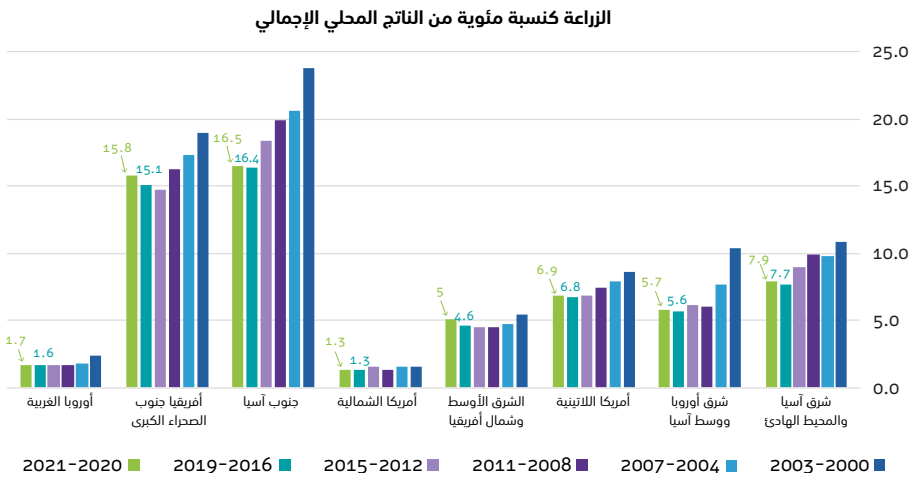

في حين تأثر قطاع الزراعة في البداية سلباً بغياب العمالة الموسمية (المهاجرون غير القادرين على السفر) والاضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي، انتعش قطاع الزراعة بفضل زيادة الإنتاج العالمي للسلع الأساسية، وانتعشت التجارة وازدهرت أسعار المواد الغذائية. وقد كان للدعم الحكومي دور قوي في تعافي قطاع الزراعة: فقد وجدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه جرى تخصيص مبلغ لا يقل عن 157 مليار دولار أمريكي لقطاع الزراعة في 54 دولة متقدمة وناشئة لدعم ما يقرب من 800 تدبير اتخذته الحكومات، مع تخصيص جزء كبير من المبلغ للمساعدات الغذائية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن إجمالي أرباح المزارع ازداد بنسبة 5% في عام 2020، بزيادة في أرباح الدول الناشئة تفوق أرباح دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكما يُظهر الرسم البياني، كان تعافي القطاع واضحاً في جميع المناطق.

آثار أزمة كوفيد-19 على الصناعة والتصنيع

أشار بينتو (2021) إلى أن التصنيع أظهر صموداً أكبر من الخدمات في مواجهة جائحة كوفيد-19، سواء من حيث الإنتاج أو الصادرات، وكانت صناعات التكنولوجيا الفائقة أكثر صموداً من صناعات التكنولوجيا المتوسطة والمنخفضة[8]. خلُص أيضاً تقرير التنمية الصناعية لعام 2022، الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى أن **الدول التي لديها أنظمة تصنيع أقوى تتكبد خسائر أقل في الناتج المتوقع**. وعلى وجه العموم، انخفضت الدول الصناعية النامية والناشئة بقوة أكبر من الاقتصادات الصناعية المتقدمة، لكن اختلاف القيم داخل الدول من النوع الأول كان أكثر وضوحاً: فلم تتأثر الدول الأقل نمواً في إفريقيا إلا تأثيراً ضئيلاً جداً، بينما سجلت الهند انخفاضاً بأكثر من 40% في إنتاجها الصناعي بعد الصدمة الأول للجائحة.

وظلت الدول المنتجة للسلع الأساسية (المواد الغذائية والكيماويات) والصناعات التي شهدت ارتفاعاً في الطلب خلال الجائحة (كالأدوية والمعدات الطبية وأجهزة الكمبيوتر) في حالة ثبات واستقرار وكذلك شركات التكنولوجيا الفائقة ذات الكثافة الرأسمالية التي انتعشت بعد التأثير الأولي (شركات تصنيع الآلات والمعدات الكهربائية). وتشتمل الصناعات الهشة على عمالة كثيفة العدد بدرجة أكبر (كصناعة المنسوجات والأثاث والجلود) وكذلك الشركات ذات الكثافة الرأسمالية التي تضررت من القيود المفروضة عبر حدود الدول (شركات المركبات الآلية ومعدات النقل).

ظل نقل سلاسل القيمة إلى داخل الدول محل نقاش كبيراً خلال الفترة الأولى من جائحة كوفيد-19، لكن من ناحية أخرى، وجدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (عام 2021)

أن الشركات والاقتصادات التي أظهرت مستويات أعلى من الصمود الاقتصادي أمام الصدمات من خلال استدامة ارتباطاتها الدولية هي تلك التي لديها ارتباطات اقتصادية متنوعة ورشيقة.

ويرى مركز ماكنزي العالمي (عام 2022) أن سلاسل التوريد الآسيوية تمكنت من تجاوز الانخفاض في إنتاج سلاسل التوريد الغربية في عام 2020. ومع ذلك، لا توجد منطقة مكتفية ذاتياً، إذ ألقت جائحة كوفيد-19 بظلالها على جميع المناطق مباشرةً، فضلاً عن تأثيرات التداعيات وردود الأفعال: فالدول الغنية بالموارد هي فقط دول مستوردة للسلع والخدمات المصنعة (حيث تستورد من مناطق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا بشكل متماثل تقريباً). وتعتمد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الغنية بالطاقة على مناطق أخرى لتوفير 60% من المحاصيل اللازمة لاستهلاك الغذاء؛ كما تعتمد البرازيل والأرجنتين وهما أكبر دولتين مصدِّرتين للحبوب على واردات الأسمدة (حيث تأتي نحو 50% من واردات البوتاس من روسيا وبيلاروسيا تقريباً).

[8] سجلت الصناعات انخفاضات حادة، على كلا الطرفين، كالصناعات منخفضة التكنولوجيا مثل المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات الخشبية والطباعة (كانت أكثر اندماجاً في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة في سلاسل القيمة العالمية)، فضلاً عن الصناعات الأخرى عالية التكنولوجيا مثل السيارات ومعدات النقل الأخرى (التي تتطلب واردات عالية التكنولوجيا تدخل في عمليات التصنيع الوسطى وتأثرت بانقطاع سلسلة التوريد).

أثّرت أزمة كوفيد-19 على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بدرجة أكبر من تأثيرها على الشركات الكبيرة

عانت المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، من حيث تأثر أعمالها، بدرجة أكبر من معاناة وتأثر الشركات الكبيرة جرّاء جائحة كوفيد-19، بسبب محدودية وصول تلك المشرعات الصغيرة إلى التمويل اللازم والبنية التحتية المادية والرقمية والمعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر.

وتوصلت دراسة استقصائية شملت **100 ألف شركة في 51 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل** (للفترة أبريل-أغسطس 2020) **إلى أن صدمة أزمة كوفيد-19 أدت إلى تأثير سلبي على نظام تعيين موظفي المبيعات** (غالباً بسبب الاضطرار إلى إعطاء إجازات كاملة من العمل، وتقليل ساعات العمل ومحاولة استبقاء العمال دون تسريحهم)، **وظهور قيود أكبر للشركات الأصغر والاعتماد المتزايد على الحلول الرقمية**[9]

وسلّط أغا وميمير (2020) الضوء على الشركات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ووجدا أنه في الوقت الذي بدا تأثير جائحة كوفيد-19 أكثر وضوحاً في المنطقة (مقارنةً له بالمناطق الأخرى)، إلا أن هذه الشركات كانت أكثر احتمالية للتكيف مع الصدمة، إما عن طريق تعديل عملياتها التشغيلية أو منتجاتها وخدماتها. وجد فيرلي وآخرون (2022) أن معدلات إغلاق الشركات في المؤسسات الصغيرة كانت أعلى من المؤسسات الكبيرة في أول رُبعين من أول سنة ظهرت فيها جائحة كوفيد-19 (باستخدام بيانات رسمية مجموعة على مستوى الشركات من إدارة الضرائب والرسوم في ولاية كاليفورنيا)، ومن ثمّ أدت إلى زيادة حادة في تركز الحصة السوقية على الشركات الكبيرة.

عرضت معظم الدول دعماً للشركات، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تراوحت من الدعم النقدي والمنح النقدية وحتى تأجيل مدفوعات القروض والإعفاءات والتمديدات الضريبية وغيرها. تهدف معظم أشكال المساعدة الحكومية المقدَّمة إلى تقليل تكاليف التشغيل على الشركات. ورغم كل ذلك، ازداد معدل الاقتراض حتى وصلت الديون المترتبة على ذلك إلى مستوى يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة تصبح عبئاً على التعافي الاقتصادي. وعلى الجانب النقدي، تراوحت أشكال دعم السياسات بين شراء الأصول (وهو الأكثر شيوعاً في الدول المتقدمة) وعمليات الإقراض إلى خطوط المقايضة للبنوك المركزية وخفض متطلبات الاحتياطي المصرفي إضافةً إلى أسعار الفائدة المنخفضة (وهو الأكثر شيوعاً بين الأسواق الناشئة)، والتي دعمت كلاً من البائع والمشتري بشكل غير مباشر.

وبينما كان الإنتاج يتعافى، كانت هناك عقبات كبيرة ناجمة عن جائحة كوفيد-19: وهي بطء تكوين رأس المال البشري[10]، وارتفاع الديون وارتفاع مستويات الفقر وأشكال عدم المساواة (وهو ما أدى إلى نسف المكاسب المحرزة على مدى عقود عديدة سابقة) فضلاً عن عقبات أخرى. **أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم عدم المساواة القائمة بين الجنسين في معدلات التوظيف وساعات العمل بسبب زيادة مسؤولية المرأة عن الأطفال ورعاية المسنين.** ولم يقتصر الأمر على ارتفاع معدل النساء اللاتي تسربن من العمل في بداية كوفيد-19، حيث قدّرت أيضاً منظمة العمل الدولية (عام 2022) أنه في الربع الثالث من عام 2022، كانت ساعات العمل العالمية المنجزة أقل بنسبة 1.5% من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، أي ما يعادل عجزاً قدره 40 مليون وظيفة بدوام كامل (تجاوزت في الولايات المتحدة فقط ساعات العمل مستوى ما قبل الأزمة منذ الربع الثاني من عام 2022).

كما تسببت أزمة كوفيد-19 في أول زيادة في معدل الفقر العالمي منذ عام 1990:

ففي عام 2020 وحده، ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع (أي أقل من 2.15 دولار أمريكي في اليوم) بأكثر من 70 مليوناً[11]، وهي أكبر زيادة منذ عام 1990 على الأقل.

علاوةً على ذلك، قدّر البنك الدولي (عام 2022) أن اختلاف القيم في الدخل العالمي ازداد، مع تعافي اقتصادي طفيف في الأسواق الناشئة، وأدى بالتالي إلى رجوع اختلاف القيم بين الدول إلى المستويات التي كان عليها في أوائل عام 2010؛ كما أن المساواة في الدخل داخل الدولة الواحدة أخذ في الارتفاع في الدول الناشئة، لا سيما بالنظر إلى فقدان الوظائف وخسائر الدخل بين مجموعات الدول منخفضة الدخل.

9 انظر عبيده-أمه وآخرون (2020)

10 حوالي 70% من الأطفال في الدول منخفضة الدخل والمتوسطة الدخل يعانون من فقر التعلم: أي وهم في سن العاشرة لا يستطيعون قراءة نص أساسي أو فهمه (من معدل 57% في فترة ما قبل الجائحة).وبالتالي، فإن هذا الجيل من الطلاب يخاطر بخسارة 21 تريليون دولار أمريكي من الأرباح المحتملة على مدى الحياة بالقيمة الحالية. (حالة فقر التعلم العالمي: تحديث 2022، البنك الدولي، يونيو 2022)

11 https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity

أزمة كوفيد-19 وتأثيرها على التجارة

أدت الصدمات التي حدثت في العرض والطلب، والتي سببتها أزمة كوفيد-19، إلى تداعيات دولية تمثلت في ضعف الطلب وعمليات إغلاق صارمة[12]، وفرض قيود على حدود الدول، وإغلاق الموانئ والمطارات، واضطرابات لوجستية أخرى، فأدى كل هذا إلى انهيار حاد في التجارة خلال الأشهر الأولى من جائحة كوفيد-19. ثم بدأت تجارة السلع تتعافى وتعود إلى مستويات ما قبل الأزمة تقريباً بعد عام واحد من انتشار جائحة كوفيد-19 (وفق منظمة التجارة العالمية)، ما يشير إلى صمود لا بأس به في سلاسل القيمة العالمية، لكن لا تزال تجارة الخدمات راكدةً. فقد انخفضت التجارة العالمية،

وفقاً **لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية** (2022)،

بنحو 2.5 تريليون دولار أمريكي

في عام 2020 (أو ما يقرب من 9% على أساس سنوي)،

بينما انتعشت **قيمة التجارة العالمية بقوةٍ لتصل إلى مستوى قياسي** بلغ

28.5 تريليون دولار أمريكي

في عام 2021 (أكثر من 13% مقارنةً بمستويات ما قبل جائحة كوفيد-19).

كما أثرت جائحة كوفيد-19 أيضاً بشكل بالغ على التجارة البحرية الدولية، ما أدى إلى توقف العمليات وإحداث ضغوط على سلاسل التوريد، ونتيجة لذلك، تراجع حجم التجارة البحرية بنسبة 3.8% في عام 2020.

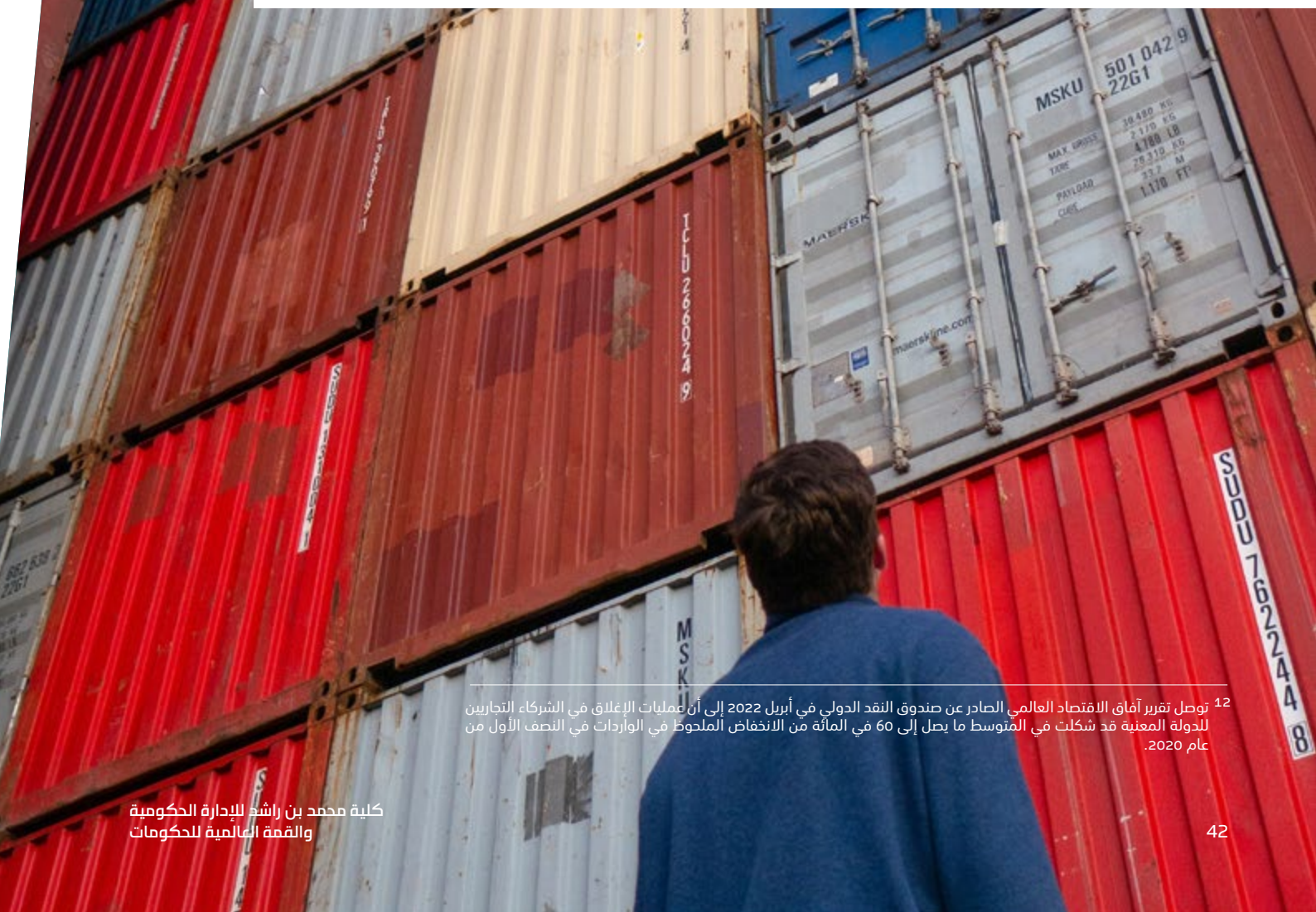

[12] توصل تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2022 إلى أن عمليات الإغلاق في الشركاء التجاريين للدولة المعنية قد شكلت في المتوسط ما يصل إلى 60 في المائة من الانخفاض الملحوظ في الواردات في النصف الأول من عام 2020.

الاتجاهات بحسب المنطقة

تُظهر بيانات 105 دولة في تحليلنا التأثير المتنوع بحسب المناطق:

كانت الاقتصادات في شرق آسيا، بشكل عام، هي أول من شهدت انخفاضاً في التجارة وأول من تعافت

(الرسم البياني 2.3 على اليمين)، وهذا مكّنها من تسجيل أدنى انخفاض في عام 2020.

الرسم البياني 2.3 كانت منطقة شرق آسيا أول من شهدت انخفاضاً في التجارة وأول من تعافت

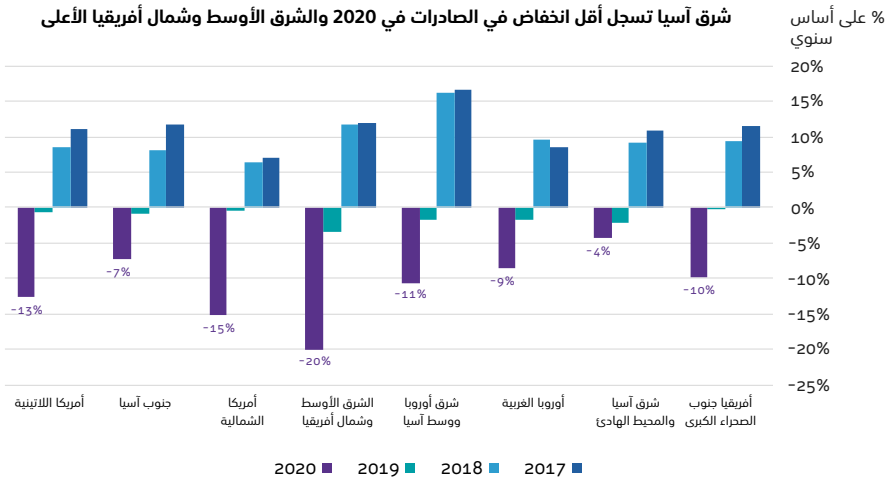

وكحال دول شرق آسيا، شهدت الصين تعافياً أسرع من أكثر الدول (الرسم البياني 2.4 أدناه: بحلول منتصف عام 2020، بلغت صادرات الصين مستويات أعلى مما قبل جائحة كوفيد-19 فعلياً)، وهو ما مكّنها من انتزاع صدارة ريادية في قائمة صادرات التصنيع العالمية. وفي المقابل، شهدت الاقتصادات النامية في بقية آسيا انخفاضاً أكبر في قيمة الصادرات في عام 2020. وأدت الانقطاعات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 أيضاً، كما يتضح من الرسم البياني، إلى هبوط حاد في صادرات إفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام 2020، وتزايدت حدّته نظراً لانخفاض أسعار السلع. في حين انخفضت مستويات الصادرات في معظم الدول في عام 2020 (بغض النظر أيضاً عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، فمن المثير للتعجب أن صادرات أفقر الدول انتعشت على أقل تقدير في عام 2021: ربما يُعزى هذا إلى انخفاض القدرة التنافسية التصديرية لأفقر الدول خلال جائحة كوفيد-19.[13]

الرسم البياني 2.4 أداء صادرات الصين عام 2020-2021 بالنسبة للصادرات العالمية

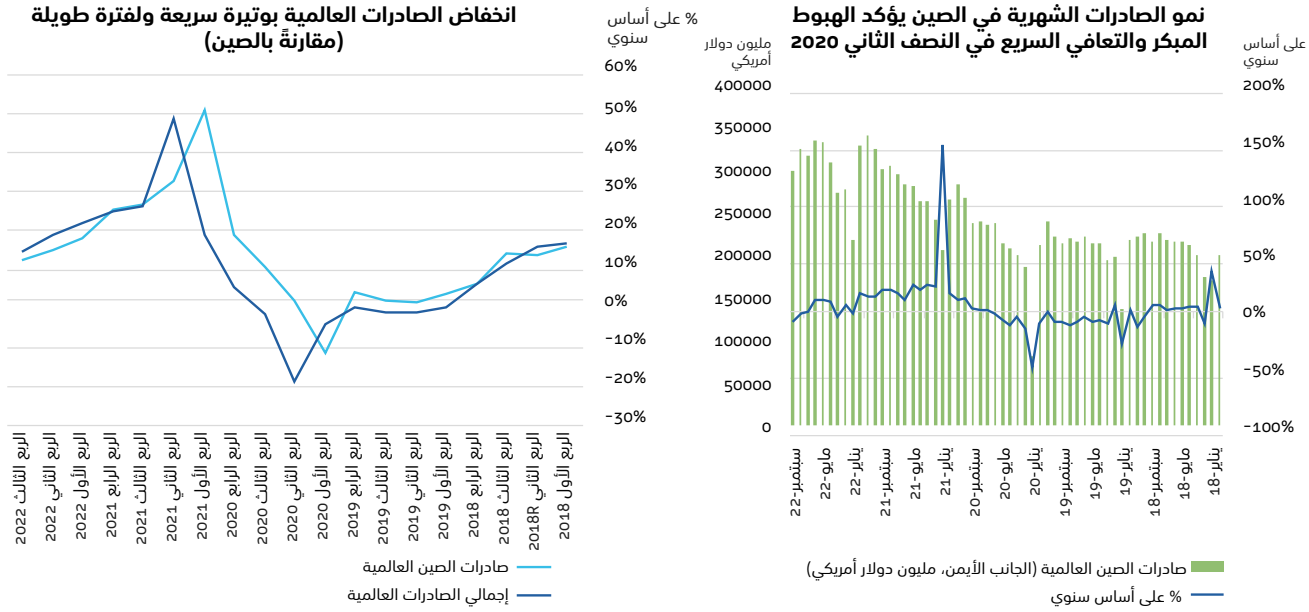

المصدر: قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية

[13] هذا يستدعي مزيداً من الدراسة؛ بدأت "نيكيتا" و"بيترز" و"رازو" (2021) من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إجراء تحليل مفصل على المستوى العالمي.

انخفضت **تجارة الزراعة** خلال فترة الإغلاق الأولي في عام 2020 نظراً لتعطل سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية؛ ومع ذلك، أحرز التعافي تقدماً بعدها حيث استمر الطلب على المنتجات الغذائية في الارتفاع.

شهد **قطاع التصنيع** مكاسب وخسائر حسب كل قطاع من القطاعات الفرعية: فقد عادت القطاعات التي دعمت العمل من المنزل (مثل أجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات) بفضل زيادة الطلب، مثلما هو الحال في تجارة السلع الطبية (مثل مجموعات معدات الوقاية الشخصية)؛

كما اضمحلت **تجارة السلع الاستهلاكية** (السلع الفاخرة والأحذية وخلافه)،

ولم يتعاف **قطاع السيارات** بالكامل بعدُ من الانقطاعات بسبب عمليات الإغلاق الجزئي وتوفر أشباه الموصلات والرقائق فضلاً عن عوامل أخرى. وشهدت الدول المصدِّرة بشكل عام انخفاضاً أكثر حدّة في التدفقات التجارية، وهي الدول التي كانت المهن القابلة للمزاولة عن بُعد فيها أقل معدلاً (إسبيتيا وآخرون، 2021).

وصلت **تجارة السلع المصنعة** إلى مستوى قياسي في عام 2021 رغم الاضطرابات الجديدة في سلاسل التوريد في الوقت الذي أفضى فيه إنفاق المستهلكين المتنامي إلى زيادة الطلب عليها.

كانت معدلات الانخفاض في تجارة الخدمات أكثر وضوحاً في جميع أنحاء العالم عند فرض عمليات الإغلاق.

وتأثرت خدمات السياحة بشكل ملحوظ في الربع الثاني من عام 2020، وذلك عندما انخفضت بنسبة 81% على أساس سنوي (مقابل الخدمات الأخرى التي انخفضت بنسبة 8% فقط خلال الفترة).

انخفضت كذلك خدمات النقل في الربع الثاني من عام 2020 (بنسبة 30%) بفضل القيود المفروضة على سفر الركاب، في حين تأثر قطاع الخدمات التجارية بشكل غير متساوٍ (فقد ظلّت الخدمات المالية والتأمينية والحاسوبية كما هي دونما أي تغيير تقريباً، بينما سجّلت خدمات البناء التشييد والترفيه انخفاضاً بمعدل عشري).

توصل **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن تدفقات الخدمات** (بخلاف خدمات السفر والنقل) شهدت تأثيراً محدوداً خلال عشرينيات القرن الحالي،

حيث انخفضت بأقل من **1%>** في عام 2020

وارتفعت بنحو **15%** في عام 2021.

وبحلول الربع الأخير من عام 2021، عادت تجارة الخدمات الإجمالية إلى مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19.

يرى أبيض وآخرون (2020) أن الاقتصادات الأكثر انفتاحاً تشهد تداعيات أكبر بسبب الطلب الخارجي الضعيف[14]. ورغم إطلاق نداءات لفرض قيود على الصادرات وزيادة الاكتفاء الذاتي وسياسات إعادة توطين الإنتاج[15]، فإن صمود تجارة السلع العالمية بعد الإغلاق الأولي كان جلياً تماماً. وتعافت تجارة البضائع بسرعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بعد الصدمة الأولى لأزمة كوفيد-19 (منظمة التجارة العالمية). عوامل عديدة دعمت الصمود التجاري هذا:

1. **رغم أن مخاوف سلاسل التوريد دفعت الدول إلى فرض قيود على الصادرات للحفاظ على عمليات الإمداد،** لكن عاودت الدول الانفتاح في نهاية المطاف، حيث ذكرت منظمة التجارة العالمية أن غالبية التدابير التجارية المتعلقة بكوفيد-19 المسجلة منذ تفشي جائحة كوفيد-19 كانت تهدف إلى تسهيل التجارة؛

2. **جرى تعديل القطاعات ومواءمتها لتلبية احتياجات جائحة كوفيد-19** (سواء أكان ذلك من حيث شركات تصنيع المنسوجات والملابس) التي تورّد مجموعات معدات الوقاية الشخصية أو أقنعة الوجه والقفازات، أو شركات الطيران التي تُحوّل رحلات الركاب إلى طائرات توصيل البضائع[16] (خاصةً أثناء فترات تأخير الشحن).

وبشكل عام، لم يقتصر الأمر على تنويع الشركات المصنعة في الدول ومواءمتها مع الأنشطة الجديدة فحسب، بل ظلّت أيضاً مرنة من خلال توسيع التجارة وتسهيلها في المراحل اللاحقة في لحظات ذروة جائحة كوفيد-19.

---

14 توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين انحدار التداعيات العالمية وبين انفتاح الدولة، حيث يُعزى حوالي 68% من التباين في حجم التداعيات العالمية إلى التباين في مدى انفتاح كل دولة.

15 أظهر تقرير مراقبة التجارة الصادر عن منظمة التجارة العالمية (في ديسمبر 2022) أنه من منتصف أكتوبر 2021 إلى منتصف أكتوبر 2022، أدخل أعضاء منظمة التجارة العالمية مزيداً من الإجراءات لتسهيل التجارة (بعدد 376 تدبيراً) بعد ما أصابها من تدابير مقيدة (بعدد 214) على تجارة السلع (غير المرتبطة بالجائحة)، مع متوسط عدد تدابير تيسير التجارة شهرياً عند أعلى مستوياته منذ عام 2012.
https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/01/16/Confronting-fragmentation-where-it-matters-most-trade-debt-and-climate-action .

16 وفقاً لتقرير التوقعات العالمية للنقل الجوي الصادر عن اتحاد النقل الجوي الدولي (ديسمبر 2022)، كان سعر الشحن الجوي أكثر تنافسية نسبياً من سعر الشحن البحري لعدة أشهر منذ عام 2021.

بناءً على الرسم البياني 2.5 على اليسار، يمكن ملاحظة أن تنويع التجارة يُقلّل تقلبات الاقتصاد الكلي. يمثل المحور السيني درجات تنويع التجارة في عام 2010، بينما يتتبع المحور الصادي تقلب الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2011 إلى 2021.

الرسم البياني 2.5 تنويع التجارة يُقلّل تقلبات الاقتصاد الكلي

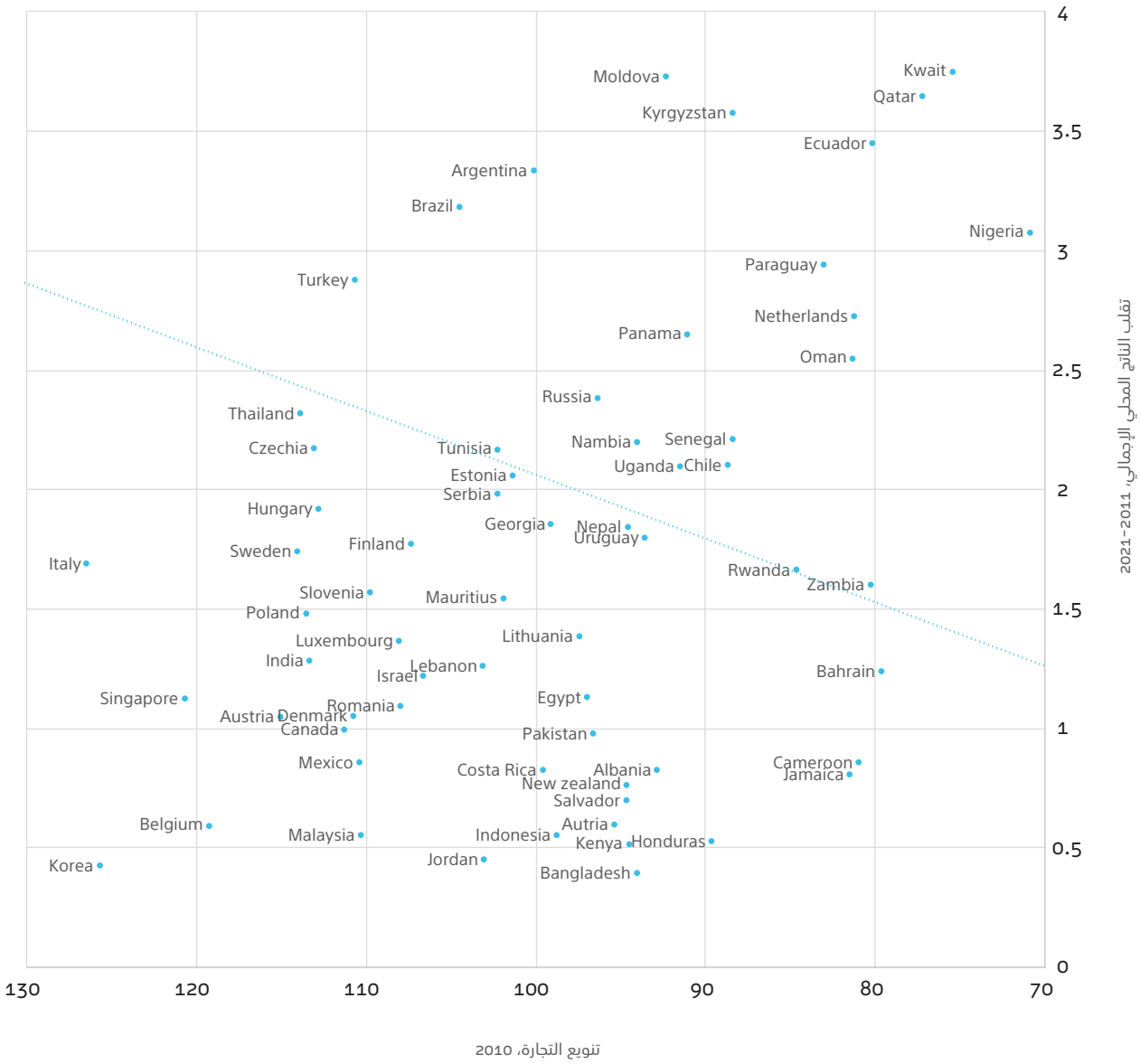

ملحوظة: يشير تنويع التجارة إلى المؤشر الفرعي المحتسب لعام 2010. تقلب الناتج المحلي الإجمالي هو الانحراف المعياري في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية في الفترة 2011-2021

وعلى أية حال، فقد أثبتت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى تنويع التجارة (لكل من المنتجات والشركاء) وتعزيز سلاسل التوريد. إن تنويع الشركاء التجاريين (وكذلك موردي المدخلات الوسيطة) يعني أن الاضطرابات المتعلقة بشريك واحد (مثل الحرب في أوكرانيا أو الفيضانات في باكستان) يمكن أن يجابهها شريك تجاري آخر غير متضرر بما يجري. وفي هذا الصدد، يصبح تحسين صمود سلاسل التوريد أمراً بالغ الأهمية أيضاً - كما رأينا في أثناء جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا مؤخراً. إضافةً إلى ذلك، فإن تركيز الصادرات على عدد قليل جداً من المنتجات يجعل الدولة أكثر عرضةً للصدمات؛

لذا، فإن تنويع المنتجات لتصبح منتجات أكثر تطوراً يساعد على تقليل هذه الهشاشة.

يمكن للحكومات أيضاً التخفيف من انتقال الصدمات من خلال الاستثمار في التجارة والبنية التحتية الرقمية، وخفض تكاليف التجارة وتقليل الحواجز غير التجارية، وسد فجوات المعلومات في سلاسل التوريد[17]، وتقليل مستويات عدم اليقين السياسي. يرتبط هذا أيضاً بالقسم التالي: تحتاج أي دولة أيضاً إلى قاعدة ضريبية أوسع لتوفير الحيز المالي اللازم لبدء المساعدات الطارئة.

[17] يمكن أن تساعد الرقمنة المتقدمة لتقديمات وثائق الشركات، مثل الإقرارات الضريبية، في إتاحة معلومات أكثر حول المعاملات بين الشركات وشبكات سلاسل التوريد.

أزمة كوفيد-19 وتأثيرها على تحصيل الإيرادات

بعد انتشار جائحة كوفيد-19، استجابت الدول من خلال تطبيق تدابير مالية للتخفيف من الآثار السلبية للجائحة؛ عن طريق تقديم الدعم المالي للشركات والأسر، وتحسين قدرة قطاع الصحة في احتواء الجائحة.

قُدّرت التدابير المالية اعتباراً من أكتوبر 2021 بنحو 16.79 تريليون دولار أمريكي عالمياً (الرسم البياني 2.6 على اليمين)،

أو حوالي
16.4%
من الناتج المحلي الإجمالي العالمي

(وفي المقابل، كان الدعم المالي المقدم في عام 2009 خلال الأزمة المالية العالمية يعادل

حوالي
2%
من الناتج المحلي الإجمالي العالمي).

اشتملت 16% تقريباً من هذه التدابير على إنفاقات إضافية أو إيرادات ضائعة كان يمكن تحقيقها، شاملةً التخفيضات الضريبية المؤقتة، وتمثل الباقي في دعم السيولة، شاملاً القروض والضمانات وضخ الأسهم من القطاع العام.

الرسم البياني 2.6 التدابير المالية للاستجابة إلى جائحة كوفيد-19 منذ يناير 2020 (مليار دولار أمريكي)

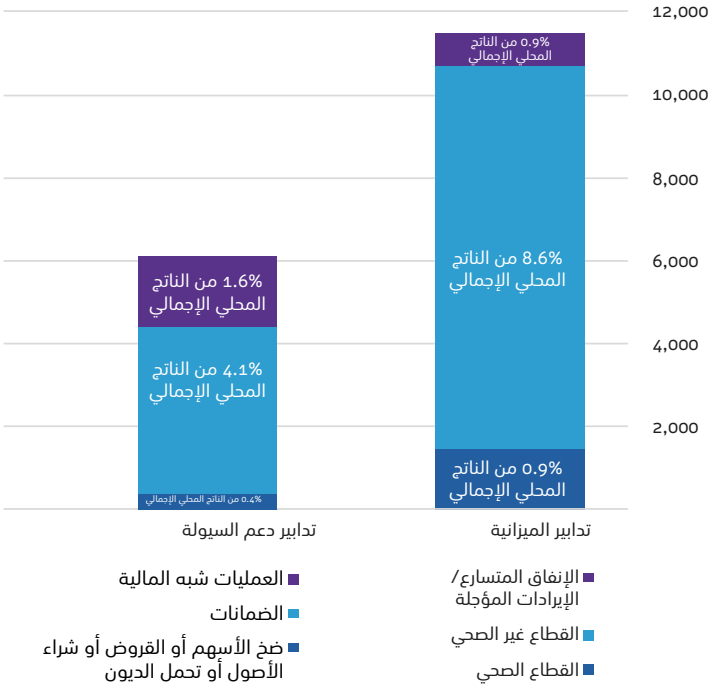

المصدر: قاعدة بيانات استجابات السياسة المالية لأزمة كوفيد-19، صندوق النقد الدولي

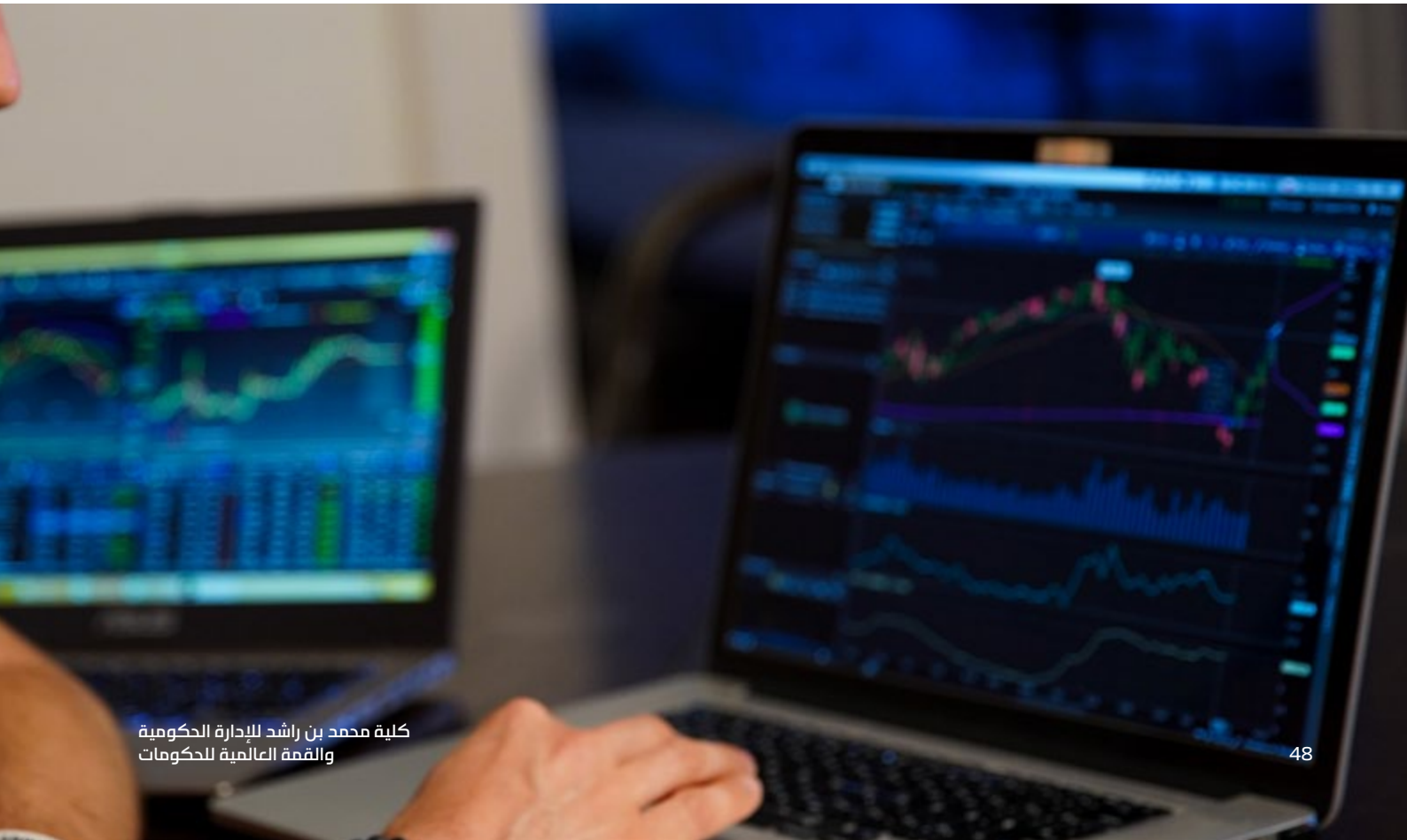

إذن ليس من المستغرب أن المبلغ الذي أنفقته الدول المتقدمة فاق الدول الناشئة وذات الدخل المنخفض والتي تباينت في حجمها، فقد بلغ التحفيز المالي المدرج في الميزانية 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي (وهو متوسط بسيط)، وذلك مع أكبر التوسعات في آسيا وأمريكا اللاتينية الناشئتين (الرسم البياني 2.7 أدناه). وكانت ضمانات الائتمان، بما فيها الدعم المالي لبرامج البنك المركزي، هي الأعلى في شرق ووسط أوروبا، وكذلك كانت في بيرو وتركيا.

بدت أوجه اختلاف القيم بمعدلات أكبر من حيث نصيب الفرد، ففي عام 2020، على سبيل المثال،

أنفقت الدول الأفريقية
28 دولاراً أمريكياً
فقط للفرد على تدابير التحفيز المالي،
مقارنةً بمبلغ

629 دولاراً أمريكياً في أوروبا

4253 دولاراً أمريكياً في أمريكا الشمالية

(حسب اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2022).

الرسم البياني 2.7 الاستجابة المالية لكوفيد-19 في اقتصادات الأسواق الناشئة كبيرة، ولكنها أقل من الدول المتقدمة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

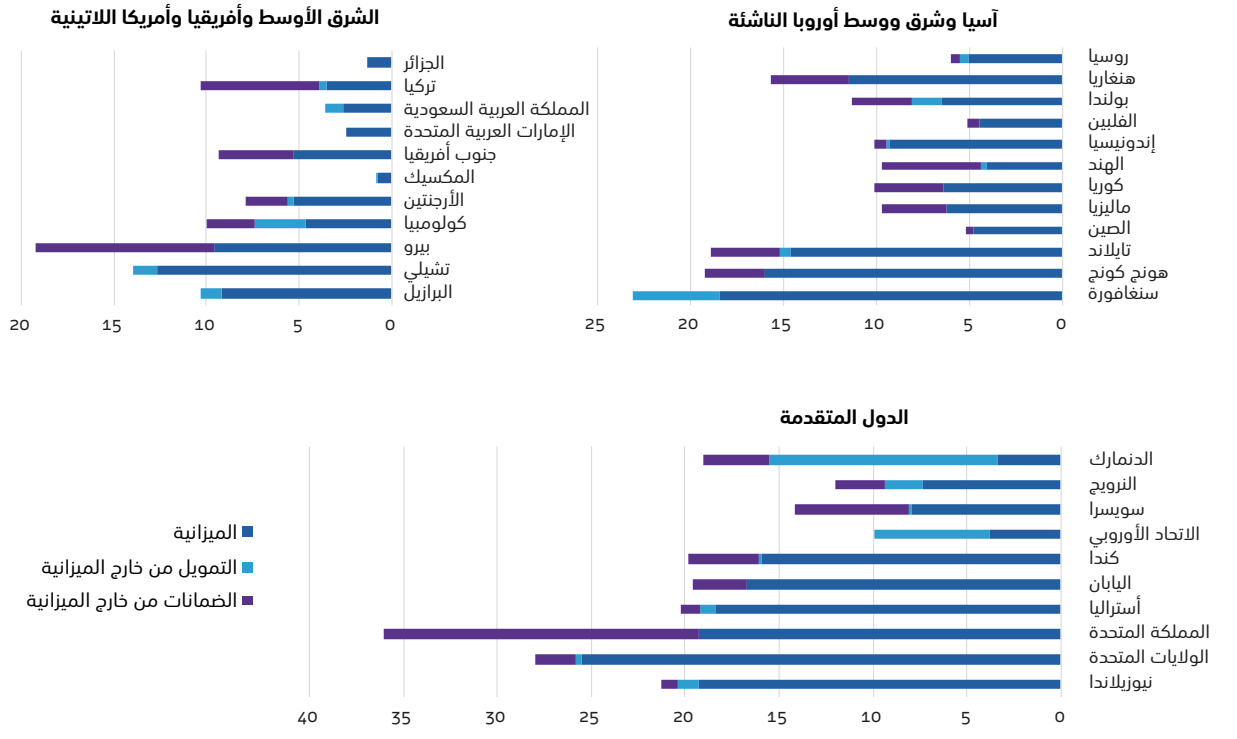

المصدر: قاعدة بيانات استجابات السياسة المالية لأزمة كوفيد-19، صندوق النقد الدولي

أدت أزمة كوفيد-19، على الجانب الآخر، إلى توقف الشركات في أثناء عمليات الإغلاق، ما أدى إلى انخفاض كبير في متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول: حيث يُقدّر البنك الدولي[18] أن الإيرادات الضريبية في عام 2020 انخفضت بنسبة

12%
من حيث القيمة الحقيقية على مستوى العالم، وبنسبة

15%
في الدول منخفضة الدخل والدول ذات الدخل المتوسط الأدنى.

وستكون لهذا الأمر تبعات دائمة، ما لم تُنشر سياسات فعّالة للتصدي لهذا التأثير. وبعد الأزمة المالية العالمية 2008-2009، استغرق الأمر ثماني سنوات في المتوسط حتى تعود الإيرادات إلى مستواها قبل الأزمة. رغم أن الإيرادات الضريبية بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال منخفضة في 2020-2021 مقارنةً بفترة ما قبل أزمة كوفيد-19 في 2016-2019 (الرسم البياني 2.8)، إلا أن هناك علامات على حدوث تعافي بعد الهبوط الذي حدث في عام 2020. فقد تم إجراء عديد من تدابير الإعفاء الضريبي في بداية جائحة كوفيد-19؛ مثل تأجيلات الضرائب، وتمديدات التقديم، والتخفيضات/الإعفاءات المؤقتة للمعدلات، لكن بعض الدول أدخلت زيادات ضريبية في نهاية عام 2020 وفي عام 2021. وشمل ذلك الزيادات في المستويات العليا من ضريبة الدخل الشخصي، والضرائب الانتقائية ذات الصلة بالصحة (كالتبغ والمشروبات الغازية) والضرائب البيئية وغيرها.

الرسم البياني 2.8 علامات الانتعاش بعد انخفاض إيرادات الضرائب الحادث عام 2020 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

انخفاض عائدات الضريبة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2020-2021 في مجموعة الدول الإقليمية (مقارنةً بسنتي الأزمة 2008-2009)

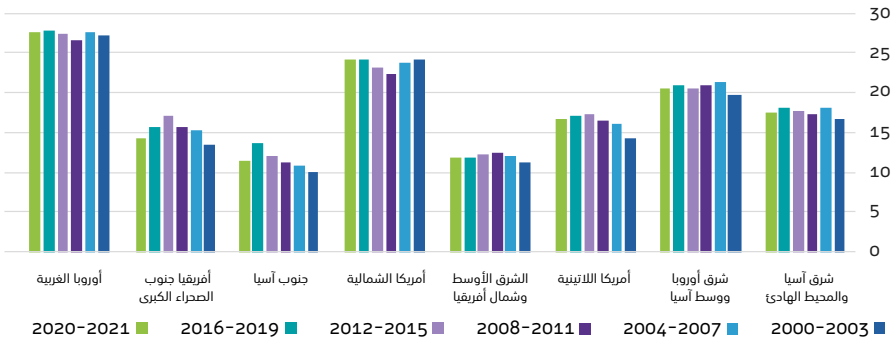

[18] حسب الوارد في المدونة بواسطة كل من "فان" و"إستيفاو" (2022) http://blogs.worldbank.org/voices/raising-fiscal-revenue-times-crisis

زادت الإيرادات الضريبية بنسبة 12.8% من حيث القيمة الاسمية في المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين العامين 2020 و2021 مع تعافي الاقتصادات بعد جائحة كوفيد-19، متجاوزةً بذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بعد جائحة كوفيد-19 (بنسبة 10.5%):

حيث أدت ضريبة دخل الشركات وضريبة القيمة المضافة إلى تعافي الإيرادات الضريبية[19].

ويتضح هذا أيضاً في مجموعة بيانات هذه الدراسة، حيث ارتفعت ضريبة القيمة المضافة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في مجموعة الدول مرتفعة الدخل وفي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد يعود سبب هذا الأمر الأخير إلى رجوع النشاط الاستهلاكي مرة أخرى إلى القطاع الحكومي في مقابل القطاع غير الحكومي سابقاً؛ إذ أدى انعدام تنقل الأشخاص إلى تقييد النشاط غير الرسمي. وفي النصف الثاني من عام 2020 وأوائل عام 2021، أدخلت بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين زيادات ضريبية على ذوي الدخل المرتفع، وهو ما انعكس في ارتفاع ضريبة الدخل كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الضرائب الانتقائية تمت استعادتها في التجمع الإقليمي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2021: حيث من المحتمل أن ترجع إلى زيادة الضرائب الانتقائية المحلية مقابل رسوم الواردات (مثل السلع الفاخرة والنفط)، على النحو المذكور في دارسة أسلم (2022).

[19] إحصاءات الإيرادات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2022.

من المفهوم أن الدول ذات الحيز المالي المحدود قبل الأزمة سوف تتضرر أكثر من غيرها من الدول التي تتمتع بقدر أكبر من المرونة على الصعيدين المالي والنقدي.

وقد وجد صندوق النقد الدولي أن الزيادة في العجز (كجزء من الناتج المحلي الإجمالي)، لكل انخفاض بنقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كانت أكبر خلال الأزمة المالية العالمية 2007–2008 وجائحة كوفيد-19 مما كانت عليه خلال فترات الركود المعتادة (الرسم البياني 2.9).

الرسم البياني 2.9 الدول ذات الحيز المالي المحدود قبل الأزمة سوف تتضرر أكثر من غيرها

معاكسة الدورات الاقتصادية للسياسات المالية في الأزمات الكبيرة (المُعامِلات المقدّرة)

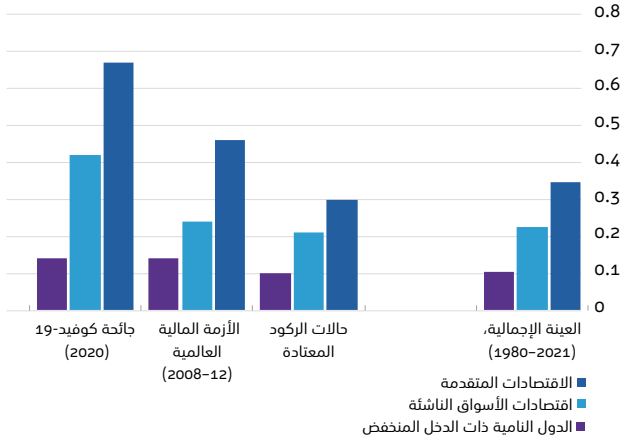

المصدر: المرفق عبر الإنترنت، المراقبة المالية لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022
ملحوظة: تُظهر الأرقام متوسط المُعامِلات المتغيرة زمنياً وفق مجموعات الدولة حسب الدخل، ومقدّر على أساس الانحدار المقطعي على مدى الحساسية تجاه نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1980 إلى 2021. تُعرف حالات الركود المعتادة بأنها الفترات التي تنخفض فيها معدلات نمو الدولة الواحدة إلى ما دون مستوياتها المتوسطة على مدار فترة الـ 3 سنوات السابقة.

علاوة على ذلك، وفي ظل ارتفاع معدل الإنفاق وانخفاض الإيرادات الضريبية خلال جائحة كوفيد-19 (مع الركود الاقتصادي)، أصبح لدى العديد من الدول الآن معدلات ديون أعلى بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة.

وانخفض إجمالي الدين العالمي (أسهم الدين الخاص غير المالي والعام)

بنسبة 10 نقاط مئوية

ليصل إلى 247% من الناتج المحلي الإجمالي في عام **2021** (235 تريليون دولار أمريكي، تقرير مراقبة الديون العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2022).

ويأتي هذا في أعقاب أكبر زيادة في الديون العالمية خلال عام واحد وهو عام **2020**، عندما ارتفعت

بنسبة 29 نقطة مئوية

من الناتج المحلي الإجمالي (وهي أكبر قفزة في الديون لعام واحد منذ الحرب العالمية الثانية).

وشكّل انخفاض الديون في عام 2021 ثلث الزيادة في عام 2020،

ومعلوم أن الديون الكبيرة واحتياجات التمويل الحكومية تُعد من المصادر الرئيسية لقابلية التأثر، لا سيما في ظل ارتفاع تكاليف الاقتراض المنتشرة في كل أنحاء العالم.

ما الخطوة التالية؟

يرى ديانكوف وآخرون (2020) أن الأزمات المالية تفضي إلى إصلاحات ذات دلالة إحصائية (تخفف العبء على الشركات) لحماية المستثمرين وتسوية حالات الإفلاس وتسجيل الملكيات والتجارة العابرة للحدود؛ كما تُظهر الأدلة أن هذا السلوك ينطبق خصوصاً على الدول التي لها دول مجاورة تُطبّق إصلاحات هي الأخرى. **إذن من المستحسن أن تُصمَّم السياسة الضريبية على النحو الذي يحقق توازناً في العدالة وشموليةً ونمواً واستدامةً،** ويعني هذا زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي، فضلاً عن المزيد من الدعم لإعادة تدريب العمال وتوزيعهم مجدداً على وظائف جديدة وأفضل.

يرى أماجلوبيلي وآخرون (2022) أن تغييرات توسيع القاعدة بشأن ضريبة الدخل الشخصي، وضريبة دخل الشركات، والضرائب المحلية، وضريبة الممتلكات، لها في المتوسط تأثير أكثر أهمية وأطول أمداً على تحصيل الضرائب من تغييرات المعدلات. وفي الوقت نفسه، يكون لارتفاع سعر الفائدة تأثيرات أكثر أهمية نسبياً على الضرائب في حالة تدابير ضريبة القيمة المضافة ومساهمات الضمان الاجتماعي، وهذا يستدعي فرصة التحول إلى اقتصاد أكثر اخضراراً (الحد من المخاطر البيئية وتحقيق التنمية المستدامة) والتفكير في ضرائب جديدة مبتكرة (كضريبة الخدمات الرقمية، وضرائب الممتلكات، وضرائب الثروة، ونحوه) وكذلك توسيع القاعدة الضريبية من خلال فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي؛ كما يمكن إضفاء الطابع الرسمي على التجارة غير الرسمية، لإدخال عناصر مؤثرة لم تُدرج في الوعاء الضريبي حتى الآن. وأخيراً، أعاد فيروس كوفيد-19 التأكيد مجدداً على ضرورة تعبئة الموارد المحلية بشكل أفضل؛ من خلال إدارة ضريبية أقوى وإنفاذ أفضل لقوانين الضرائب.

كان لجائحة كوفيد-19 بالغ الأثر في العالم كله: فقد انخفضت درجة مؤشر التنويع الاقتصادي عموماً، وظهرت آثار الجائحة أكثر على المؤشرات الفرعية لتنويع الإنتاج وتنويع الإيرادات. ومع ظهور تعافي التجارة في وقت أبكر عن المتوقع، أحرزت العديد من الدول تقدماً في المؤشر الفرعي لتنويع التجارة خلال 2020-2021: حققت الصين نجاحاً ملحوظاً في عام 2021، بعد أن استطاعت التعافي بشكل أسرع من غيرها، وتزعمت لوحة المتصدرين في هذا المؤشر الفرعي. وربما لا يكون هذا هو الحال في إصدار لاحق من مؤشر التنويع الاقتصادي، لأن الصين كانت واحدة من آخر الدول التي أعادت فتح أبوابها (في ديسمبر 2022) بعد الأزمة وتستمر في مواجهة زيادة حالات أزمة كوفيد-19 حالياً (هذا إلى جانب إغلاق المصانع وقيود التوريد) في الوقت الذي استعادت فيه مناطق ودول أخرى تعافيها.

ورغم أن العديد من الدول المعتمدة على السلع استفادت من الزيادة الأخيرة في أسعار السلع،

عززت جائحة كوفيد-19 الجهود المبذولة للتنويع من خلال قطاعات جديدة

(لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي): وتراوحت بدءاً من الارتقاء في سلسلة الإنتاج التصنيعي (إلى مزيد من منتجات التكنولوجيا الفائقة) أو التحول إلى قطاعات جديدة (التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والأصول الافتراضية) أو فتح أسواق أمام المستثمرين الجدد والاستثمارات الجديدة (سلسلة الاكتتابات العامة الأولية مؤخراً في دول مجلس التعاون الخليجي - عبر القطاعين النفطي وغير النفطي)؛ ولا تزال الجهود قيد التنفيذ لتقديم ضرائب جديدة بغرض تنويع القاعدة الضريبية الحالية.

الفصل 3

التنويع الاقتصادي لدى الدول المنتجة للسلع

لا يزال التنويع الاقتصادي محوراً سياسياً متكرراً لدى الدول التي تنتج السلع من أجل استقرار الاقتصاد الكلي وتقليل تذبذبات الدخل والاستثمار والاستهلاك.

فإذا كان إنتاج دولة ما مذبذباً لصالح موارد معينة (كالنفط والغاز المعادن والفلزات والسلع الزراعية، ونحوه)، فسوف يتجه النمو غالباً إلى التقلب في أسعار هذه السلع. وعلى العكس من ذلك، كلما كانت الدولة أكثر تنويعاً، قلّ تعرضها لتذبذب أسعار السلع أو الموارد الطبيعية. والدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة أو مجموعة منها، أو لديها عدد محدود من الشركاء التجاريين، تكون أكثر عرضةً نسبياً للصدمات الخارجية.

يوضح الجدول 3.1 أدناه خريطة حرارية لدرجات مؤشر التنويع الاقتصادي في الدول المعتمدة على السلع المتتبعة في التقرير، وكذلك المكسيك ، وهي دولة عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك بلس" ودولة "ذات تنويع اقتصادي" لها تصنيف عالٍ. وتظهر الدول المصدِّرة للسلع في جميع المناطق: حيث تُهيمن دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (على ثلث الإجمالي تقريباً)، تتبعها دول منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، بينما تحصل دول أوروبا الغربية على أقل تمثيل (النرويج وأيسلندا فقط). ومن بين السلع المَعنية، يظل الوقود هو مجموعة السلع الأكثر تصديراً حيث يمثل أكثر من 50% من إجمالي صادرات السلع (وحوالي 13% من صادرات البضائع قبل أزمة كوفيد-19) . ينطبق هذا أيضاً على تغطية الدول في عينتنا: تُعوّل أكثر من 50% من الدول المعتمدة على السلع على الوقود. ومن بين هذه الدول، تُعد النرويج الدولة الأفضل تصنيفاً، بينما تتميز الإمارات العربية المتحدة والبحرين على سائر دول الشرق الأوسط.

تُعد العديد من الدول المعتمدة على السلع من بين الأغنى في العالم.

سواء أكانت النرويج أم دول مجلس التعاون الخليجي، بفضل المستويات العالية للدخل القومي للفرد هناك. ويندرج أكثر من ثلث الدول المصنفة كدول معتمدة على السلع في مؤشر التنويع الاقتصادي ضمن تصنيف الاقتصادات ذات الدخل المرتفع من قِبل البنك الدولي. ومن المثير للاهتمام أن معظم هذه الدول مرتفعة الدخل تعتمد على صادرات الوقود بشكل أساسي.

[20] تم تحديد الدول المعتمدة على السلع باستخدام مقياسين شائعين على النحو التالي: المقياس الأول: تعتبر الدولة معتمدة على الموارد إذا كان أكثر من 60% من إجمالي صادراتها السلعية يتكون ـ من ناحية القيمة ـ من موارد طبيعية (وفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ مع ملاحظة أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشيران إلى حد أدنى يبلغ 25%) وتكون نسبة ريع مواردها الطبيعية إلى ناتجها المحلي الإجمالي أكثر من 10%. والمقياس الثاني: عادة ما تكون الإيرادات الضريبية لهذه الدول، وهي نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أقل من 20%. وتوجد قائمة الدول المعتمدة على السلع، حسب مجموعة المنتجات الرئيسية، في الملحق.

[21] استفادت المكسيك، التي اتبعت سياسات إحلال الواردات في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من عدة عوامل شملت الاستثمار في مجموعات التصنيع عالية الإنتاج (تحديداً في قطاع السيارات، كما ساهم انضمامها إلى اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور رئيسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا القطاع) والاستثمار في رأس المال البشري للقوى العاملة عالية المهارة هذا فضلاً عن قربها من الولايات المتحدة وغير ذلك.

[22] لا تدخل بعض الدول المصدرة للسلع، منها الجزائر وبروناي وتشاد وغينيا الاستوائية والعراق والجابون وليبيا وفنزويلا واليمن وغيرها، ضمن القائمة العامة بسبب عدم توفر بيانات كافية عن مكون فرعي واحد أو أكثر.

الجدول 3.1. **الدول المعتمدة على السلع (+المكسيك)، وخريطة التمثيل الحراري بشأن درجات مؤشر التنويع الاقتصادي**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2021
المكسيك	27	30	33	29	25	25	25
أستراليا	30	33	41	40	44	49	44
نيوزيلاندا	39	35	40	44	50	51	49
النرويج	50	49	50	50	41	50	51
أيسلندا	51	46	48	54	51	52	52
الاتحاد الروسي	60	63	59	57	58	57	54
الأرجنتين	41	53	54	45	52	54	55
أوروجواي	46	59	57	61	60	60	61
كولومبيا	61	65	68	76	68	69	67
ناميبيا	62	66	72	72	73	71	68
تشيلي	54	60	69	70	72	68	70
الإمارات العربية المتحدة	77	76	78	75	55	59	71
جامايكا	67	72	71	69	78	81	73
بيرو	68	74	76	77	79	77	75
كينيا	79	78	75	73	75	76	77
البحرين	80	80	83	84	69	74	78
باراجواي	91	92	81	78	83	75	80
إيران	95	93	96	85	81	83	82
الإكوادور	85	88	93	93	86	88	84
بوليفيا	70	81	94	94	90	89	85
كازاخستان	98	91	91	87	85	87	86
المملكة العربية السعودية	100	97	100	98	80	78	88
كوت ديفوار	84	79	88	90	92	93	90
قطر	96	98	98	95	77	80	91
الكاميرون	93	90	85	91	89	95	92
أوغندا	90	82	86	82	95	97	93
رواندا	88	100	89	92	98	98	95
سلطنة عُمان	102	102	102	99	97	91	97
زامبيا	78	83	90	89	94	94	98
نيجيريا	97	96	95	97	100	96	99
الكويت	99	99	99	102	99	100	100
منغوليا	92	95	101	101	102	102	101
النيجر	94	94	97	100	103	101	102
أذربيجان	103	103	104	104	104	103	103
الكونغو	104	104	103	103	93	105	104
أنجولا	105	105	105	105	105	104	105

الأقلّ تحسناً — الأكثر تحسناً

هل نجحت الدول المعتمدة على السلع الأساسية في تحقيق التنويع الاقتصادي المطلوب؟

يتتبع مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي مدى التقدم الذي تحرزه الدول المنتجة للسلع على مرّ السنين. **وجاء المؤشر عموماً في أدنى درجاته لدى الدول المعتمدة على السلع الأساسية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء** (الرسم البياني 3.1): حيث ظلت هذه الدول راكدة خلال الفترة 2000-21، في المتوسط، مع حدوث تدهور بعض الشيء في السنوات التي تأثرت بأزمة كوفيد-19. وسجّلت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضاً درجة منخفضة نسبياً، **لكنها سجّلت أسرع وتيرة زيادة في مؤشر التنويع الاقتصادي، تبعتها دول منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وكانت المكاسب المسجلة في دول أوروبا الغربية بطيئة وثابتة لم تتغير على مرّ السنين، بينما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تسارعت وتيرة الارتفاع في السنوات القليلة الماضية** (2016-2019) - وليس من المستغرب منذ بذل جهود واعية لزيادة الحصة غير النفطية بالقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (بالإضافة إلى إدخال تدابير تعزيز الإيرادات مثل إدخال ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية).

الرسم البياني 3.1. **مؤشر التنويع الاقتصادي عبر الدول المنتجة للسلع الأساسية، حسب المنطقة**

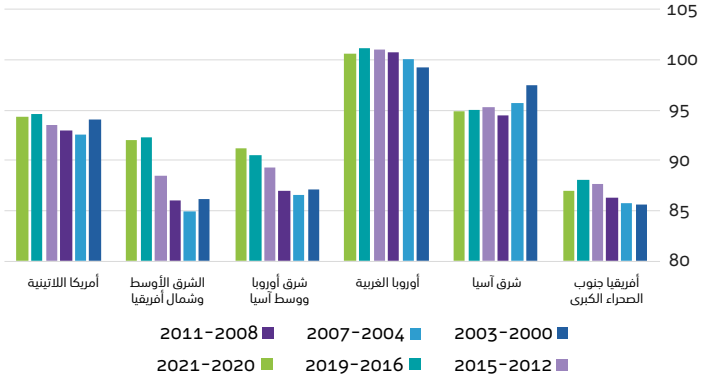

الرسم البياني 3.2. **أداء مؤشر التنويع الاقتصادي العام للدول المعتمدة على السلع (بحسب المؤشر الفرعي)**

الدول المعتمدة على السلع: درجات مؤشر التنويع الاقتصادي والمكونات الفرعية

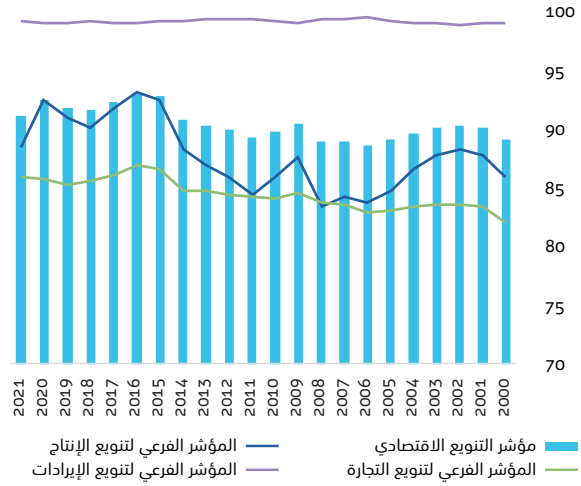

الدول المعتمدة على السلع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: درجات مؤشر التنويع الاقتصادي والمكونات الفرعية

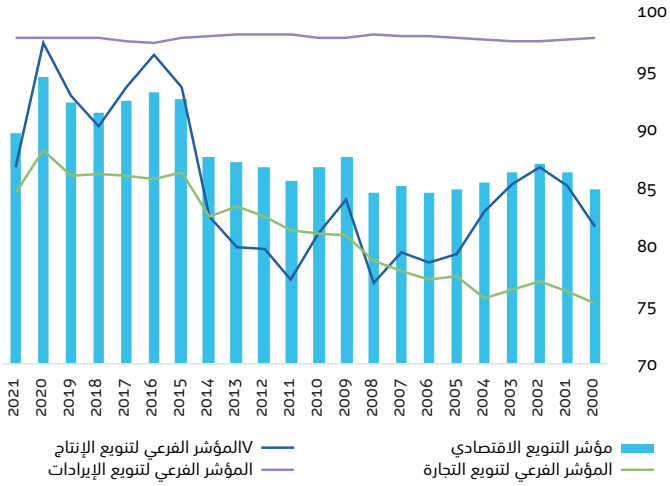

في ضوء قياسات الرسم البياني 3.2، بالنسبة إلى مجموعة الدول المنتجة للسلع، كانت هناك زيادة في درجاتهم الإجمالية (من 89.8 في الفترة 2000-2003 إلى حوالي 92 درجة في الفترتين 2016-2019 و2020-2021). وتم تسجيل مكاسب في المؤشرات الفرعية لكل من تنويع الإنتاج وتنويع التجارة - وهي متقلبة في المجموعة الأولى - لكن أدى تنويع الإيرادات إلى عرقلة مكاسب التنويع الإجمالية. وإذا اقتصر التحليل على الدول المصدِّرة السلع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فسيُظهر متوسط درجة مؤشر التنويع الاقتصادي ارتفاعاً كبيراً (من 86.1 في الفترة 2000-2003 إلى 92.0 في الفترة 2020-2021)، مدعوماً مرة أخرى بالإنتاج (شديد التقلب) وبمكاسب التجارة (الثابتة).

وعند اقتصار التحليل على منتجي النفط في أوبك بلس (الرسم البياني 3.3 أدناه)، يُلاحظ أن الدول منخفضة الدخل ظلت باستمرار في ترتيبها الأدنى (واتسم عدد قليل منها أيضاً بأنه أكثر فساداً وغير مستقر سياسياً). فمثلاً ماليزيا تحتل مرتبة عالية نسبياً في مؤشر التنويع الاقتصادي، حتى في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، نظراً للجهود المبذولة للانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في ريع الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% بحلول عام 1997 بعدما كان حوالي 37% في عام 1980. ومن بين دول مجلس التعاون الخليجي، تراجعت جهود التنويع في البحرين، ما سمح لدول أخرى باللحاق بالركب مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ولا تزال سلطنة عُمان والكويت من بين أقل الدول تصنيفاً، لكن شرعت سلطنة عُمان في إصلاحات لدعم التنويع (تُرجم إلى تحسن في الدرجات على مرّ السنين: 90 قبل أزمة كوفيد-19 من 80 في عام 2000) بينما شهدت الأخيرة بعض العوائق الداخلية في الإصلاحات الاقتصادية (كانعدام توافق الآراء في البرلمان).

الرسم البياني 3.3. **درجات مؤشر التنويع الاقتصادي عبر أعضاء أوبك بلس**

عملت المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان على تحسين درجتيهما بأقصى حد ولا تزال الكويت أقل تنويعاً اقتصادياً

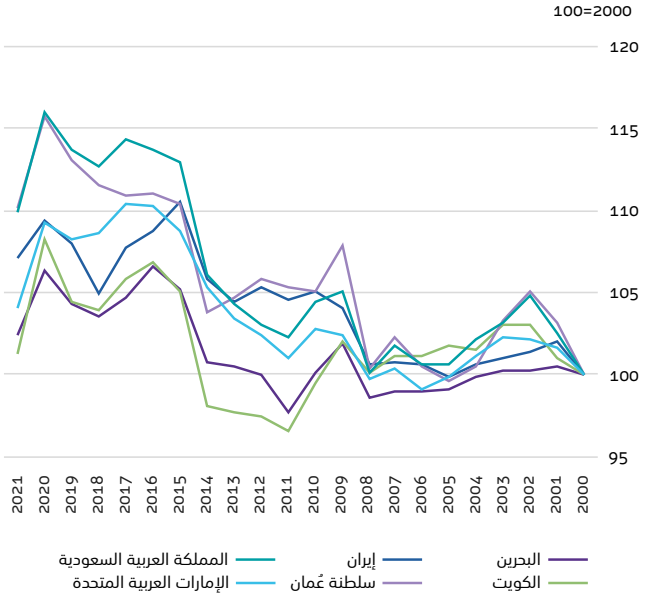

درجات مؤشر التنويع الاقتصادي لأعضاء أوبك بلس في الشرق الأوسط

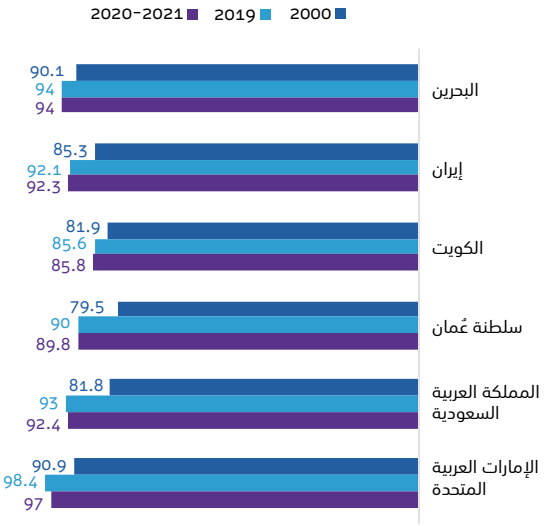

تظل المكسيك وماليزيا الأكثر تنويعاً اقتصادياً مع تفاوت محدود بين 2000-21؛ ويظهر التفاوت الأعلى بين الدول الأقل تنويعاً اقتصادياً، جزء من أدنى الشرائح الربعية في 2020-21

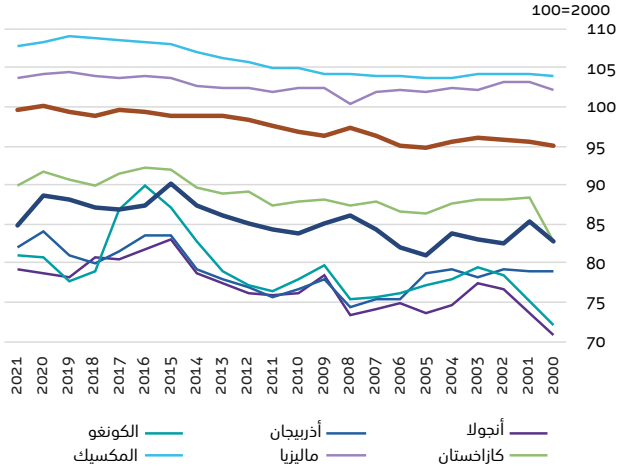

درجات مؤشر التنويع الاقتصادي لأعضاء أوبك بلس خارج الشرق الأوسط،

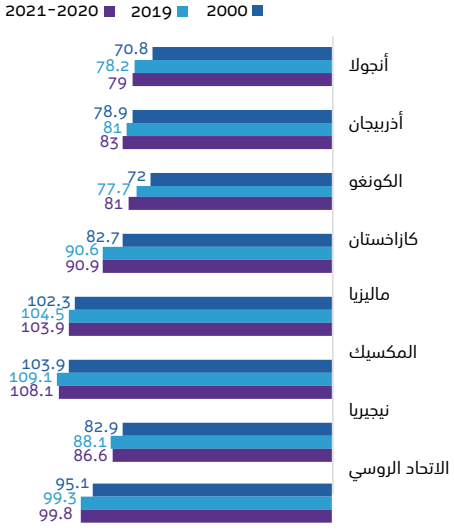

توضح الجداول من 3.2 إلى 3.4 التغييرات في الدرجات حسب المؤشرات الفرعية للدول المنتجة للسلع.

تنويع الإنتاج لدى الدول المنتجة للسلع

كانت أستراليا ونيوزيلندا متقدمتين كثيراً على نظيراتهما، واستمرتا في الهيمنة على الترتيبات في المؤشر الفرعي لتنويع الإنتاج، رغم أنه بالنسبة إلى عام 2000، تقلصت ميزتهما مع تباطؤ وتيرة التنويع.

نجحت أيسلندا والنرويج في تضييق الفجوة: أحد العوامل المشتركة التي دعمت هذه الزيادة هو النسبة العالية للخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي (بارتفاع وصل إلى 60% في النرويج مما دون 50% في عام 2000 وحوالي 10% إلى 66% قبل فيروس كوفيد-19).

حسّنت أيضاً الدول، التي تحتل المرتبة الأدنى، درجاتها على مرّ السنين:

فمثلاً انتقلت أنجولا من درجة 44.7 في عام 2000 إلى ما يقرب من 70 في السنوات الأخيرة بفضل مساهمات أعلى من قطاع الزراعة والخدمات لديها، وسط انخفاض مستويات إنتاج النفط - ومع ذلك، فإن وتيرة لحاقها بالركب ليست كافية، ما تركها في أدنى الشرائح الرُبعية.

الجدول 3.2. **الدول المنتجة للسلع، ودرجات المؤشرات الفرعية للإنتاج في مؤشر التنويع الاقتصادي، والخريطة الحرارية**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2021
أستراليا	109.6	109.1	106.4	107.8	109.6	107	108
نيوزيلاندا	105.7	109.4	107.5	107.4	108.5	108.5	108
أيسلندا	102.8	106.3	106.2	107.3	109.9	109.5	106.8
النرويج	103.6	105.9	104.7	106.7	110.8	106.7	105.7
أوروجواي	103.5	97.1	99.2	99.6	103.8	104.4	101.8
الأرجنتين	107.8	97.7	99.6	102.8	104.3	103.2	101.4
جامايكا	100.1	100.0	101.7	101.8	98.9	98.1	99
كولومبيا	97.4	95.1	93.3	93.2	98.2	98	97.6
البحرين	91.9	93.8	89.6	91.7	105.2	99.7	96.6
روسيا	92.6	93.4	93.5	96.4	100.1	97	95.7
تشيلي	100.1	99.6	92.5	93.8	96.4	98.1	94.6
ناميبيا	92.9	93.7	87.5	91.2	94	95.6	94.4
الإمارات العربية المتحدة	95.4	94.5	84.8	83.3	101.1	98.4	93
باراجواي	87.6	85.2	90.2	93.8	93.7	95.4	92.8
بيرو	94.6	92.5	88.4	89.5	94.2	94.2	91.7
الإكوادور	84.2	88.4	82.8	83.6	91.4	90.9	90.4
إيران	86.3	86.2	83.4	90.2	95.4	89.8	88.6
قطر	81.3	79.2	73.3	81.8	100.3	98.7	87.9
كازاخستان	80.7	82.1	80.6	85.3	93.4	89.9	86.7
الكاميرون	80.7	85.9	84.1	85.9	86.4	86.3	86.7
كينيا	83.7	85	85.2	90	90.1	89.2	86.7
بوليفيا	88.4	85.7	81.3	81	88.6	88.6	86.6
المملكة العربية السعودية	73.1	75.3	66.9	70.8	96	90.7	85
كوت ديفوار	83.5	84.2	82.9	83.5	85.1	83.9	82.7
نيجيريا	78.2	78.3	81.9	84.7	96.0	87.4	82
زامبيا	87.5	81.6	80.3	85	84.6	86	81.1
سلطنة عُمان	65	70	65.6	74	85.6	88.1	79.5
أوغندا	75.5	80.2	76.5	78.6	79.4	80	78
الكويت	78.5	81.7	74.9	66.7	90.2	84.3	76.5
أذربيجان	64.6	63.2	55.5	62.5	78.5	70.8	72.6
منغوليا	72.4	70.6	65.2	74.3	79.5	73	72
أنجولا	44.7	62.4	53.4	63.5	77.8	70.3	71.1
النيجر	83	75.3	69.8	67.6	70.4	70.4	71
الكونغو	46.6	56.7	49.2	51.6	73.9	62.6	57.3

الأقلّ تحسناً ← الأكثر تحسناً

تنويع التجارة لدى الدول المنتجة للسلع

فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي للتجارة، **فإن الدول التي حققت أعلى الدرجات المحسّنة** على مرّ السنين

إما قلّلت الاعتماد على صادرات الوقود
(كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات)

أو قلّلت تركيز الصادرات
(مثل كازاخستان وباراجواي والإمارات العربية المتحدة)

أو شهدت تغييراً هائلاً في تكوين الصادرات
(كحصة المملكة العربية السعودية من صادرات المنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا المتوسطة والتكنولوجيا العالية في مجمل صادرات التصنيع، حيث ارتفعت بما يقرب من 60% قبل أزمة كوفيد-19 مما دون 20% في عام 2000).

الجدول 3.3. **الدول المنتجة للسلع، ودرجات المؤشر الفرعية لتنويع التجارة ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي، وخريطة التمثيل الحراري**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2021
روسيا	92.3	93.3	98.6	99.5	98.1	100.5	103
أستراليا	98	98.2	96.4	97.6	96.5	95.9	96
الأرجنتين	95.8	95.3	98.7	100.3	98.8	97.1	94.8
كينيا	89	89.5	93.1	93.6	93.3	93.2	93.2
نيوزيلاندا	95.9	96.5	94.8	94.1	94	92.8	93.1
النرويج	87.6	89.4	92.4	91.8	96	94.4	92.2
أوروجواي	95.3	91.7	92.6	92.6	92.3	91	91.6
ناميبيا	90.5	92	93.4	92.2	90	89	91.4
الإمارات العربية المتحدة	77.7	82.3	85.9	95	101.8	97.6	91.2
كولومبيا	88.5	92.2	90.9	84.2	90.5	88.7	90
أوغندا	85.3	90	90.7	95.3	91.7	84.3	89.8
تشيلي	89.6	89.2	90	89.6	89.9	88.9	89.5
كوت ديفوار	84.5	90.1	82.9	84.1	88.1	86.9	89.5
أيسلندا	88.8	90.6	92.5	89.6	89.9	90.5	89.1
بيرو	88.3	88	88	88	87.8	87.5	88.4
إيران	72.1	74.5	77	82.1	85.4	89.2	88.3
المملكة العربية السعودية	75	77.8	80.7	84.2	86.1	90.5	87.1
الكونغو	70.8	78	76.2	79.6	96.9	73.2	86.7
سلطنة عُمان	75.9	72.3	76.2	80.8	82.1	84.2	85.8
باراجواي	72	77.9	81	83.4	85.7	88	85.2
كازاخستان	68	81.2	82.3	83	85.4	83.5	84.3
الإكوادور	80.5	77.7	77.5	79.3	83.8	81.8	84
البحرين	81.3	79.2	80.1	81.7	86.6	85.1	83.4
بوليفيا	92.4	82.9	75.9	77.8	82.5	82.1	82.7
زامبيا	85.3	87.1	83	82.1	86.3	82.7	82.4
قطر	74.4	73.4	78.2	79.3	83.5	81.3	82
الكاميرون	77.2	79.6	83	80.6	87.4	80.7	81.6
جامايكا	81.8	79.9	79.1	82.4	81	79.4	80.9
النيجر	75.9	84.5	81.8	79.6	83.5	80.8	79.1
منغوليا	84.7	83	76.2	70.1	75.2	70.3	75.8
نيجيريا	72.5	76.0	78.7	73.4	69.6	80	75.1
الكويت	69	70.0	73.2	74.4	74.6	74.6	74.3
أذربيجان	74.2	75.9	67.4	68.9	72.4	72.8	74
أنجولا	65.9	61.4	64.4	64.4	69.8	65.7	66.3

الأقلّ تحسناً — الأكثر تحسناً

تنويع الإيرادات الحكومية لدى الدول المنتجة للسلع

لا شك أن الوصول إلى مستوى تنويع الإيرادات، الذي تحقق بالفعل في دول الشمال الأوروبي، مهمة غير يسيرة: تُعد أيسلندا والنرويج الأعلى بين الدول المنتجة للسلع فعلياً (إذ احتلتا المرتبتين الثالثة والخامسة عالمياً في هذا المؤشر الفرعي في عام 2021). وكان هناك اختلاف محدود جداً في قيم هذا المؤشر الفرعي بين الدول المصدِّرة للسلع، حيث أدى افتقار العديد من الدول المصدِّرة للنفط في الشرق الأوسط إلى الهياكل التنظيمية الضريبية إلى تراجع المكاسب.

ففي **النرويج بلغت الإيرادات الضريبية** كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي نسبة عالية تزيد على 30% مقارنة لها بنسب دول أخرى لم تتعدَ قراءتها رقما واحداً؛ كدول مثل البحرين أو إيران أو الكويت، على سبيل المثال البسيط وإلا فالقائمة تطول.

وشهدت **المملكة العربية السعودية تحسناً طفيفاً** من عام 2018 مع إدخال ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية؛

كما **حافظت الإمارات العربية المتحدة على تنويع هيكلها الضريبي**، لكن التأثير لم يكن واضحاً، بالنظر إلى قيامها بتحصيل رسوم وتكاليف متنوعة فيما قبل عام 2018 والتي أضيفت إلى المكون الضريبي (إدخال ضرائب الشركات من الفترة 2023-2024 ينبغي أن يؤدي إلى تحسين درجتها لاحقاً).

الجدول 3.4. **الدول المنتجة للسلع، ودرجات المؤشرات الفرعية للإيرادات في مؤشر التنويع الاقتصادي، والخريطة الحرارية**

	2000	2004	2008	2012	2016	2019	2021
النرويج	103.9	103.8	103.7	103.4	102.8	102.9	103.4
أيسلندا	103.3	103.4	103	102.7	104.2	102.6	103.1
نيوزيلاندا	102.5	102.7	102.2	102	101.9	101.9	102.2
أستراليا	102.1	102	101.3	101.2	101.1	101.1	101.5
بوليفيا	100.1	100.5	101.5	101.4	101	100.1	101.1
جامايكا	100.5	100.7	100.7	101	101.4	99.4	100.8
أنجولا	101.9	100.3	102.3	100.8	98.1	98.5	100.3
منغوليا	99.4	100.3	100.9	99.8	99.5	100.2	100.1
تشيلي	99.6	99.8	100.1	100.1	99.9	100.1	99.9
الأرجنتين	98.8	99.7	99.9	100.3	100.6	100.2	99.9
روسيا	100.3	100	99.6	99.4	99.8	100.3	99.9
أوروجواي	99.4	99.9	100.3	99.6	99.7	99.8	99.8
الإمارات العربية المتحدة	99.6	99.0	101.4	100.8	98.1	99.3	99.7
كولومبيا	98.4	98.9	99.3	100	99.8	100.2	99.4
الكونغو	98.6	98.9	100.8	99.9	99.2	97.2	99.4
أذربيجان	97.8	98.5	100.2	99.3	99.4	99.5	99.3
ناميبيا	100.8	98.4	99	99.3	99.8	99.6	99.3
بيرو	98.8	99	99.3	99.4	98.8	99	99.1
زامبيا	99.8	99.2	99	99.0	98.8	99.2	99
كازاخستان	99.4	99.5	99.3	99.1	98.1	98.4	98.9
الإكوادور	98.2	98.1	98.8	99.1	98.8	99	98.7
كينيا	97.7	97.9	98.5	98.8	99.5	99	98.5
الكاميرون	98	97.8	98.3	98.3	98.4	98.5	98.3
باراجواي	98	98	97.9	98.2	98.3	98.3	98.2
الكويت	98.2	97.8	98	98.3	97.8	97.8	98.1
أوغندا	97.3	98.2	98	97.9	98.4	98.6	98
قطر	97	97.7	97.5	98.3	97.6	97.7	97.7
النيجر	97.1	97.5	97.6	97.9	97.8	97.8	97.6
المملكة العربية السعودية	97.2	97.4	98	97.7	96.9	97.7	97.5
سلطنة عُمان	97.7	97.5	97.6	97.7	97.2	97.6	97.5
إيران	97.4	96.9	97.1	97.1	97.6	97.5	97.2
كوت ديفوار	96.9	96.7	97.1	97.1	97.8	97.7	97.1
نيجيريا	97.9	97.2	97.4	97.4	96.5	96.7	97.1
البحرين	97	96.9	96.8	96.7	96.4	97.2	96.8

الأقلّ تحسناً — الأكثر تحسناً

يوضح الرسم البياني 3.4

أنه كلما ارتفع ريع الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، انخفضت درجة مؤشر التنويع الاقتصادي

-وهي فرضية صحيحة في كل من عامي 2000 و2021.

نخفضت حصة ريع الموارد بشكل كبير: **حيث بلغت أعلى حصة في عام 2021 حوالي 30% مقارنة بحوالي 60% لبعض الدول في عام 2000**. وهذا يشير فقط إلى العلاقة وليس السبب: لقد تحسن الكثير منها في درجات مؤشر التنويع الاقتصادي، ولكن ليس إلى المستويات المتناسبة مع الانخفاض في ريع الموارد.

الرسم البياني 3.4. **مخطط مبعثر يوضح درجات مؤشر التنويع الاقتصادي وريع الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي**

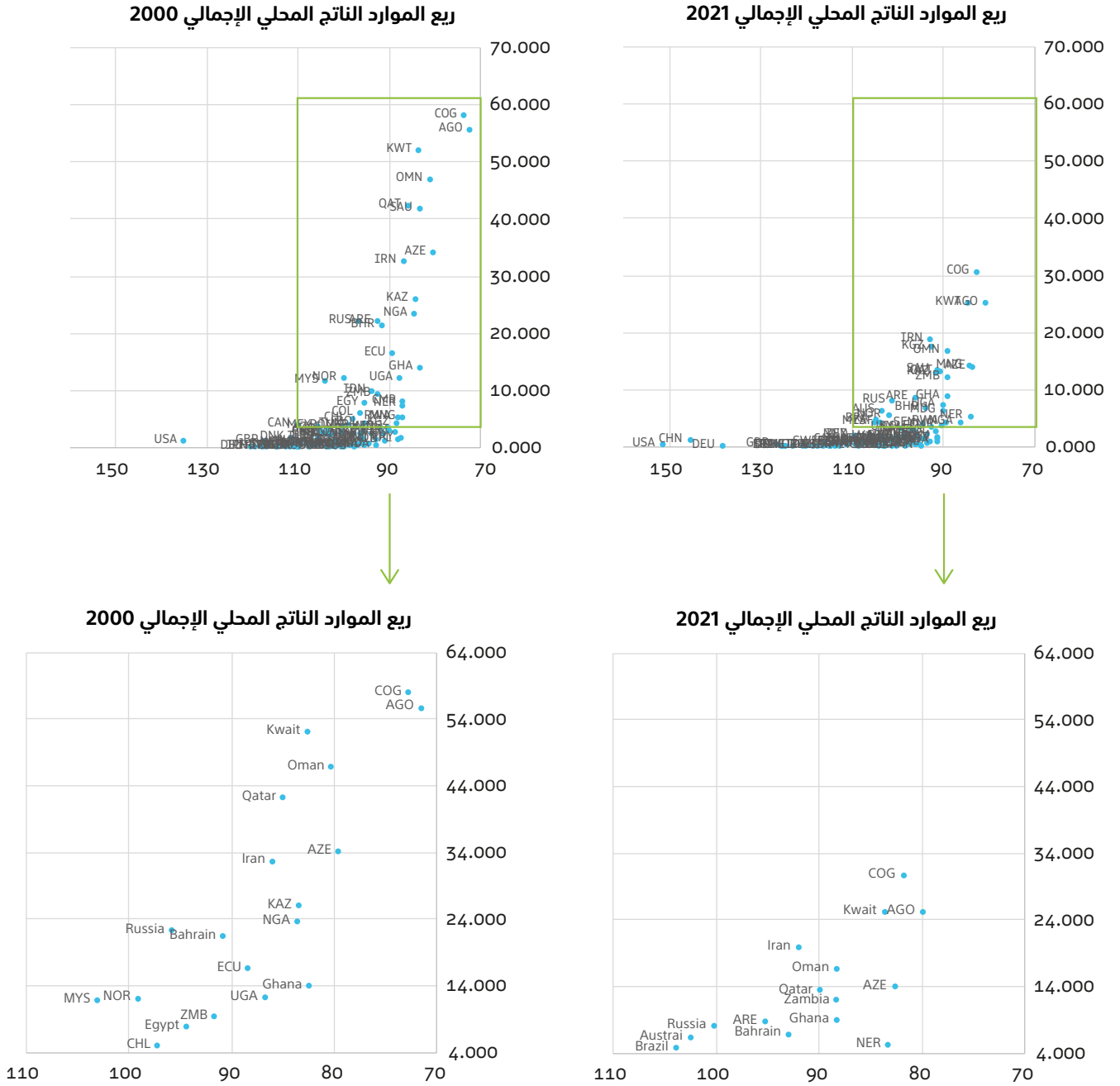

التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

استناداً إلى الرسم البياني، **شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحسناً ملحوظاً في درجات مؤشر التنويع الاقتصادي لديها خلال الفترة 2019-2000، بدعم من خطط التنويع الخاصة بها.** كانت البحرين، بمواردها النفطية المحدودة للغاية، متنوعة بالفعل بين نظيراتها الإقليمية في أوائل عام 2000؛ ومع ذلك، فإنها لم تشهد تحسناً كبيراً في درجاتها، على عكس الإمارات العربية المتحدة أو المملكة العربية السعودية، حيث صعدت كلتاهما على سُلم مؤشر التنويع الاقتصادي. جاءت المكاسب التي حققتها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بفضل تدابير السياسة الرامية إلى التنويع الاقتصادي للوصول إلى قطاع جديد لا يعتمد على النفط (وهي سياسة أحدث نسبياً في السعودية). وتضمنت جهود التنويع في الإمارات العربية المتحدة تغييراً هيكلياً، شاملاً تشييد البنية التحتية المادية وغير المادية إلى جانب إنشاء العديد من المناطق الحرة وتشغيلها (سمحت بالملكية الأجنبية بنسبة 100%) وسط توسع القطاعات غير النفطية التي تشمل التجارة والنقل/اللوجستيات والسياحة والقطاعات التكنولوجيا الجديدة الأخيرة.

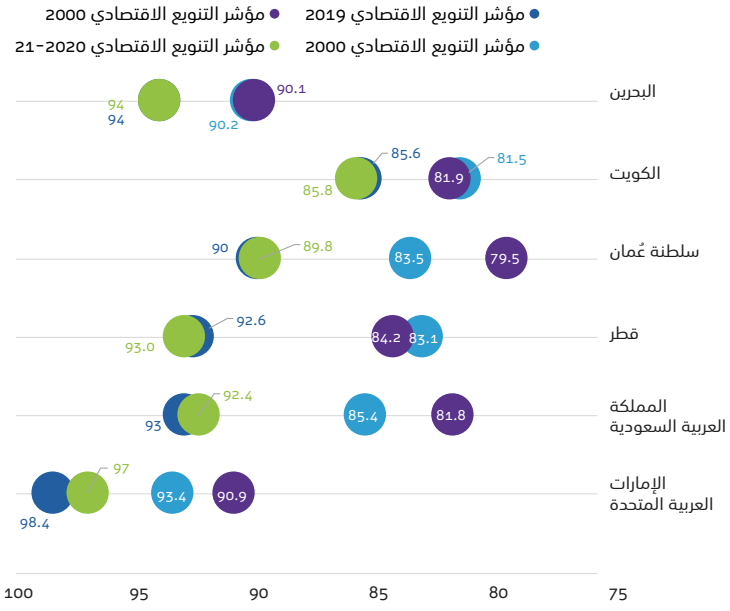

- **اعتماد الاقتصاد الرقمي:** بدءاً من توفير بيئة تمكينية لشركات التكنولوجيا المالية (مثل القوانين واللوائح وآليات الوصول) وصولاً إلى الحكومة الإلكترونية أو إنشاء هيئات تنظيم الأصول الافتراضية، ولا تزال رحلة التغيير تسير بوضوح. وحتى الاستثمارات الإقليمية والمحلية المتزايدة في القطاعات الجديدة (تصنيع السيارات الكهربائية في المملكة العربية السعودية) تعد شهادة على تشكّل مسار التنويع الجديد.

- **تعمل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بالفعل على حملة منسقة لتخصيص بعض الأصول والشركات المملوكة للدولة** بهدف التخلص من مخاطر أصول الوقود الأحفوري، مع مزايا أخرى تتمثل في زيادة الإيرادات، وتنويع الأسواق المالية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتخطط العديد من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لتنفيذ إصلاحات مماثلة.

- **تشتمل الإصلاحات الهيكلية** على إصلاحات في سوق العمل؛ مثل توفير إقامة طويلة الأجل وتقديم تأشيرات عن بُعد لدعم زيادة تنقل العمالة والمساعدة في جذب قوى عاملة عالية المهارة. علاوة على أن الحوافز المقدمة لزيادة معدلات مشاركة القوى العاملة النسائية تساعد في إيجاد فرص عمل جديدة بشكل عام، وتساعد على تضييق الفجوات القائمة بين الجنسين. وتم كذلك تقديم خدمات الإقامة الرقمية (البحرين)، وإلغاء نظام الكفالة (سلطنة عُمان وقطر)، وإدخال تشريعات لحظر التمييز على أساس الجنس (البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

- **زيادة الإيرادات غير النفطية:** كانت الجهود المبذولة لتوسيع القاعدة الضريبية واضحةً في دول مجلس التعاون الخليجي، سواء كانت زيادة ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية إلى 15% ابتداءً من يوليو 2020 أو خطط تطبيق ضريبة الشركات ابتداءً من هذا العام في الإمارات العربية المتحدة (كما تدرس عُمان تطبيق ضريبة الدخل).

الفصل 4

مستقبل التنويع الاقتصادي

لعل التنويع الاقتصادي تلقى ضربةً خلال السنوات المتأثرة بأزمة كوفيد-19، وإذا كانت جائحة كوفيد-19 أفادت شيئاً، فقد أفادت **كيف نجحت الاقتصادات والقطاعات في التكيف مع الصدمات:**

- سواء أكان ذلك التكيف مع قيود سلاسل التوريد،
- والعمل من المنزل والتعليم عبر الإنترنت،
- والوصول إلى اللقاحات أو
- تقديم التحويلات النقدية والإعانات إلى القطاعات والأشخاص الأكثر تأثراً.

ومع ذلك، ستؤدي مسارات التعافي المتباينة مع الدول المتقدمة، والتي تنشط بوتيرة أسرع (في ظل ارتفاع الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار الفائدة)،

إلى زيادة اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، ما سيؤدي إلى حدوث انتكاسة في التقدم المحرز وإهدار عقود من منع عدم المساواة والتغلب على مستويات الفقر.

يلقي التقرير الضوء بالفعل على الأهمية المتزايدة للخدمات في دعم جهود التنويع لدى الدول، وفي هذا السياق، ينبغي تتبع السياسات الحكومية بشأن تقييد تجارة الخدمات: فالسياسات المفرطة في قيودها ستُعرقل نمو اقتصاد الخدمات وترويج التقنيات الجديدة وتكامل القطاع، لكن ثمة استراتيجية أخرى تكتسب قوة دافعة وهي "إضفاء الطابع الخدماتي"؛ أي: وضع قيمة على دور التجارة في الخدمات لتقوية الاقتصادات الوطنية.

وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد إعداد "اتفاقيات تجارية متعمقة" جديدة؛ بحيث تشمل فئة واسعة من الخدمات العادية والخدمات الرقمية (الخدمات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، وغيرها). يمكن أن تؤدي سياسات تجارة الخدمات هذه إلى زيادة العمالة والإنتاجية الإجمالية وزيادة التنويع.

تتمثل إحدى الخلاصات الرئيسية من جائحة كوفيد-19 في أن الاقتصاد الرقمي أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية؛

ولهذا فإنه يمكن أن توفر البنية التحتية الرقمية ومؤشرات الاتصال رؤية ثاقبة على مسارات التنويع المستقبلية. ووفق تقدير الأمم المتحدة[23] في أن ما يقرب من 37% من سكان العالم لم يستخدموا الإنترنت مطلقاً (والذين يعيش 96% منهم في الدول النامية)، فلا بُد لصانعي السياسات من التركيز على الهوة الرقمية والعمل على تضييق الفجوة. ومن خلال مؤشر التنويع الاقتصادي.

نأخذ في الاعتبار كيف يمكن للتحولات الرقمية أن تؤثر على كل واحدة من المؤشرات الفرعية.

من ناحية الإنتاج، فإنه من المرجح أن يكتسب التحول الرقمي المتسارع الذي شوهد في أثناء جائحة كوفيد-19 أهمية كبرى - سواء أكانت أنشطة بسيطة، مثل العمل عن بُعد أو التسوق عبر الإنترنت، أو التبني الأكثر تعقيداً لتقنية سلسلة الكتل/الذكاء الاصطناعي/التكنولوجيا المالية في النماذج التقليدية، **كما أدى الاستخدام الواسع للتقنيات الرقمية أيضاً إلى زيادة الطلب على المنتجات ذات الصلة** (كأجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية وأشباه الموصلات).
ومع المزايا التكنولوجية التي تقود الابتكار وتؤدي إلى حالات استخدام جديدة في المجالات التقليدية (التفكير في التنقل الإلكتروني والمركبات الكهربائية والمدفوعات عبر الهاتف المحمول أو الزراعة الدقيقة)، سوف تتضمن التقارير المستقبلية مؤشرات ومناقشة حول مدى سرعة اعتماد التقنيات الرقمية ونشرها في مختلف القطاعات.

ومن ناحية التجارة، وجدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة (2022) أن التنفيذ الكامل لتسهيل التجارة الرقمية بما يتجاوز التزامات اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة يمكن أن يخفض متوسط تكاليف التجارة بأكثر من 13%، و6.7 نقطة مئوية أكثر مما يمكن توقعه من تلبية متطلبات اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة: فتكاليف التجارة المنخفضة هذه قادرة على دعم صمود التجارة الدولية.

يمكن أن تصبح صادرات "الخدمات القابلة للتقديم رقمياً" ومؤشرات تيسير التجارة الرقمية مؤشرات رئيسية لتتبع التقدم الجاري.

ويمكن للتحولات الرقمية أيضاً أن تدعم تحصيل الإيرادات؛ حيث إن استخدام المنصات الإلكترونية للأغراض الضريبية (كالتقديم والمدفوعات) سيخفض التكاليف الإجمالية، وسيزيد الكفاءة في تحصيل الإيرادات، وسيعزز الشفافية والثقة كذلك.

أخيراً، بالنسبة إلى المناطق ذات التصنيف الأدنى مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن التكامل الإقليمي في البنية التحتية للطاقة والنقل/اللوجستيات سيتيح للدول أن تصبح أكثر اندماجاً، ليس فيما بينها فحسب، بل مع الاقتصاد العالمي كذلك.

وبناءً عليه فإن الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل واللوجستيات من شأنه أن يدعم التنويع في الأنشطة غير كثيفة الموارد، مثل التصنيع والخدمات، فضلاً عن تقليل التأخير وتحسين الوصول إلى الأسواق.

[23] البيانات مأخوذة من وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات، كجزء ضمن منشوره "Measuring digital development: Facts and figures 2021", available at https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2021.pdf

UNIVERSAL ROBOTS

الفصل 5

مراجع مختارة

Abiad et al (2020): “The Impact of COVID-19 on Developing Asia: The Pandemic Extends into 2021”, Asian Development Bank Briefs, Dec. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/656521/impact-covid-19-developing-asia-extends-2021.pdf

Aga, G and Maemir, H. (2021): “COVID-19 and African Firms: Impact and Coping Strategies”, Policy Research Working Paper No. 9642. World Bank, Apr. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35519

Amaglobeli, D. Crispolti, V and Sheng, V. C. (2022): “Cross-Country Evidence on the Revenue Impact of Tax Reforms”, Working Paper No 2022/199, IMF, Sep. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/09/30/Cross-Country-Evidence-on-the-Revenue-Impact-of-Tax-Reforms-524050

Apedo-Amah, M. C. et al (2020): “Unmasking the Impact of COVID-19 on Businesses: Firm Level Evidence from across the world”, Policy Research Working Paper No. 9434, World Bank, Oct. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34626

Aslam, A., Delepierre, S., Gupta, R. & Rawlings, H. (2022): “Revenue Mobilization in Sub-Saharan Africa during the Pandemic”, Special Series on Covid19, African Department, IMF. https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/covid19-special-notes/en-covid-19-special-series-revenue-mobilization-in-ssa-during-the-covid-19-pandemic.ashx

Djankov, S., Georgieva, D. and Maemir, H. (2020): “Regulatory Reforms after Covid19”, Chapter in the book COVID-19 in Developing Economies, CEPR Press, London. https://cepr.org/chapters/regulatory-reforms-after-covid-19

Economic Commission for Africa (2022): “Addressing Poverty and Vulnerability in Africa during the COVID-19 Pandemic”, Economic Report on Africa 2021. https://www.uneca.org/era2021

Espitia et al., (2021): “Pandemic Trade: Covid-19, Remote Work and Global Value Chains”, Policy Research Working Paper No. 9508. World Bank, Jan. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35023

ESCAP (2022): “Digital and Sustainable Trade Facilitation: Global Report 2021”, United Nations, Feb. https://www.unescap.org/kp/2022/untf-survey-2021-global

Fairlie, R.W et al (2022): “Were small businesses more likely to permanently close in the pandemic?”, NBER Working Paper 30285, Jul https://www.nber.org/papers/w30285

Fan, Q. and Estavo, M (2022): “Raising fiscal revenue in times of crisis”, World Bank blog post https://blogs.worldbank.org/voices/raising-fiscal-revenue-times-crisis

Furceri, D et.al (2021): “Initial Output Losses from the Covid-19 Pandemic: Robust Determinants”, Working Paper, No 2021/018, International Monetary Fund, Jan. https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2021/01/29/Initial-Output-Losses-from-the-Covid-19-Pandemic-Robust-Determinants-50025

Hidalgo C. A., Hausmann R. (2009): "The building blocks of economic complexity", Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America, Vol 106(26), pp. 10570-10575.

IATA (2022): "Sustained Recovery Amidst Strong Headwinds", Global Outlook for Air Transport, Dec. https://www.iata.org/en/iata-repository/publications/economic-reports/global-outlook-for-air-transport---december-2022/

IMF (2022): "Countering the Cost of living crisis", World Economic Outlook Report, Oct. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022

IMF (2021): Database of Fiscal Policy Responses to Covid19. https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Fiscal-Policies-Database-in-Response-to-COVID-19

ILO (2022): "Multiple crises threaten the global labour market recovery", ILO Monitor on the world of work. Tenth edition, Oct. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/briefingnote/wcms 859255.pdf

International Telecommunication Union (2021): "Measuring digital development: Facts and figures 2021", United Nations, Dec. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/facts/FactsFigures2021.pdf

McKinsey Global Institute (2022): "Global flows: The ties that bind in an interconnected world", Discussion Paper, Nov. https://www.mckinsey.com/capabilities/strategy-and-corporate-finance/our-insights/global-flows-the-ties-that-bind-in-an-interconnected-world

Nicita, A., Peters, R. and Razo, C. (2021): "International trade is back, but not for all", UNCTAD, Oct. https://unctad.org/news/international-trade-back-not-all

OECD (2021): "Industrial and International Connectedness", Chapter in the book "Strengthening Economic Resilience Following the COVID-19 Crisis: A Firm and Industry Perspective", Jul. https://www.oecd-ilibrary.org/industry-and-services/strengthening-economic-resilience-following-the-covid-19-crisis 1c0a6044-en

OECD (2021): "Keep calm and carry on feeding: Agriculture and food policy responses to the Covid19 crisis", OECD Policy Responses to Coronavirus, Oct. https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/keep-calm-and-carry-on-feeding-agriculture-and-food-policy-responses-to-the-covid-19-crisis-db1bf302/

Painto, M. (2021): "The impact of the pandemic on industries. A conceptual map and key processes", background paper for UNIDO Industrial Development Report 2022 https://www.unido.org/api/opentext/documents/download/25407524/unido-file-25407524

Prasad A., Refass S., Saidi N,. Salem F., Shepherd B. (2022) «Global Economic Diversification Index 2022», Mohammed bin Rashid School of Government. https://economicdiversification.com

Saidi, N. and Prasad, A. (2019)»Economic Diversification Index: concept note», unpublished mimeo.

UNCTAD (2022): Global Trade Update, Feb. https://unctad.org/system/files/official-document/ditcinf2022d1 en.pdf

UNIDO (2022): “The future of industrialisation in a post-pandemic world”, Industrial Development Report 2022 https://www.unido.org/sites/default/files/files/2021-11/IDR%202022%20OVERVIEW%20-%20EN%20EBOOK.pdf

World Bank (2022): Global Economic Prospects, Jan. https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36519/9781464817601.pdf

World Bank, UNESCO, UNICEF, USAID, FCDO, Bill & Melinda Gates Foundation (2022): “The State of Global Learning Poverty: 2022 Update”, Jun https://www.unicef.org/media/122921/file/StateofLearningPoverty2022.pdf

WTO (2021): “Economic Resilience and Trade”, World Trade Report 2021 https://www.wto.org/english/res e/publications e/wtr21 e.htm

الملحق (أ):

مكونات ومنهجية مؤشر التنويع الاقتصادي [24]

[24] يمكن الاطلاع على نسخة تفصيلية من هذا الملحق في تقرير مؤشر التنويع الاقتصادي 2022، الفصول من 1 إلى 3. طالع التقرير على الإنترنت من خلال https://economicdiversification.com

يعد التنويع الاقتصادي الحل الأساسي لمعالجة مشكلات استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي والتنمية، التي سبقت الإشارة إليها. وفي سبيل معالجة هذه المخاطر، ركّزت ادول المصدرة للنفط والغاز وغيرها من الدول المصدرة للسلع على التنويع الاقتصادي كأولوية سياسية وهدف من أهداف استراتيجياتها الاقتصادية.

يؤدي التنويع الاقتصادي إلى اقتصادات أكثر توازناً وهو سر النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى المنتجة والمصدِّرة للوقود الأحفوري، سيساعد ذلك في تقليل التعرض للتقلب وعدم اليقين في سوق النفط العالمية وتجنب دورات الازدهار والكساد ذات الصلة. هذا لأن الاقتصادات الأكثر تنوعاً هي الأقل تقلباً من حيث الإنتاج، في حين يرتبط انخفاض تقلب الإنتاج بتدني مستوى عدم اليقين الاقتصادي العام لدى المشترين والشركات والحكومات، وارتفاع آفاق النمو الاقتصادي.

يمكن للتنويع الاقتصادي أن يدعم:

- إعادة توجيه الاقتصادات إلى مزيد من الأنشطة القائمة على المعارف والأنشطة التي تدفعها الابتكارات.
- زيادة نشاط القطاع الخاص، وكذلك قطاع السلع المتداولة.
- ضمان تنوع أكبر في مهارات القوى العاملة، وتسهيل التنقل وخفض تكاليف الانتقال، وخلق فرص العمل، وزيادة نمو الإنتاجية وتحقيق نمو أكثر استدامة.
- توفير موارد مالية حكومية أكثر استدامة وأقل اعتماداً على الإيرادات من الموارد الطبيعية.
- تشجيع استثمارات القطاع الخاص في ظل معدلات نمو اقتصادي أكثر استقراراً.
- تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الشامل للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الدخل المتاح والاستهلاك.

إن التنويع Economic diversification is a multi-dimensional, complex and الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد ومعقدة وديناميكية، تنطوي على تنويع النشاط الاقتصادي، وتنويع التجارة الدولية (المنتجات والخدمات والدول)، وكذلك تنويع الإيرادات الحكومية بعيداً عن الاعتماد على الموارد الطبيعية أو عائدات السلع:
إنها المكونات الثلاثة لمؤشر التنويع الاقتصادي.

أ. المكونات

ب. التنويع التجاري

ج. تنويع الإيرادات الحكومية

أ. المكونات

ينبع **أساس تنويع الإنتاج أو تنويع الأنشطة** من حقيقة مفادها أن التحول الهيكلي من قطاع الموارد الطبيعية إلى قطاعات تولّد قيمة مضافة أعلى وإنتاجية أعلى، وهذا يعد أمراً ضرورياً لمسار التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، فلا يمكن أن تكون هذه القطاعات مصدراً للنمو طويل الأجل إلا إذا كانت قادرة على تحقيق زيادة مطردة في الإنتاجية بمرور الوقت. كما يعد تحديد قطاعات النشاط الاقتصادي - قطاع الزراعة وقطاع الصناعة (التصنيع) وقطاع الخدمات - هو المجموعة الرئيسية من المؤشرات التي تقع في هذه الفئة. وقد استُخدمت حصة القيمة المضافة لكل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يمكن إجراء مقارنات عبر الدول والفترات الزمنية. تعمل العديد من الدول المصدرة للنفط على وضع النفط/التعدين واستغلال المحاجر تحت فئة صناعية أوسع؛ لذلك، تُستخدم المؤشرات الإضافية - كالقيمة المضافة في الصناعة للفرد، وقيمة التصنيع المضافة ذات التقنية المتوسطة والعالية في إجمالي القيمة المضافة للتصنيع - لقياس كثافة التصنيع والتحول إلى التصنيع عالي التقنية.

مؤشرات تنويع الأنشطة/الإنتاج
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
القيمة المضافة للزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
القيمة المضافة للصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
القيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
ريع الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
القيمة المضافة للخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
حصة القيمة المضافة للتصنيع بوسائل التكنولوجيا المتوسطة والعالية في إجمالي القيمة المضافة للصناعة
القيمة المضافة في الصناعة للفرد

ب. التنويع التجاري

يرتبط التنويع التجاري ارتباطاً جوهرياً بتنويع الإنتاج، ولا شك أن الجمع بين التركيز العالي للصادرات (حسب المنتج أو السلعة أو الدولة) وحصة كبيرة من السلع الأساسية في تلك الصادرات أمر له آثار مهمة على التنمية.

إذ يمكن أن يحدث التنويع التجاري من خلال:

- نمو منتجات التصدير "التقليدية" الحالية مع إدخال تحسينات على الجودة وإحداث تحولات أعلى في القيمة المضافة؛
- تصدير المنتجات الموجودة إلى أسواق جديدة؛
- نمو صادرات المنتجات الجديدة إلى أسواق جديدة، أو مزيج من كل هذا.

وعلى اعتبار أن العديد من مصدري الطاقة "نوَّعوا" سلال صادراتهم من خلال بناء القدرات والاستثمار في إنتاج المنتجات كثيفة الاستهلاك للطاقة التي تستخدم النفط الخام أو الغاز الطبيعي كمدخلات (مثل البتروكيماويات والوقود المكرر والألمونيوم)، لا تزال مناقشة قضية التنويع الاقتصادي تحتاج إلى أن تتوسع لما هو أبعد من تنويع التجارة.

مؤشرات تنويع التجارة
إجمالي قيمة الصادرات
صادرات الوقود كنسبة مئوية من الصادرات السلعية
مؤشر تركيز سوق التصدير (مؤشر هيرشمان - هيرفندال، HHI)
إجمالي قيمة الواردات
الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية
الصادرات المصنعة بوسائل تكنولوجيا متوسطة وعالية كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة
الصادرات السلعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
إجمالي قيمة صادرات الخدمات
مؤشر تركيز المنتجات المصدَّرة
مؤشر تركيز المنتجات المستورة

ج. تنويع الإيرادات الحكومية

يعد تنويع الإيرادات الحكومية بعداً آخر لمدى التنويع في الدولة المعنية، فعادةً ما يكون لدى الدول ذات التنوع الاقتصادي المحدود هياكل إيرادات حكومية شديدة التركيز (ضريبية وغير ضريبية)، مع اعتماد كبير على مصادر محدودة للإيرادات، كفرض الضرائب على التجارة والموارد الطبيعية. وتصبح الحكومات التي لديها قاعدة ضرائب وإيرادات شديدة التركيز والتي تعتمد على عائدات الموارد الطبيعية مقيدةً مالياً، مع تقلص الحيز المالي اللازم لمواجهة الصدمات الاقتصادية أو بدء الاستثمار. وتدل المنشورات والبيانات المتاحة حول الطبيعة المسايرة للاتجاهات الدورية للسياسة المالية في الدول المنتجة للسلع الأساسية دلالة واضحة على ما يلي: يزيد الإنفاق العام (الانخفاض) خلال فترات ارتفاع (انخفاض) أسعار السلع الأساسية مما يؤدي إلى تفاقم التقلبات الدورية؛ ومما يزيد من تفاقم المشكلة الافتقار إلى المثبتات التلقائية وانخفاض القواعد الضريبية غير النفطية.

مؤشرات تنويع الإيرادات الحكومية
إيرادات الضرائب الانتقائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
إيرادات ضريبة الدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
عائدات ضريبة السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
إجمالي الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
عائدات التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المنهجية

يتمثل الوضع القياسي لمؤشر التنويع الاقتصادي في لوحة بها عدد كبير من المقاطع العرضية: يتكون هذا من عدد كبير من سلاسل المؤشرات وسلسلة زمنية قصيرة نسبياً. ويتمثل الهدف في تصميم مخطط ترجيح بحيث يمكن تقليل العدد الكبير من المؤشرات إلى عدد أصغر من مؤشرات التنويع: **ويُحتمل أن تكون ثلاثة مؤشرات (الإنتاج، والتجارة، والإيرادات الحكومية)، و/أو مؤشراً واحداً أساسياً (التنويع).**

عند تطوير مؤشر مثل مؤشر التنويع الاقتصادي، يتمثل الشرط الأساسي في أن تكون الدرجات قابلة للمقارنة في الدول والفترات الزمنية المعنية. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تستند كل ملاحظة لمؤشر التنويع الاقتصادي إلى المؤشرات الضمنية ذاتها، ويمكن للأساليب الإحصائية المتعددة التعامل بسهولة مع القيم المفقودة لمؤشر واحد أو أكثر، لكن سيختلف الوضع في حالة المؤشر ذي المؤشرات المتعددة. ولنضرب مثالاً بسيطاً، تصور معنا مؤشراً يعتمد على مؤشرين، هما "أ" و "ب"، يُجمعان عن طريق أخذ المتوسط الحسابي (البسيط). إذا كان "ب" مفقوداً في دولة ما، سيكون المتوسط هو المؤشر "أ" بكل بساطة. وإذا كان "أ" مفقوداً في دولة أخرى، سيكون المتوسط هو "ب" ببساطة كذلك. أما إذا لوحظت كلتا المتسلسلتين لدولة ثالثة، فإن المتوسط سيكون ("أ" + "ب")/2. لذا فإن درجات المؤشرات الثلاثة في هذه الحالة غير قابلة للمقارنة، حتى لو قيست جميع المتغيرات على المقياس نفسه: إذ تستند كل ملاحظة إلى مجموعات معلومات مختلفة.

في سياق مؤشر التنويع الاقتصادي، سيعني هذا المتطلب أنه لا يمكن حساب المؤشر إلا لثنائيات الدول والسنوات التي تُلحظ لها جميع مؤشرات المكونات. هذا القيد رئيسي، ومن شأنه أن يُقلّل التغطية في كل من أبعاد الدول والفترات الزمنية بشكل كبير.

وفي سبيل ضمان أوسع تغطية للدول والسنوات في هذه الممارسة التطبيقية، تُعالج مجموعة البيانات مسبقاً بواسطة الاستيفاء والاستقراء الخطي لملء الملاحظات المفقودة بأقصى قدر ممكن.[25]

ومن ثمّ فإن المخرجات عبارة عن مجموعة بيانات إدخال كاملة لعدد 106 دولة للفترة ما بين عام 2000-2021.

تم استخدام تحليل العنصر الأساسي[26]، وهو أسلوب قياسي لتقليل الأبعاد، بهدف استخلاص النتائج، واعتمدت استراتيجية تطبيق "تحليل العنصر الأساسي" على المؤشرات التفصيلية على **خطوتين**.

- **الأولى هي استخدام تحليل العنصر الأساسي لتقديم المؤشرات الفرعية الثلاثة: الإنتاج، والتجارة، والإيرادات[27].**
- **والثاني بعد ذلك هو تجميع المؤشرات الفرعية الثلاثة في مؤشر التنويع الاقتصادي شامل بأخذ المتوسط الحسابي (البسيط).**

والأساس المنطقي لاستخدام المتوسط البسيط في المرحلة الثانية هو أنه النهج الأبسط والأكثر شفافية، ولا يوجد سبب مسبق للاعتقاد بأن أياً من المؤشرات الفرعية الثلاثة أكثر أهمية في القياس العام للتنوع الاقتصادي من غيرها. وفيما يلي عرض عامل التحميل الناتج عن "تحليل العنصر الأساسي".

25 استُخدمت المتسلسلات حينما لا يُقدم الاستيفاء والاستقراء الخطي قراءات ملائمة.

26 المؤشر الذي يتم إنتاجه باستخدام "تحليل المكون الرئيسي" هو مزيج خطي من المؤشرات التي تمثل أقصى نسبة ممكنة من التفاوت الكلي في مجموعة المؤشرات الأساسية.

27 تُعرض المؤشرات باستخدام النهج القياسي لمجموع المربعات، وتُحوّل من متغيرات بمتوسط صفري وانحراف معياري للوحدات إلى متغيرات بمتوسط 100 وانحراف معياري 10.

توضح قيم التحميلات الواردة في الجدول أ.4 أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتصنيع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والتصنيع ذا التقنية المتوسطة والعالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة في الصناعة للفرد ترتبط ارتباطاً إيجابياً بالمؤشر الفرعي للإنتاج في مؤشر التنويع الاقتصادي، في حين أن المتغيرات المتبقية ترتبط ارتباطاً سلبياً. وهذه النتيجة بديهية في معظم الحالات، لكن التناقض بين الصناعة والخدمات يُظهر أن البيانات تميل إلى دعم أهمية قطاع الخدمات كعامل محدد لتنويع الإنتاج.

الجدول أ.4- قيم تحميلات "تحليل العنصر الأساسي" للمؤشر الفرعي للإنتاج ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي

المتغير	قيمة التحميل
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.236
القيمة المضافة للزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	-0.356
إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	-0.063
القيمة المضافة للصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	-0.230
القيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	0.220
ريع الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	-0.353
القيمة المضافة للخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	0.474
حصة القيمة المضافة للتصنيع بأحدث وسائل التكنولوجيا المتوسطة والعالية في إجمالي القيمة المضافة للصناعة.	0.424
قيمة التصنيع المضافة للفرد.	0.428

توضح التحميلات الواردة في الجدول أ.5 أن **تركيز أسواق التصدير وتركيز المنتجات من الصادرات والواردات وصادرات الوقود كلها مرتبطة ارتباطاً سلبياً بتنويع التجارة**، لكن المتغيرات المتبقية مرتبطة ارتباطاً إيجابياً. هذه النتيجة بديهية، حيث إن جميع المتغيرات المترابطة ترابطاً إيجابياً تستفيد من جوانب أداء الدولة التي تشير إلى تكامل أعمق في نظام التجارة العالمي. تعتبر حالة صادرات الوقود مهمة، لأنها تشير إلى أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع تميل إلى أن تكون أقل تنوعاً من وجهة النظر التجارية.

الجدول أ.5- قيم تحميلات "تحليل العنصر الأساسي" للمؤشر الفرعي للتجارة ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي

المتغير	قيمة التحميل
صادرات الوقود كنسبة مئوية من الصادرات السلعية.	-0.246
مؤشر تركيز أسواق التصدير (مؤشر هيرشمان-هيرفندال).	-0.139
إجمالي قيمة الواردات.	0.438
الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية.	0.341
الصادرات المصنعة بوسائل تكنولوجيا متوسطة وعالية كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة.	0.349
الصادرات السلعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	0.033
إجمالي قيمة صادرات الخدمات.	0.428
مؤشر تركيز منتج التصدير.	-0.338
مؤشر تركيز المنتجات المستوردة.	-0.056

ولذلك، فهذا الأمر يكمل **نتائج تنويع الإيرادات** (في الجدول أ.6)، حيث يرتبط ريع الموارد (كالصناعات الاستخراجية) ارتباطاً سلبياً بتنويع الإيرادات.

الجدول أ.6- تحميلات "تحليل العنصر الأساسي" للمؤشر الفرعي للإيرادات ضمن مؤشر التنويع الاقتصادي

المتغير	قيمة التحميل
إيرادات الضريبة الانتقائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	0.389
إيرادات ضريبة الدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	0.435
عائدات ضريبة السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	0.446
الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	0.493
إجمالي الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	0.420
عائدات التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	-0.202

الملحق (ب):

مؤشرات البيانات والبيانات الوصفية

الجدول ب.1- **المؤشرات الفرعية لمؤشر التنويع الاقتصادي**

المؤشر الفرعي	المتغيرات	المصادر (بيانات العام الأخير المتاحة)
الإنتاج	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	القيمة المضافة للزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	الصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	القيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	إجمالي ريع الموارد الطبيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات التنمية العالمية (2020)
	القيمة المضافة للخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	حصة القيمة المضافة للتصنيع بوسائل التكنولوجيا المتوسطة والعالية في إجمالي القيمة المضافة للصناعة	مؤشرات التنمية العالمية (2020)
	القيمة المضافة في الصناعة للفرد	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2020)
التجارة	إجمالي قيمة الصادرات	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	صادرات الوقود كنسبة مئوية من الصادرات السلعية	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	مؤشر تركيز أسواق التصدير (مؤشر هيرشمان-هيرفندال)	مؤشرات التنمية العالمية (2020)
	إجمالي قيمة الواردات	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	الصادرات المصنعة كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	الصادرات المصنعة بوسائل التكنولوجيا المتوسطة والعالية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات المصنعة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2020)
	التجارة السلعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	إجمالي قيمة صادرات الخدمات	مؤشرات التنمية العالمية (2021)
	مؤشر تركيز المنتجات المصدَّرة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2021)
	مؤشر تركيز المنتجات المستورة	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2021)
الإيراد	إيرادات الضرائب الانتقائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	صندوق النقد الدولي (2020)
	إيرادات ضريبة الدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	صندوق النقد الدولي (2020)
	عائدات ضريبة السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	صندوق النقد الدولي (2020)
	الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	صندوق النقد الدولي (2020)
	إجمالي الإيرادات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	صندوق النقد الدولي (2020)
	عائدات التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	صندوق النقد الدولي (2020)

الملحق (ج):

مجموعات الدول الإقليمية وحسب الدخل ومنتجي السلع

الجدول ج.1- **مجموعة الدول الإقليمية***

شرق آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	جنوب آسيا	منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	أوروبا الغربية
أستراليا	ألبانيا	الأرجنتين	الجزائر	كندا	بنجلاديش	أنجولا	النمسا
كمبوديا	أذربيجان	بوليفيا	البحرين	الولايات المتحدة الأمريكية	الهند	بوتسوانا	بلجيكا
الصين	كرواتيا	البرازيل	مصر		نيبال	كوت ديفوار	قبرص
إندونيسيا	جمهورية التشيك	تشيلي	إيران		باكستان	الكاميرون	الدنمارك
اليابان	إستونيا	كولومبيا	إسرائيل		سيريلانكا	الكونغو	فنلندا
كوريا الجنوبية	جورجيا	كوستاريكا	الأردن			غانا	فرنسا
ماليزيا	هنغاريا	الإكوادور	الكويت			كينيا	ألمانيا
منغوليا	كازاخستان	السلفادور	لبنان			مدغشقر	اليونان
نيوزيلاندا	قيرغيزستان	جواتيمالا	المغرب			موريشيوس	أيسلندا
الفلبين	لاتفيا	هندوراس	سلطنة عُمان			ناميبيا	أيرلندا
سنغافورة	ليتوانيا	جامايكا	قطر			النيجر	إيطاليا
تايلاند	جمهورية مولدوفا	المكسيك	المملكة العربية السعودية			نيجيريا	لوكسمبورج
	بولندا	بنما	تركيا			رواندا	مالطا
	رومانيا	باراجواي	تونس			السنغال	هولندا
	الاتحاد الروسي	بيرو	الإمارات العربية المتحدة			جنوب إفريقيا	النرويج
	صربيا	أوروجواي				أوغندا	البرتغال
	سلوفاكيا					زامبيا	إسبانيا
	سلوفينيا						السويد
	أوكرانيا						سويسرا
							المملكة المتحدة

* يصنف البنك الدولي مالطا كجزء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويصنف تركيا على أنها من أوروبا
* يصنف صندوق النقد الدولي مالطا كجزء من منطقة اليورو وتركيا من أوروبا الناشئة

الجدول ج.2- **مجموعات الدولة حسب الدخل****

مرتفعة الدخل	منخفضة الدخل	ذات الدخل المتوسط الأدنى	ذات الدخل المتوسط الأعلى
أستراليا	مدغشقر	أنجولا	ألبانيا
النمسا	النيجر	بنجلاديش	الأرجنتين
البحرين	رواندا	بوليفيا	أذربيجان
بلجيكا	أوغندا	كمبوديا	بوتسوانا
كندا		الكاميرون	البرازيل
تشيلي		جمهورية الكونغو	الصين
كرواتيا		كوت ديفوار	كولومبيا
قبرص		جمهورية مصر العربية	كوستاريكا
جمهورية التشيك		السلفادور	الإكوادور
الدنمارك		غانا	جورجيا
إستونيا		هندوراس	جواتيمالا
فنلندا		الهند	جامايكا
فرنسا		إندونيسيا	الأردن
ألمانيا		إيران	كازاخستان
اليونان		كينيا	ماليزيا
هنغاريا		جمهورية قرغيزستان	موريشيوس
أيسلندا		لبنان	المكسيك
أيرلندا		منغوليا	مولدوفا
إسرائيل		المغرب	ناميبيا
إيطاليا		نيبال	باراجواي
اليابان			بيرو
كوريا الجنوبية			الاتحاد الروسي
الكويت			صربيا
لاتفيا			جنوب إفريقيا
ليتوانيا			تايلاند
لوكسمبورج			تركيا
مالطا			
هولندا			
نيوزيلاندا			
النرويج			
سلطنة عُمان			
بنما			
بولندا			
البرتغال			
قطر			
رومانيا			
المملكة العربية السعودية			
سنغافورة			
جمهورية سلوفاكيا			
سلوفينيا			
إسبانيا			
السويد			
سويسرا			
الإمارات العربية المتحدة			
المملكة المتحدة			
الولايات المتحدة الأمريكية			
أوروجواي			

** تستند مجموعة الدول الإقليمية إلى تصنيفات البنك الدولي للدول حسب مستوى الدخل، تحديث 22 يوليو باستخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، طريقة أطلس. تم أخذ أحدث بيانات في ديسمبر 2022 من الموقع: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

ج.3- مجموعات الدول منتجة السلع

بالنظر إلى التسلسل الزمني لمدة 20 عاماً، تم تصنيف الدول المعتمدة على الموارد على أنها تلك التي يبلغ متوسط إيجارات الموارد الطبيعية فيها 10 في المائة على الأقل، في المتوسط، من إجمالي الناتج المحلي على مر السنين. تم الحصول على ريع الموارد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية). بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام التعريف المتبع لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتعريف دولة ما على أنها تعتمد على السلع عندما تمثل هذه السلع أكثر من 60% من إجمالي صادرات البضائع من حيث القيمة (طوال الفترة الكاملة في المتوسط). تم الحصول على حصة السلع من منظمة التجارة العالمية - باستخدام بيانات صادرات البضائع حسب مجموعة المنتجات (حسب التصنيف الموحد للتجارة الدولية المكون من 3 أرقام).

يحدد التقرير جميع الدول المذكورة أدناه على أنها تعتمد على السلع الأساسية:
إما حسب ريع الموارد التي تزيد على 10% من الناتج المحلي الإجمالي أو حسب حصة السلع في الصادرات التي تزيد على 60%. الدول التي تم تمييزها بخط غامق هي التي تلبي كلا المعيارين.

اسم الدولة	المَورد الرئيسي/السلعة	ريع الموارد (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	النسبة المئوية لحصة جميع السلع من إجمالي الصادرات السلعية
أنجولا	**صادرات الوقود**	**33.22**	**96.90**
الأرجنتين	الصادرات الزراعية	3.35	65.48
أستراليا	العناصر المعدنية والخامات والمعادن	5.01	73.83
أذربيجان	**صادرات الوقود**	**28.69**	**95.54**
البحرين	**صادرات الوقود**	**18.37**	**82.27**
بوليفيا	العناصر المعدنية والخامات والمعادن	7.73	85.31
الكاميرون	صادرات الوقود	6.87	87.51
تشيلي	العناصر المعدنية والخامات والمعادن	7.97	84.63
كولومبيا	صادرات الوقود	5.69	69.35
الكونغو	صادرات الوقود	42.64	45.10
كوت ديفوار	الصادرات الزراعية	3.96	76.74
الإكوادور	**الصادرات الزراعية**	**11.35**	**90.76**
أيسلندا	الصادرات الزراعية	0.00	84.12
إيران	**صادرات الوقود**	**25.77**	**77.57**
جامايكا	العناصر المعدنية والخامات والمعادن	1.45	88.15
كازاخستان	**صادرات الوقود**	**21.95**	**85.08**
كينيا	الصادرات الزراعية	2.95	67.61
الكويت	**صادرات الوقود**	**46.31**	**92.78**
منغوليا	**العناصر المعدنية والخامات والمعادن**	**18.33**	**77.31**
ناميبيا	العناصر المعدنية والخامات والمعادن	1.85	61.82
نيوزيلاندا	الصادرات الزراعية	1.55	73.85
النيجر	العناصر المعدنية والخامات والمعادن	8.36	67.50
نيجيريا	**صادرات الوقود**	**13.62**	**92.65**
النرويج	صادرات الوقود	8.81	77.47
سلطنة عُمان	**صادرات الوقود**	**36.65**	**80.11**
باراجواي	الصادرات الزراعية	1.62	88.11
بيرو	العناصر المعدنية والخامات والمعادن	6.93	68.93
قطر	**صادرات الوقود**	**30.12**	**88.74**
روسيا	**صادرات الوقود**	**15.44**	**70.33**
رواندا	العناصر المعدنية والخامات والمعادن	6.10	69.14
المملكة العربية السعودية	**صادرات الوقود**	**38.26**	**85.15**
أوغندا	**الصادرات الزراعية**	**11.95**	**64.59**
الإمارات العربية المتحدة	صادرات الوقود	20.75	43.49
أوروجواي	الصادرات الزراعية	1.28	72.81
زامبيا	**العناصر المعدنية والخامات والمعادن**	**13.45**	**82.98**

حقوق التأليف والنشر

كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

لا تعكس الآراء الواردة في هذا التقرير أو النتائج المُدرجة فيه بالضرورة آراء كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية أو مجلس أمنائها أو إدارتها أو موظفيها.

عند الاستشهاد بأي جزءٍ من التقرير، يجب توثيق المصدر على النحو التالي:

براساد أ.، رفاس س.، سعيدي ن.، سالم ف.، شيبيرد ف.، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023.
دبي: كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية. يتوفر التقرير على
الموقع الإلكتروني التالي: www.EconomicDiversification.com

تحتفظ كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بحقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر الممنوحة بموجب هذا التقرير.

التصميم والتنسيق: شركة إنفوغرافيك. لي (Infographic.ly)

لعرض النسخة التفاعلية من تقرير مؤشر التنويع الاقتصادي، ولتحميل أحدث نسخة من مجموعة البيانات أو أحدث نسخة من هذا التقرير، يُرجى زيارة: www.EconomicDiversification.com
أو www.GEDI.ae

يمكن التواصل مع فريق العمل المشرف على مؤشر التنويع الاقتصادي عبر عنوان البريد الإكتروني التالي: **EDI@mbrsg.ac.ae**

المؤلفون

آثيرة براساد، رئيسة شركة ناصر السعيدي وشركاه ومديرة قسم الاقتصاد الكلي بالشركة
سلمى رفاس، باحثة أولى في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
د. ناصر سعيدي، المؤسس لشركة ناصر السعيدي وشركاه
د. فادي سالم، مدير قسم بحوث السياسات بكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية
د. بن شبرد، مدير تطوير التجارة والاستشاريين

تتوفر بيانات المؤشر العالمي للتنوع الاقتصادي 2022 بالتعاون مع شركة ريفنتنيف عن طريق إيكون. تحتفظ كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بجميع حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر الخاصة بهذا التقرير.

حقوق الطباعة والنشر محفوظة لشركة ريفنتنيف. يحظر إعادة نشر محتوى ريفنتنيف أو إعادة توزيعه، سواء من خلال صياغته أو أية وسيلة أخرى دون موافقة خطية مسبقة من شركة ريفنتنيف، ولا تتحمل الشركة أية مسؤولية سواء عن أي خطأ أو غلط أو سهو أو تأخير في محتوى ريفنتنيف أو بياناتها الإلكترونية، أو عن أية إجراءات تُتخذ اعتماداً على هذه البيانات الإلكترونية أو المحتوى. يعد شعار ريفنتنيف علامة تجارية للشركة والشركات التابعة لها.

القمة العالمية للحكومات

@WorldGovSummit

#WorldGovSummit

شارك في النقاش

worldgovernmentsummit.org